وزار ة التعليم العلي والبحث العلمي

جامعة كربلاء-كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا

دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار إنموذج آلتمان

دراسة تطبيقية في عيّنة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

رسالة ماجستير مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في تخصص العلوم المالية والمصرفية

تقدمت بها

بلاسم محمد ابراهيم الزبيدي

اشراف

الأستاذ الدكتور

طلال محمد علي الججاوي

1434هـ 2013م

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ
أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ
قَلِيلاً
سورة الإسراء/ الآية (85)

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن الرسالة الموسومة بـ ((**دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار إنموذج آلتمان :دراسة تطبيقية في عيّنة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**)) للطالبة (**بلاسم محمد إبراهيم**)، قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهله للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

الاسم:أ.م.د.مكي محي عيدان

التاريخ: 9 / 12 /2012

إقرار الأستاذ المشرف

اشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة ((**دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار إنموذج آلتمان :دراسة تطبيقية في عيّنة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**)) والمقدمة من قبل الطالبة بلاسم محمد إبراهيم قد جرت تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء

المشرف

الأستاذ الدكتور

طلال محمد علي الجحاوي

2012 / 12 /29

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة إطلعنا على الرسالة الموسومة **(دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار إنموذج آلتمان :دراسة تطبيقية في عيّنة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)** وقد تمت مناقشة الطالبة**(بلاسم محمد إبراهيم الزبيدي)** في محتوياتها وكل ما يتعلق بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير علوم في تخصص العلوم المالية والمصرفية بتقدير ( )

الأستاذ الدكتور
الأستاذ الدكتور

محمد وفي الشمري
ميثم ربيع الحسناوي

عضو اللجنة
عضو اللجنة

الأستاذ الدكتور
طلال محمد على الججاوي

الأستاذ الدكتور
سعود جايد مشكور

عضواً ومشرفاً

رئيس اللجنة
مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور

علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الإهداء

إلى منارة العلم و طريق الهدى النبي محمد (واله ρ)وأخص بالذكر السيدة الزهراء والإمام الحسين والإمام موسى إبن جعفر والطاهرة أم البنين وابي الفضل عليهم أفضل الصلاة وأزكى السلام.

إلى من إحتضن نهري دجلة والفرات...ولمن ولدت الكتابة على أديم أرضه...ولمن بقى خالداً على مر العصور...وسيبقى...

عراقنا الحبيب

إلى من أوصى الله بطاعتها ورفعت يدها لتدعو لي...

والـدتي ...أطـال الله فـي عمرهـا وأنعـم عليها بالصحة.

إلى الروح الغائبة الحاضرة والشمعة التي إنطفأت لتنير دربي..

ابـي رحمـه الله ... أسـكنه الله فسيح جناته.

أهدي جهدي المتواضع

بلاسم

بلاسم

شكـر وتقديـر

لايسعني بعد هذا المشوار مع الرسالة إلا أن أسجد لله سبحانه وتعالى وأحمده عدد خلقه وزِنة عرشهِ ورضا نفسه ومداد كلماتهِ,أن أمدني بقدرة تحمل عناء إنجاز هذه الرسالة وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين . كما تدعوني فروض الأمانة والوفاء أن اتقدم بالشكر الجزيل والإمتنان العظيم الى كل من غمرني بعطائه :عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور(علاء فرحان طالب)المحترم,الأستاذ الدكتور (مهدي سهر) المحترم معاون العميد للشؤون العلمية,أستاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور(طلال محمد علي الججاوي)المحترم الذي منحني وبمنتهى العطاء من علمه وتوجيهاته القيّمة ورعايته الكريمة التي كان من تأثيرها الواضح في اخراج الرسالة في هذه الصورة التي وصلت إليها,فشكراً له ووفقه الله. وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور(ميثم ربيع) لما قدمه لي من معلومات نادرة خلال مدة الرسالة جزاه الله خير الجزاء و خالص شكري الى الدكتور (عوّاد كاظم)لما قدمه من إستشارات إحصائية والإستاذ (صلاح مهدي) والإستاذ(علي أحمد) و الدكتور(عامر المعموري) والإستاذ(محمد فائز)وخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور(حيدر يونس)رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية وأتقدم بخالص شكري وتقديري إلى السادة الذين أشرفوا على تقويم درجة صدق الإستبانة الخاصة بهذه الرسالة وقدموا الملاحظات العلمية, أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للسادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بقبول مناقشة بحثي وأقدم شكري وتقديري الى من راجع هذا البحث لغوياً وعلمياً واقدم شكري وتقديري إلى منتسبي المكتبة المركزية/جامعة كربلاء ومكتبة الدراسات العليا في الكلية ومنتسبي المكتبات الجامعية في كل من(جامعة بغداد والجامعة المستنصرية وجامعة القادسية وجامعة الكوفة والمدينة الجامعية ومنتسبي المكتبة في الروضة الحسينية والعباسية المطهرتين ومنتسبي المكتبة في الروضة الحيدرية المطهرة) وأقدم شكري إلى زملائي في الماجستير في قسمي وكل الأقسام وأتقدم بوافر الإمتنان إلى السادة مديري الشركات الصناعية الست وأخص بالذكر(د.إشراق عبد الحميد الدهان)و(الأستاذ حيدر عبد المحسن بصام). وأدين بالعرفان إلى من ساندني طيلة مدة الدراسة (أهل بيتي) وأخص بالذكر أخواتي (أم علياء وأم ضرغام وأم علي) وأعتذر ممن قصرت صفحتي هذه عن ذكرهم لضيق الصفحات وكثرة المخلصين

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
الآية	
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج- د
قائمة الجداول	هـ- ز
قائمة الأشكال	ز
قائمة الملاحق	ح
قائمة المختصرات	ح-ط
المستخلص	ي-ك
المقدمة	1-2
الفصل الأول /دراسات سابقة و منهجية الدراسة الحالية	46-3
المبحث الأول –دراسات سابقة	26-3
المبحث الثاني- منهجية الدراسة الحالية	46-27
الفصل الثاني/ الجانب النظري للدراسة	105-47
المبحث الأول: التنبؤ بالفشل المالي	76-47

المبحث الثاني :الإدارة	105-77
الفصل الثالث / التحليل المالي للدراسة ووصف وتشخيص متغيرات الدراسة.	**124-106**
المبحث الأول: التحليل المالي للدراسة	111-106
المبحث الثاني: وصف وتشخيص أبعاد متغيرات الدراسة	124-112
الفصل الرابع/إختبار فرضيات الدراسة	140-125
المبحث الأول : التحليل الاحصائي لعلاقات الإرتباط	134-125
المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لعلاقات التأثير	140-135
الفصل الخامس/الإستنتاجات والتوصيات	147-141
المبحث الأول:الإستنتاجات	145-141
المبحث الثاني:التوصيات	147-146
المصادر	165-148
الملاحق	
المستخلص باللغة الانكليزية	

قائمة الجداول

رقم الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	1	عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة	37
1	2	خصائص عيّنة الدراسة	42-40
2	1	معنى المشكلات المتعلقة بالإدارة	48-47
2	2	إسهامات الباحثين حول مفهوم الإدارة	48
2	3	إسهامات الباحثين حول القيادة	52-51
2	4	إسهامات الباحثين في تعريف الإفلاس	78
2	5	إسهامات الباحثين في بيان العسر المالي	79
2	6	إسهامات بعض الباحثين حول مفهوم الفشل المالي	81-80
2	7	أنواع الفشل المالي	81
2	8	مؤشرات فرض الإستمرارية	86
2	9	Z(الجيل الأول)	92-91
2	10	قياس نسبة رأس المال العامل الى مجموع الموجودات	92
2	11	قياس نسبة الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات	93
2	12	إسهامات الباحثين حول قياس نسبة صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات	94

2	13	إسهامات الباحثين حول قياس نسبة القيمة السوقية لرأس المال الى مجموع المطلوبات	95
2	14	إسهامات الباحثين لقياس نسبة معدل دوران الموجودات	96
2	15	معايير الصحة	102-101
3	1	تحليل عوامل الصحة المالية بإستخدام Z	107
3	2	نسب معيار الصناعة	109
3	3	وصف وتشخيص آراء عيّنة البحث حول أبعاد الإدارة	113-112
4	1	نتائج علاقات الإرتباط بين الإدارة وعوامل الصحة المالية الخمسة مع قيم(t)المحسوبة	126
4	2	نتائج علاقات الارتباط بين الهيكل التنظيمي وعوامل الصحة المالية الخمسة مع قيم (t) المحسوبة	129
4	3	نتائج علاقات الارتباط بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية وعوامل الصحة المالية الخمسة مع قيم (t) المحسوبة	132
4	4	تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الادارة (X) في عوامل الصحة المالية (Y)	136
4	5	تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الهيكل التنظيمي (x_1) في عوامل الصحة المالية (Y)	137
4	6	تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الحد	139

		من اجراءات المحاسبة الابداعية (x_2)، في عوامل الصحة المالية (Y)	

الأشكال والمخططات

رقم الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل او المخطط	رقم الصفحة
1	1	فئات الشركات وفق إنموذج Zeta	29
1	2	إنموذج البحث الإفتراضي المعنّون بتقويم عوامل الصحة المالية المستقبلية للشركات العراقية المساهمة ودور إداراتها في تعزيزها	31
2	1	مستويات الإدارة بالنسبة للشركة المساهمة	49
2	2	محل التخطيط من وظائف الإدارة	51
2	3	أبعاد القيادة	53
2	4	متغيرات الإدارة	55
2	5	مراحل الفشل المالي	83
2	6	أسباب الفشل المالي	84
2	7	مفهوم المدة المالية (الدورية)والإستمرارية	88
2	8	مسار النسب المالية في الشركات الفاشلة والشركات غير الفاشلة حسب إنموذجBeaver	89
2	9	أنموذج Argenti	101-100

الملاحق

رقـــــــم الملحق	عنوان الملحق
1	**أسماء السادة الخبراء والمحكمين**
2	**إستمارة الإستبانة**
3	أسماء السادة مدراء الشركات الصناعية الذين تمت مقابلتهم
4	قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل لكل الشركات المبحوثة
5	نسب معيار الصناعة
6	نسب Altman
7	الهياكل التنظيمية للشركات المبحوثة
8	الوسائل الإحصائية المستخدمة

المختصرات

العنوان باللغة العربية	العنوان باللغة الأنكليزية	المختصرات
المجلـــس الـــدولي لمعـــايير المراجعة والتأكيد	International Auditor Assertion Standards Board	IAASB
مجلس معايير المحاسبة	Accounting Standards Board	ASB
جمعية المحاسبة الأمريكية	American Accounting Association	AAA
المعيار الدولي للمراجعة	International Standard Auditor	ISA
مجلـــس معـــايير المحاســـبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
المبـادئ المحاسـبية المقبولـة قبولا عموماً	Generally Accepted Accounting Principles	GAAP
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS

IFAC	International Financial Accountants Committee	اللجنــة الدوليــة للمحاســبين الماليين
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	معهـد المحاسـبين القـانونيين الامريكي

المستخلص

تسعى هذه الدراسة الى بيان دور الإدارة للتنبؤ بالفشل المالي بإطار إنموذج Altmanللشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لما لهذه الشركات من أهمية في كونها رافداً هاماً للبنية الإقتصادية وتأثيرها الكبير على الإقتصاد الوطني من خلال إسهامها الفاعل في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ووفقاً لما تقدم جاءت هذه الدراسة لبيان دور الإدارة بوصفها متغيراً مستقلاً بمتغيراتها المتمثلة ب(الهيكل التنظيمي والذي يشمل متغيرات فرعية هي{ كفاءة الإدارة العليا,فاعلية نظام المعلومات الإدارية ,جودة نظام المعلومات المحاسبية,فاعلية نظام الرقابة الداخلية},تجنب المحاسبة الإبداعية ومتغيراتها الفرعية كالآتي:{إتساق السياسات المحاسبية,إستقلالية مراقب الحسابات}) في التنبؤ بالفشل المالي بوصفها متغيراً معتمداً بأبعادها التي تمثلت ب(رأس المال العامل الى مجموع الموجودات, الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات, الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات, القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات, المبيعات الى مجموع الموجودات).

وتم إستخدام الإستبانة كأداة لإستطلاع آراء عيّنة الدراسة ولغرض إختبار الفرضيات تم إستقراء واقع الشركات الصناعية وتهدف الدراسة الى بيان نسب Altmanللحكم على نجاح أو فشل الشركات والتنبؤ بالفشل المالي عن طريق تطبيق النماذج التحليلية (إنموذجZ-Score,إنموذج A-Scoreالذي يعتمد على العوامل الوصفية).والشركات الصناعية تعاني من مشاكل في تحصيل الديون وعدم القدرة على إنجاز الأنشطة في مدة زمنية محددة وعدم وعي إدارات الشركات الصناعية بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل وقصور النسب المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة النظرية والميدانية تم وضع إنموذجاً فرضياً يحدد طبيعة العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل و المتغير المعتمد ومن أجل الكشف عن طبيعة هذه العلاقة فقد تم صياغة عدة فرضيات تم إختبارها بإستخدام وسائل إحصائية متقدمة وتطبيق البرنامج الإحصائي For Windows–Spss18 وتم إختيار عينة قصدية مكونة من(6)

وكل ذلك تم التوصل الى مجموعة من الإستنتاجات أبرزها إنّ إنموذج Z–Score إنموذجاً واقعياً للتنبؤ بالفشل المالي وهنالك تأثير ضعيف بين الإدارة وZوذلك لصغر العيّنة وصياغة عدد من التوصيات أبرزها :على الشركات الناجحة بنفس مستوى النشاط على المدى القريب وعلى الشركات المهددة بالفشل تحسين مستوى أداءها وإقامة علاقات طويلة الأجل مع المؤسسات الإستثماريةالكبرى. ونأمل من الله التوفيق والسداد

المقدمة:-(Introduction)

يعد وجود نظام مالي مُعافى و فَعّال قادر على تخصيص الموارد المالية وتشغيلها بكفاءة من المتطلبات الرئيسة لتحقيق معدلات نمو مقبولة قابلة للإستمرار وتسعى الشركات المساهمة لتحديث وتعميق وتقوية نُظمها المالية في الوقت الذي تتطلع فيه إلى تقليل إحتمالات تعرضها للهزات والمشاكل المالية والصدمات الداخلية والخارجية. يعد التنبؤ بالفشل المالي للشركات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات لما له من آثار سلبية على مستوى الشركة وعلى الإقتصاد ككل. والفشل المالي يعتبر حصيلة الأزمة المالية للشركة .والعديد من الجهات الداخلية والخارجية تهتم بالفشل المالي منها الإدارة ,مراقبوا الحسابات,الجهات الحكومية,المستثمرون).وبدأ الإهتمام بهذا الموضوع منذ الثلاثينات من القرن الماضي إذ قام عدد من الباحثين بإستخدام بعض النسب المالية بصورة فردية للتنبؤ بفشل الشركات وإزداد الإهتمام بهذا الموضوع في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الستينات إذ نشط عدد من الباحثين في إجراء دراسات تهدف الى تحديد المؤشرات للتنبؤ بالفشل المالي.وذلك أعقاب حوادث الإفلاس التي حدثت في عدد من الشركات الأمريكية التي أصابت أضرار كبيرة على المستثمرين ومدى مسؤولية مراقب الحسابات عن تلك الحوادث من ذلك الحين ظهرت العديد من الدراسات وقام الباحثين شيئاً فشيئاً بتطويرها وإستخدام أساليب إحصائية حديثة في التحليل المالي مثل التحليل التمييزي متعدد المتغيرات وكان أشهر هذه الإنموذجات هو إنموذج Altman،ومن أجل التوصل الى تأثير الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي التزمت الباحثة في الفصل الاول بدراسات سابقة لمعرفة أوجه الاختلاف والاتفاق مع هذه الدراسة إضافة إلى منهجية الدراسة الحالية لمعرفة المشكلة واهميتها ، والفروض لتناول تأثير الإدارة على التنبؤ بالفشل المالي.

ويتناول الفصل الثاني في المبحث الأول الإدارة وتناول الفصل في المبحث الثاني توضيح عدد من المفاهيم والمصطلحات من أجل التمييز بين الفشل المالي وغيره من المصطلحات ومع دراسة نسب التنبؤ بالفشل المالي المتمثلة بنسبAltman (رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات, الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات , الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات , القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات, المبيعات إلى مجموع الموجودات).

وأنصب الجانب التطبيقي في الفصلين الثالث والرابع ، فأخذ الفصل الثالث عيّنة من الشركات المساهمة الخاصةالصناعية ، حيث تم اعداد معيار الصناعة بالإعتماد على البيانات المالية من قائمة الدخل والميزانية العمومية وعوامل Z والفرق بينهما بالنسبه للمبحث الأول والمبحث الثاني تضمن وصف وتشخيص آراء عيّنة البحث حول أبعاد الإدارة ، و سعى الفصل الرابع الى التحليل

الإحصـائي تمثـل المبحـث الأول بالتحليـل الإحصـائي لعلاقـات الإرتبـاط والمبحـث الثـاني التحليـل الإحصائي لعلاقات التأثير.

وتـم إسـتخدام الإسـتبانة كـأداة تكميليـة، وتمثـل مجتمـع الاسـتبانة بمـدراء الشـركات الصـناعية السـت وموظفيها.

وتوصلت الباحثة الى استنتاجات للجانبين النظري والتطبيقي تثبت فرضيات الدراسة .

الفصل الأول

دراسات سابقة ومنهجية الدراسة الحالية

المبحث الأول- دراسات سابقة

تمهيد:

يتضمن هذا المدراسة عرضاً موجزاً لعدد من الدراسات التي تم الإطلاع عليها والتي تناولت مواضيع ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية ,على وفق الآتي:

أولاً:دراسات تتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي.

ثانياً:دراسات تتعلق ب(الإدارة).ويتم إستعراضها كالآتي:

أولاً:دراسات تتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي :

1.دراسات عراقية:

1-دراسة (إبراهيم،2007)	
عنوان الدراسة	**أساليب التمويل الحديثة(المحاسبة والإفصاح في القوائم والتقارير المالية)**
عيّنة الدراسة	عيّنة من الشركات العراقية المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية(عيّنة عشوائية).
هدف الدراسة	1.توعية إدارة الشركات المالية إلى المخاطر التي ترافق المحاسبة والإفصاح للتقليل من تلك المخاطر . 2.تطوير الفكر المحاسبي العراقي من أجل تسهيل مهمة إعداد معيار محاسبي في المستقبل. 3.تحميل الإدارة مسؤولية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية من أجل حماية المستثمرين والوحدة الإقتصادية من خطر الإفلاس.
نتائج الدراسة	تمكنت الوحدات الاقتصادية من إبتكار مجموعة من أساليب التمويل لتتمكن من السيطرة على ظروف عدم التأكد المحيطة بها والناتجة من التغيرات السريعة والمفاجئة في بيئة الأعمال لتتمكن من تجنب الخسائر المفاجئة وتخفيض تكاليف التمويل لتجنب الفشل المالي.

مدى الإفادة منه	كدراسة سابقة.
أوجه الشبه	إستخدامه لملائمة فرض الإستمرارية
أوجه الاختلاف	إستخدامه التمويل خارج الميزانية (متغير غير معتمد)

2.دراسة (الزوبعي , 2010)	
عنوان الدراسة	**تأثير قيود القياس المحاسبي في القوائم المالية و إنعكاسها على رأي مراقب الحسابات**
عيّنة الدراسة	مجموعة من الشركات المساهمة الخاصة في بغداد(عيّنة عشوائية)
هدف الدراسة	تحديد مستوى تأثير قيود أومحددات القياس المحاسبي في نتائج الأعمال للشركات ومعرفة تأثير قيود ومحددات القياس في المركز المالي للشركات لأنّ القوائم الـــــمالية هي المـــ لنشاط الشركة الخاصة وعن طريق نزاهتها تتحقق الصحة المالية.
نتائج الدراسة	يقلل الإفصاح من تأثير قيود أومحددات القياس المحاسبي ويقيس مدى نجاح القوائم المالية بمقدار ماتحوي من معلومات ملائمة لقرارات مستـــــــــــــــخدميها التي تتصف بالموثوقـــــــية والمصداقية وقابلية الفهم والاتساق.
مدى الإفادة منه	كدراسة سابقة
أوجه الشبه	إستخدامه للقوائم المالية.
أوجه الاختلاف	إستخدم الدراسة قيود القياس المحاسبي.

3. دراسة(الامام,2010)	
عنوان الدراسة	**استخدام نظام التصنيفCAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف**
عيّنة الدراسة	عيّنة قصدية
هدف الدراسة	بناء اساس لاطار الصحة المالية في النظام المصرفي.
نتائج الدراسة	إنّ النظام المصرفي المستقر لايسهل فقط كفاءة الوساطة المالية وتخصيص الموارد .

مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	استخدام الصحة المالية.
اوجه الاختلاف	استخدام نظام التصنيفCAMELS في المصارف

2-أبحاث عربية

1.دراسة (الشباني،2003)	
عنوان الدراسة	**دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية**
عيّنة الدراسة	مجموعة من الشركات السعودية (عيّنة قصدية)
هدف الدراسة	قياس مدى ملاءمة بعض النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة من خلال استخدام إنموذجAltman(Z-score) والاعتماد على هذا الإنموذج في التنبؤ بتعثر الشركات العاملة لتجنب الوقوع في قرارات استثمارية خاطئة.
نتائج الدراسة	امكانية تجنب اتخاذ القرارات الخاطئة المرتبطة بالاستثمارات او التمويل للوحدات الاقتصادية عند تطبيق إنموذجAltman ومايعنيه ذلك من ايقاف ضياع الكثير من رؤوس الاموال.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة بالاضافة الى استخدامها في الجانب النظري.
اوجه الشبه	استخدامه إنموذجAltman (Z-Score)
اوجه الاختلاف	استخدام المعلومات التاريخية.

2..دراسة (جابر،2006)	
عنوان الدراسة	**التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء**
عيّنة الدراسة	شركة الخزف السعودية(عيّنة قصدية)
هدف الدراسة	عرض نماذج التنبؤ بالفشل المالي(إنموذجAltman&Mc CoughإنموذجSherrod، إنموذجKida،إنموذجCampisi and Trotman إنموذج له ظروف اقتصادية معينة فإنموذج (Altman&Mc Cough) تصنف فيها المشاريع إلى ثلاث فئات (فئة المشاريع الناجحة وقيمتها2.99 او أكثر،فئة المشاريع الفاشلة اقل من1.81، الفئة الثالثة تشير الى المشاريع التي يصعب التنبؤ بها وتحتاج إلى تقييم شامل .أما إنموذجSherrodيستخدم لتحقيق هدفين1.تقييم مخاطر الائتمان 2.التنبؤ بالفشل المالي .الهدف الأول يستخدم لتقييم مخاطر منح القروض والهدف الثاني يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار الشركة في الحياة الاقتصادية آما إنموذج فالشركة تكون في حالة أمان من الفشل المالي .
نتائج الدراسة	يعد إنموذجKida من أفضل المؤشرات.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة فضلاعن استخدامه بالجانب النظري.
اوجه الشبه	تطبيقه انموذج Altman&Mc Cough (متغير معتمد).
اوجه الاختلاف	تطبيقه إنموذجSherrod،إنموذجKida،إنموذجCampisi and Trotman

3.دراسة (ابو بكر،2008)	
عنوان الدراسة	**تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية**

عيّنة الدراسة	شركات التامين على الحياة في سوق التأمين المصري(عيّنة عشوائية).
هدف الدراسة	بيان أهداف التحليل المالي التي تتمثل في إعطاء صورة حقيقية واضحة عن مواطن الضعف والقوة في أداء الشركة محل التحليل وخاصة فيما يتعلق ب(الملاءة المالية، موقف السيولة،موقف الربحية،كفاءة الشركة في استثمار مواردها، التّعرف على التدفق النقدي للشركة ،التنبؤ بالفشل المالي للشركة)
نتائج الدراسة	اظهر الدراسة ان التحليل المالي هو أداة هيئات الاشراف والرقابةعلى التامين في مراقبة أعمال شركات التامين لقياس مدى نجاح أوفشل هذه الشركات وهو مايطلق علـ بالملاءة المالية التي هي أحد ركائز الصحة المالية.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة إضافة الى إستخدامه في الجانب النظري للدراسة.
أوجه الشبه	إستخدام التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية (متغير معتمد).
أوجه الاختلاف	إستخدامه لإسلوب التحليل العنقودي.

4.دراسة (الطويل،2008)	
عنوان الدراسة	**مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**
عيّنة الدراسة	مجموعة من البنوك التجارية الوطنية العاملة في قطاع غزة (عيّنة قصدية).
هدف الدراسة	معرفة درجة استفادة المصارف التجارية من التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل وتوضيح أهمية التنبؤ بالتعثر في إتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصـ وتوضيح نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.
نتائج الدراسة	يعد التحليل المالي اداة للكشف عن الازمات المالية التي تصيب المصارف الخاصة ويتم تلافيها قبل انتشار العدوى.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة فضلا عن استخدامها في الجانب النظري.
اوجه الشبه	استخدم الدراسة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي ومعالجة الفشل المالي(متغير معتمد).
اوجه الاختلاف	استخدامه لمعايير التسهيلات الائتمانية في البنوك.

5.دراسة (الجرجاوي،2008)	
عنوان الدراسة	**دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنـــــبؤ بأسعار الأسهم**
عيّنة الدراسة	سوق فلسطين للاوراق المالية (عيّنة عشوائية)
هدف الدراسة	عرض دور التحليل المالي للتنبؤ باسعار الاسهم وبالتالي تحقيق المراجعة ليتم التدقيق بصورة سليمة .
نتائج الدراسة	نتيجة لاعتماد عدة اطراف على التحليل المالي عند اتخاذ القرارات فالتحليل المالي هـــو جزء من الصحة المالية.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	استخدم الدراسة للتنبؤ بالمستقبل المالي.
اوجه الاختلاف	اداء السوق المالي.

6.دراسة (احمد والكسار،2009)	
عنوان الدراسة	**استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالازمات المـــــالية للشركات(الفشل المالي)**
عيّنة الدراسة	جامعة الزرقاء الخاصة(عيّنة قصدية)
هدف الدراسة	بناء اطار متكامل للنسب المالية باعتماد مجموعة من النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشـــل المالي ومحاولة تطويق الازمة المالية للوصول للصحة المالية.
نتائج الدراسة	اظهر الدراسة الى ان النسب المالية ثلاثة: أ. نسبة الربح قبل الضريبة الى المطلوبات المتداولة L\PBL ب. نسب الاصول المتداولة الى اجمالي المطلوباتTL\ CA ج. نسبة المطلوبات المتداولة الى اجمالي الموجودات TA\CL

	وهذه النسب تقيس المخاطر التي تواجه الشركة ويمكن تلخيصها بمقياس(Z)
مدى الافادة منه	استخدامه بالجانب النظري بالاضافة الى استخدامه كدراسة سابقة.
اوجه الشبه	عرضه لنماذج التنبؤ بالفشل المالي
اوجه الاختلاف	استخدامه لنسب الأداء الإداري

7-دراسة (حمدان،2011)	
عنوان الدراسة	**دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالازمات المالية**
عيّنة الدراسة	الشركات الصناعية المساهمة المدرجة بسوق دبي المالي(عيّنةعشوائية)
هدف الدراسة	وضع نظام للرقابة الداخلية يمكنه من السيطرة على بيئة الشركة المساهمة والقضاء على ممارسات المحاسبة الاحتيالية لتحقيق الاستقرار المالي .
نتائج الدراسة	أظهر الدراسة ان التدفق النقدي التشغيلي والدخل المعدل كوسيلة جيدة يستخدمها المدقق في الاجراءات التحليلية للتنبؤ بمستقبل الشركة المالية وخلق الاطمئنان لدى المساهمين.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	استخدامه للاستقرار المالي
اوجه الاختلاف	المحاسبة الاحتيالية

3-دراسات اجنبية

1.دراسة (Shirtata , 1998)	
عنوان الدراسة	**Financial Ratios As Preddictiors Of Bankruptcy In Japan** **النسب المالية للتنبؤ بالافلاس في اليابان**
عيّنة الدراسة	مجموعة من الشركات المساهمة في اليابان(عيّنة عشوائية)
هدف الدراسة	استخدام النسب المالية للتنبؤ بالافلاس واتخذ الدراسة إنموذجين للتنبؤ بالفشل المالي:

	*إنموذج تحليل التمايزمتعدد المتغيراتSpringate (نجمة داوود الحمراء)*إنمـــوذج باستخدام نسب معينة يجب ان تكون مستقلة عن حجم الشركة *إنموذجAlt Manفـي العلاقة القائمة بين حجم ونسبة الموجودات.
نتائج الدراسة	توصل الدراسة الى ان إنموذج (AltMan) هو اكثر الإنموذجات دقة للتنبؤ بالافـــــــ المالـــي لشركات اليابان.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	استخدم الدراسة إنموذجAltman (متغير معتمد)
اوجه الاختلاف	استخدم إنموذج متعدد المتغيراتSpringate

2.دراسة (Gepp ,2005)	
عنوان الدراس	**An Evaluation Of Decision Tree And Survival Analysis Techniques For Business Failer Prediction** **تقييم أساليب شجرة القرار و تحليل بقاءالتنبؤ بفشل شركات الاعمال**
عيّنة الدراسة	عيّنة عشوائية
هدف الدراسة	ركز الدراسة جهده في النماذج المستخدمة للتنبؤ بفشل او نجاح شركات الاعمال ولاسيما في مجال الاستثمارات المالية ومؤسسات الاقراض وتوفير دقة للتنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعـــ والمحافظة على الاستقرار المالي.
نتائج الدراسة	توصل الدراسة الى اثر تصنيف الشركات لإنموذج نجمة داوود الحمراء(منخفضة ،متوسطة، عالية)
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة.
اوجه الشبه	عرضه لانموذجAltman وانموذجBeaver
اوجه الاختلاف	استخدامه لانموذج1932 Batreek

3.دراسة (Argyrou،2006)	
عنوان الدراس	**Predicting Financial Distress Using Neural Net Works**

	التنبؤ بالإعسار المالي باستخدام الشبكات العصبية
عيّنة الدراسة	مجموعة من الشركات السويدية (عيّنة قصدية)
هدف الدراسة	ركز الدراسة جهده على تعزيز قدرة الشبكات العصبية للتنبؤ بالازمة المالية للشركات السويدية وتعد الازمة مناخاً مضطرباً للشركة فالتنبؤ بالازمة في وقت مبكر من اجل الإحاطة بـــــــ ومنع هيمنتـــــــها والوصول في وقت مبكر للصحة المالية.
نتائج الدراسة	اظهر الدراسة ان أنموذجAltman هو اكثر الإنموذجات ملاءمة في مجال التنبؤ بالازمـــــة المالية.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة فضلا عن إستخدامه في الجانب النظري.
اوجه الشبه	إستخدامه لإنموذجAltman(متغير معتمد).
اوجه الاختلاف	إستخدامه لإنموذج متعدد المتغيرات(نجمة داوود الحمراء)Springate

	4.دراسة (kumar&Ggepp،2008)
عنوان الدراسة	**Role Of Survival Analysis In Financial Distress Prediction** **دور استمرار التحليل للتنبؤ بالإعسار المالي**
عيّنة الدراسة	شركة آنرون في الولايات المتحدة(عيّنة قصدية)
هدف الدراسة	ركز الدراسة على إستخدام النماذج الاحصائية (إنموذج التنبؤ بفشل الاعمال التجـــــــــــــــارية، إنموذجAltman) على أساس توفر المعلومات حول هذا العمل مثل النسب المالية مـــــــــر البيانات المالية وعن طريق اقامة علاقات طويلة الاجل مع شركات اخرى لكي لاتفشـــل في المستقبل مما يسهم في زيادة طول عمر الشركة المساهمة والبقاء في عملها.
نتائج الدراسة	اظهر الدراسة إذا أرادت الشركات الوصول للصحة الماليةهي تجنب الاقراض للشـــــــــــــركـــات المعرضة للفشل والتي لاتستطيع سداد قروضها تجاه الشركة الاخرى والمـــــــــــــــــــــــ علـــى العائد.

مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	استخدامه لانموذج التنبؤ بالازمة الماليةAltman (متغير معتمد)
اوجه الاختلاف	استخدامه لإنموذجCOX

5.دراسة (Gerantonis et al ،2009)	
عنوان الدراسة	**Can Altman Z-score Model Predict Business Failures In Greece?** **هل يمكن لإنموذجAltman Z-scoreالتنبؤ بالفشل المالي في اليونان؟**
عيّنة الدراسة	شركة في اليونان (عيّنة قصدية)
هدف الدراسة	بيان إنموذجات التنبؤ بالفشل المالي وفحص نقاط الفشل في الشركات ليعمل مجلس الادارة المالية على تلافي تلك النقاط وتحقيق الصحة المالية.
نتائج الدراسة	اظهر الدراسة ان إنموذجAltman يقوم بتشخيص الشركات الفاشلة ومعرفة نقاط الضـــعف ثم علاج الازمة المالية والوصول الى الصحة الماليةوالاسواق تعطي للشركة المتعثرة ماليا القدرة على الاستمرار وذلك عن طريق زيادة راس المال وتغطية الحاجات .
مدى الافادةمنه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	استخدامه لانموذجZ-Scoreمتغير معتمد
اوجه الاختلاف	استخدامه للاسواق الناشئة

6.دراسة (Kpodoh،2009)

عنوان الدراسة	**Bankruptcy And Financial Distress Prediction In The Telecom Industry** **الإفلاس المالي و التنبؤ بالإعسار المالي في قطاع الاتصالات المتنقلة**
عيّنة الدراسة	شركة اتصالات في غانا(عيّنة قصدية)
هدف الدراسة	تناول الدراسة الإنموذجات المستخدمة في تصنيف الفشل المالي (إنمودج التحليل م المتغيرات)MDAاو مايسمى نجمة داوود الحمراء الذي يعتمد على الخطر التراكمي وتوضيح العلاقة بين استراتجيات التسويق في ميزان المدفوعات واداء الشركة المساهمة
نتائج الدراسة	توصل الدراسة الى ان حوكمة الشركة لها تاثير كبير على تحقيق الصحة المالية لان المنظمات غير الحكومية تعتبر نظام الحوكمةنظام رقابة داخلية.
مدى الاستفادة م	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	استخدامه لانموذجAltman((متغير معتمد)
اوجه الاختلاف	توضيح العلاقة بين الاستراتجيات التسويقية

	7.دراسة (Vilen,2010)
عنوان الدراسة	**Predicting Failures Of Large Us Commercial Banks** **توقع الفشل للبنوك الامريكية التجارية الكبيرة**
عيّنة الدراسة	مجموعة من المصارف الامريكية الكبيرة (عيّنةعشوائية)
هدف الدراسة	تناول الدراسة دقة توقع ازمة البنوك الامريكية باستخدام إنموذج الانحدار متـ المتغيرات وأنموذج التنبؤ بالازمات المصرفية من اجل تطوير قاعدة البنك في تا الازمة والوصول للصحة المالية.

نتائج الدراسة	توصل الدراسة الى ان النظام المصرفي يحقق الاستقرار المالي فيما اذا كان للبنك القدرة في الدفاع عن نفسه ضد الصدمات السلبية.
مدى الاستفادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	نماذج التنبؤ بالفشل المالي
اوجه الاختلاف	ازمة الكساد الكبير

ثانياً:دراسات متعلقة بالمتغير الثاني الادارة:

1-دراسات عربية:

1.دراسة(البكري,1998)	
عنوان الدراسة	**كفاءة وفاعلية الهياكل التنظيمية ومدى ملاءتمه لصيغ الممارسات الفعلية**
عيّنة الدراسة	عيّنة عشوائية
هدف الدراسة	يهدف الدراسة الى زيادة وتطوير حجم الجهاز الإداري ويهدف الى تنسيق جهود الأفـــراد والجماعات لإحداث التكامل فيما بينهم.
نتائج الدراسة	لاوجود لوحدة إدارية أو شركة مساهمة دون نشاط تنظيمي يؤدي أصلاً الى إعمار هـــذه الوحدة الإدارية ولايمكن إستمرارية أي مؤسسة أو وحدة إدارية دون تنظيم لأنشـــطتـــــ ووظائفها وتحديد علاقتها وأهمية التنظيم ظهرت مع تطور الفكر الإداري.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	إستخدامه للهيكل التنظيمي
اوجه الاختلاف	إستخدامه للمشاكل التي تعاني منها الهياكل التنظيمية

2.دراسة(قاعود,2007)	
عنوان الدراسة	**دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية: دراســـة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة**
عيّنة الدراسة	عيّنة قصدية
هدف الدراسة	التّعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية الألكترونية في فلسطين من حيث مدى توفر مواصفات الجودة فيها ومدى توفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبـــــــــــــــــات المستخدمين.
نتائج الدراسة	تتوفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات المساهمة في فلسطين وبدرجات متفاوتة.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	إستخدامها لجودة نظام المعلومات المحاسبي
اوجه الاختلاف	إستخدامه لأنظمة المحاسبة الألكترونية

3.دراسة(فضيلة,2007)	
عنوان الدراسة	**دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**
عيّنة الدراسة	عيّنة قصدية
هدف الدراسة	يهدف الدراسة الى محاولة توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق إستقـــــــــــــــــــرار المعاملات والمؤسسات المصرفية ومحاولة معرفة اساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية.
نتائج الدراسة	إنّ نظام الرقابة الداخلية ضرورة حتمية في جميع المؤسسات المالية وإن فشله يرجع إلى

	وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على المؤسسات التي تريد بناء نـــــــظام ر داخلية فعال أن تجري تحليلاً للتكاليف والمنافع لأنه مكلف للغاية.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	إستخدامه لفعالية نظام الرقابة الداخلية
اوجه الاختلاف	إستخدامه للرقابة الداخلية.

4.دراسة(قايد,2007)	
عنوان الدراسة	**العوامل المؤثرة على إستقلال المراجع الخارجي في بيئة الممارسة المهنيــة في المملكةالسعودية**
عيّنة الدراسة	عيّنة عشوائية
هدف الدراسة	التّعرف على إستقلالية مراقب الحسابات الخارجي في بيئة ممارسة مهنة المراجعة لنوعية المراقبين لتفادي الأثار السلبية لهذه العوامل على إستقلالهم.
نتائج الدراسة	إستقلالية مراقب الحسابات تعد من أهم القضايا المرتبطة إرتبـــــــاطاً وثيقاً بجودة عمـ المراجعة .
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	إستخدامه لإستقلالية مراقب الحسابات
اوجه الاختلاف	إستخدامه للمعايير الدولية

5.دراسة(عبد اللطيف,2008)	
عنوان الدراسة	**أثر تعديل تقدير مراقب الحسابات بسبب عدم الإتساق في تطبيق المبـــادىء والسياسات المحاسبية على قرار منح الإئتمان مع دراسة تطبيقية في بيئـــة الأعمال والممـــارسة المهنية في مصر**
عيّنة الدراسة	عيّنة قصدية

هدف الدراسة	يهدف الدراسة الى دراسة أثر تعديل تقرير مراقب الحسابات بسبب عدم الإتساق في تطبيق المبادىء والسياسات المحاسبية.
نتائج الدراسة	التغيرات في المبادىء والسياسات المحاسبية شرط ضروري لضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة خلال المدد الزمنية المختلفة وهذه التغيرات اما ان تكون إلزامية أو إختـــــــــــ وإن هناك علاقة متبادلة بين مفهوم الاهمية النسبية وكل من التغييرات في السيـــــاسات و المبادىء المحاسبية وتقرير مراقب الحسابات.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	إستخدامه لاتساق السياسات المحاسبية وأهمية تقرير مراقب الحسابات.
اوجه الاختلاف	استخدامه لاسلوب الافصاح

6.دراسة(أبو عمر,2009)	
عنوان الدراسة	**فاعلية نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأثرها في إدارة الأزمات**
عيّنة الدراسة	عيّنة قصدية
هدف الدراسة	التركيز على اهمية نظم المعلومات الإدارية ودورها الفعّال في سرعة إتخاذ الـــــــقرارات من شأنها تفادي الوقوع في الأزمات.
نتائج الدراسة	يوجد لدى المصارف العاملة في فلسطين نظم معلومات إدارية محوسبة فعالة بدرجة جيدة و ملائمة للمستويات الإدارية وتتمتع بحماية جيدة للمعلومات وذلك بناءاً على نـــــــــــ المقياس المقترح وعنصر أمن المعلومات ذو أهمية في العمل المصرفي ودرجة تأثـــــــ فاعلية نظم المعلومات الإدارية على إدارة الأزمات تتفاوت من مرحلة لأخرى.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	إستخدامه لفاعلية نظم المعلومات الإدارية.
اوجه الاختلاف	إستخدامه لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة

7.دراسة(شاهين,2012)	
عنوان الدراسة	**العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**
عيّنة الدراسة	عيّنة قصدية.
هدف الدراسة	يهدف الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحـــــاسبية المصرفية ودورها في دعم الإداء المالي وكيفية التأثير على تحسين جـــــودة مخرجـــ المصرفية.
نتائج الدراسة	تعد كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية مهمة في تحسين جودة تلك النظم والبيئـــــ التنظيمية والإدارية والعوامل النفسية في المصارف التجارية ذات خـــــصائص م يعـزز الإتجاه نحو فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة.
مدى الافادة منه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	إستخدامه لجودة نظم المعلومات المحاسبية
اوجه الاختلاف	إستخدامه لمقاييس الكفاءة والفاعلية.

2.دراسات أجنبية

(Nahma et al,2003).1	
عنوان الدراسة	**The Impact Of Organiaonal Structure on Time-based** **أثر الهيكل التنظيمي على إدارة الوقت**
عيّنة الدراسة	عيّنة عشوائية

هدف الدراسة	يهدف الدراسة الى توسيع تكنولوجيا المعلومات والمنافسة العالمية
نتائج الدراسة	يعمل الهيكل التنظيمي المصصم بصورة صحيحة على زيادة الكفـــــــــاءة وخفض تكال التشغيل والهيكل التنظيمي هو توجه وظيفي ويؤثر على صنع القرار فهو مهم جداً لإدارة الوقت وهوجزء أكبر من مهام التخطيط.
مدى الافادةمنه	كدراسة سابقة
اوجه الشبه	استخدامه للهيكل التنظيمي
اوجه الاختلاف	إستخدامه لتطوير ممارسات التصنيع

ثالثاً:تحليل الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة الإدارة ودورها للتنبؤ بالفشل المالي بإطار إنموذجAltman بصورة مباشرة ام غير مباشرة كالاتي:

1.يؤثر الهيكل التنظيمي على نسب التنبؤ بالفشل المالي بوصفه احد ركائز الإدارة وجزء أكبر من التخطيط.

2.التّعرف على عدد من الادوات التنبؤية من اجل استخدامها كاداة لحماية الشركة من الفشل المالي.

3.امكانية ايجاد وسائل للتحوط من المخاطر من اجل الوقاية من الازمة المالية.

4. مقترحات حديثة للافصاح في القوائم والتقارير لتسهم في توثيق المعلومات بصورة دقيقة لان دقة المعلومات هي جوهرالإدارة.

5. عمدت الدراسات السابقة على التركيز بصورة مباشرة على الإنموذجات المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي المعروف ب (Z-Score).

6. أكثر العيّنات كانت مختارة بصورة قصدية (عمدية) والقليل منها كانت بصورة عشوائية(غير منتظمة).

رابعاً: الافادة من الدراسات السابقة:

1. الاطلاع على منهجية الدراسات ومحاولة الافادة منها في الجانب النظري للدراسة الحالية.
2. الاطلاع على الجانب العملي لتلك الدراسات من اجل تشخيص نوع وحجم العيّنة المناسبة للدراسة.

3.معرفة الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة وتحديد افضل الاساليب لاختبار فرضيات الدراسة.

4.معرفة أهم ما توصلت إليه تلك الدراسات من استنتاجات وتوصيات من اجل البدء من حيث انتهت.

5.الإطلاع على أراء الكتاب و الباحثين والمصادر المستخدمة في الجانب النظري.

خامساً:خصوصية الدراسة عن الدراسات السابقة:

اظهر الدراسة جوانب خاصة تتمثل في:-

1. لم تجمع الدراسات السابقة بين متغيرات الدراسة (الإدارة ودورها في التنبؤ بالفشل المالي) فالدراسة جمع بين متغيرين لم يسبق إن جمعا معاً في دراسة من قبل.
2. تَميزت الدراسة بأنها درست الإدارة من عدة جوانب:الهيكل التنظيمي(كفاءة الإدارة العليا ، فاعلية نظام المعلومات الإدارية,جودة نظام المعلومات المحاسبية,فاعلية نظام الرقابة الداخلية)من جانب.والجانب الأخر هو الحد من المحاسبة الإبداعية(إتساق السياسات المحاسبية,إستقلالية مراقب الحسابات)
3. اتبعت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي التطبيقي والوصفي لعيّنة من الشركات المساهمة العراقية الخاصة من اجل معرفة دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الأول- المدراسة الثاني

منهجية الدراســــــــــة الحالية

أولاً: أهمية الدراسة : Importance of the Study

1. الأهمية الفكرية للدراسة: Theoretical Importance of Study

تتجسد الأهمية الفكرية للدراسة من خلال النقاط الآتية:

- يعد المال شريان الحياة في أي شركة،فلايمكن لأيّ شركة أن تُحقق الكثير بدون المال لذا يجب أن تعتني بأموالها جيداً ،وهذا يعني العمل بنظام إدارة مالية جيد فالتنبؤ بالفشل المالي مسؤولية كل الأطراف بالشركة (سلطة المراقبة والإشراف ومراقبي الحسابات ومسيريهم{قواعد التسيير الناجح،إحترام الشفافية،الإفصاح المالي السليم}) والإدارة لها تأثير واضح لها تأثير واضح على إنموذج Altman للتنبؤ بالفشل المالي من حيث الملاءة المالية والموثوقية .
- تتطرق الدراسة إلى أحد المواضيع الحيوية المهمة التي اكتسبت أهمية دولية كبيرة بسبب ماتتعرض له النظم المالية في العالم من أزمات ومشاكل مالية ذات تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني ومن هذا المنطلق تجلت أهمية إستخدام إنموذجAltman للتنبؤ بالفشل المالي وإعطاء إنذار مبكر عن خطر التعثر .

2.الأهمية التطبيقية للدراسة: Practical Importance of the Study

تتجلى أهمية الدراسة العملية في أنّها تُحاول أن تُعطي مؤشراً لجميع مُستخدمي التحليل المالي بأنَ الفشل المالي خاضع لتأثير الإدارة والإدارة مهتمة بمؤشرات الفشل أو النجاح في وقت مبكر لتتمكن من اتخاذ التصحيحات المناسبة قبل الوصول لمرحلة صعب معالجتها.

ثانياً:أهداف الدراسة : Study Objectives

أهداف الدراسة تتجسد بمحورين:

المحور الأول:الأهداف النظرية للدراسة: Theoretical Objectives of Study

تهدف الدراسة الى بيان نسب Altman للحكم نجاح أو فشل الشركات .

المحور الثاني :الأهداف الميدانية للدراسة: Practical Objectives of Study

للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات عن طريق تطبيق النماذج التحليلية لمجموعة من الشركات العراقيةو تطبيق النماذج التحليلية:

1. **أنموذج(Z-Score)**

تم تطبيق الإنموذج (الجيل الأول)على الشركات الصناعية المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بوصفها تتناسب مع البيئة العراقية

حيث إنّ:

$$Z=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+0.999X_5$$

X_1: رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

X_2:الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.

X_3:الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.

X_4:القيمة السوقية لحق الملكيةإلى مجموع المطلوبات.(وتم إستخراج القيمة السوقية من تقارير السوق)

X_5: المبيعات إلى مجموع الموجودات.

أما الأرقام المطلقة في المعادلة فتمثل معامل التمييز لكل متغير وهي ثابتة في هذا الوضع وكلما ارتفعت قيمة Zكان ذلك دليلاً على سلامة المركز المالي للشركة المساهمة، بينما تدل القيمة المتدنية على إحتمال الفشل المالي وبموجب هذا الإنموذج تُصّنف الشركات المساهمة إلى ثلاث فئات:

Z-Score		
فئة A	**فئةB**	**فئةC**
الشركات القادرة على الإستمرار 2.99< Z	الشركات المهددة بالفشل المالي 1.81≥ Z	فئة الشركات التي يصعب التنبؤ بشأنها وتسمى المنطقة الرمادية 2.99>Z≥1.81

شكل(1-1):فئات الشركات وفق أنموذج**Z- Score***

*المصدر:من إعداد الباحثة

2.أنموذجA-Score

يُركز هذا الأنموذج على تسجيل المتغيرات النوعية على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي و تعد كفاءة الإدارة العليا وفاعلية نظام المعلومات الإدارية وجودة نظام المعلومات المحاسبية وتوافر الخبرات الإداريةأسباب كافية للنجاح الإداري وهو أنموذج للتنبؤ بالفشل المالي ويعتمد على العوامل الوصفية بدلاً من الكمية وبتصرف من الباحثة ولإعتماده على العوامل الوصفية تم إعتمادإستبانة في حسابه.

ثالثاً:مشكلة الدراسة Problem of Study

يعاني القطاع الصناعي من مشاكل متعددة تتعلق في تحصيل الديون وعدم القدرة على إنجاز الأنشطة في مدة زمنية محددة وتظهر تللك المشاكل في تعثر الشركات الصناعية وعدم ملاءمة إستمراريتها وقد يؤدى بها الى الفشل المالي أو بالأحرى إشهار الإفلاس وتكمن مشكلة البحث في عدم وعي إدارات الشركات الصناعية بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل وقصور النسب المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي ولاسيما مع إزدياد الشركات الصناعية الخاسرة وتتمركز مشكلة البحث في التساؤل الأتي: هل إنّ إنموذج Altmanدقيق للتنبؤ بالفشل المالي؟

رابعاً:إنموذج الدراسة الإفتراضي:

تستلزم المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة في ضوء –الأبحاث السابقة -اختبار أنموذج دراسة إفتراضي يتجسد بوجودمكونين ،يتمثل الأول في [illegible]

Hypothetical Study Module

التنظيمي،الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية)

Altman (رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات, الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات, الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات, القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات , المبيعات الى مجموع الموجودات)

المصدر:من إعداد الباحثة

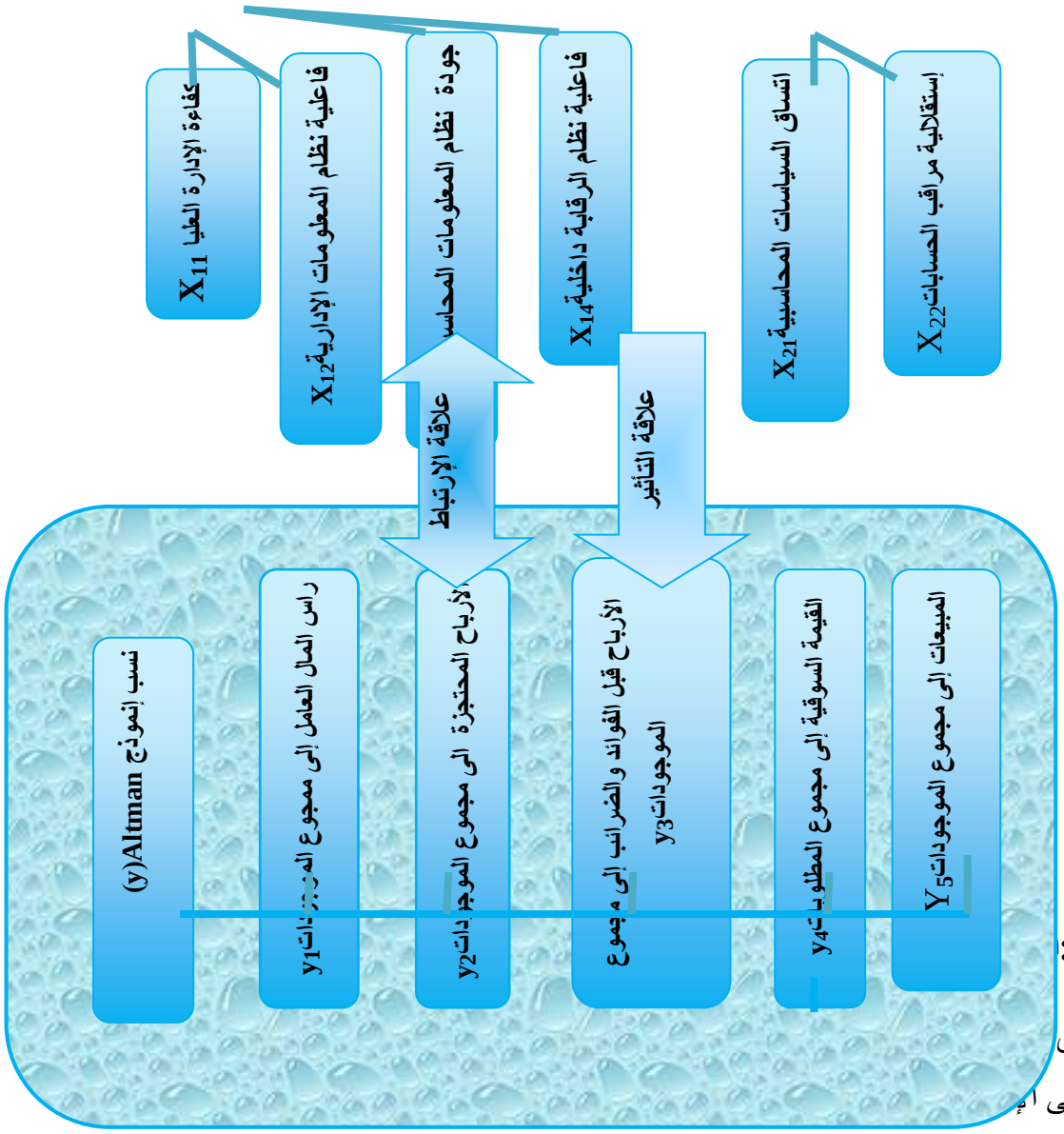

خامسا:

من

تهدف الى إ

1. **الفرضية الرئيسة الأولى** (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإدارة وZونسبها), وقد انبثقت منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- لاتوجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي وZونسبها .

ب- لاتوجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعيةوZونسبها.

2.**الفرضية الرئيسة الثانية** (لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإدارةعلىZ) وقد انبثقت منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للهيكل التنظيمي علىZ.

ب- لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية على Z.

سادساً:الحدود المكانية والزمانية:

ترتسم الحدود المكانية والزمانية بالاتي :-

1. الحدود المكانية: تتمثل حدود الدراسة بمجتمع الدراسة الذي يضم الشركات العراقية المساهمة الصناعية الخاصة المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية البالغ عددها(6) من مجموع(29)شركة صناعية وتم اخذ عيّنة من هذا المجتمع استناداً إلى الأساليب الإحصائية المعتمدة في هذا المجال وهي:-

أ- **شركة المنصورللصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل:**مساهمة صناعية خاصة ويتمثل نشاطها في صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية وتأريخ تأسيسها في 1989/04/19 ورأس المال التاسيسي هو (8,000,000دينار)وتأريخ الإدراج هو 2004/11/27ورأس المال عند الإدراج330,000,000 دينار وتمثل رأس المال كما في 2011/12/31 هو 3,234,633,675 دينار.

ب- **شركة الخياطة الحديثة**:مساهمة صناعية خاصة ويتمثل نشاطها في خياطة مختلف انواع الملابس وتأريخ تأسيسها في 1988/09/12 ورأس المال التاسيسي هو (6000,000)دينار وتأريخ الإدراج هو 2004/04/08ورأس المال عند الإدراج900,000,000دينار ومساهمة القطاع العام10.27% وتمثل نسبة مساهمة القطاع المختلط70. 16% ومساهمة القطاع الخاص 03. 73 %وتمثل رأس المال كما في 2011/12/31 هو 900,000,000 دينار.

ت- **الشركة العراقية للسجاد والمفروشات:**مساهمة صناعية خاصة ويتمثل نشاطها في انتاج السجاد والمفروشات الأرضية وتأريخ تأسيسها في 1989/10/02 ورأس المال التاسيسي هو (5000,000)دينار وتأريخ الإدراج هو 2004/07/25ورأس المال عند الإدراج500,000,000 دينار وتمثل رأس المال كما في 2011/12/31 هو 500,000,000 دينار.

ث- **شركة بغداد لصناعة مواد التغليف**: مساهمة صناعية خاصة ويتمثل نشاطها في انتاج كارتون وصناديق التغليف وتأريخ تأسيسها في 1962/05/27 ورأس المال التاسيسي هو (250,000)دينار وتأريخ الإدراج هو 2004/07/25ورأس المال عند الإدراج90,000,000 دينار وتمثل رأس المال كما في 2011/12/31 هو540,000,000دينار.

ج- **شركة الصنائع الكيماويةالعصرية**: مساهمة صناعية خاصة ويتمثل نشاطها في انتاج الكحول الطبي والكحول المعدم وتأريخ تأسيسها في 1964/06/19 ورأس المال التاسيسي هو (149,500)دينار وتأريخ الإدراج هو 2004/07/25ورأس المال عند الإدراج60,000,000 دينار وتمثل رأس المال كما في 2011/12/31 هو 75,000,000 دينار.

ح- **شركة بغداد للمشروبات الغازية:**مساهمة صناعية خاصة ويتمثل نشاطها في انتاج المشروبات الغازية وتأريخ تأسيسها في 1989/07/18 ورأس المال التاسيسي هو (70,000,000)دينار وتأريخ الإدراج هو 2004/06/15ورأس المال عند الإدراج000,000,000 ,10 دينار وتمثل رأس المال كما في 2011/12/31 هو000,000,000, 125دينار.

2 . الحدود الزمانية: تتمثل حدود الدراسة الزمانية بالمدة من 2006 لغاية 2010 .

سابعاً:أدوات الدراسة **Study Instruments** تمد

الدراسة أساليب وأدوات جمع ومُعالجة البيانات المتعلقة بجانبين:

1. **الجانب النظري:** **Theoretical Perspective** أ- الكُتب والدراسات والدوريات العلمية والمجلات والأبحاث ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة باللغتين العربية والإنكليزية.

ب-إستعمال شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)وماتحتويه من كتب وأبحاث الكترونية .

2. **الجانب العملي:** **Practical Perspective**

أ- إعتمد الدراسة البيانات المالية لعيِّنة الدراسة(الشركات العراقية المساهمة الخاصة الصناعية)للحصول على البيانات اللازمة لإعداد الدراسة فيما يخص دور الإدارة للتنبؤ بالفشل المالي على وفق البيانات المالية(قائمة المركز المالي،قائمة الدخل).

ب- المقابلة الشخصية:- Personal Interview

إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أفراد عيِّنة الدراسة في الشركات من أجل أخذ نظرة عامة عن أفكارهم وأرائهم حول المتغير الأول (الإدارة)إضافة الى توضيح فقرات الإستبانة من خلال الإجابة عن التساؤلات التي تُطرح من قبل عيِّنة الدراسة لأجل ضمان الحصول على إجابات دقيقة على فقرات الإستبانة.

ت- الإعتماد على إسلوب الإستبيان وكالآتي:

الاستبانة:- Questionnaire

تم تصميم إستبانة كأداة للحصول على آراء عيّنة الدراسة وقد تم مراعاة البساطة والوضوح في صياغة الإستبانة لتشخيص عناصر المتغير الأول لتعزيز الدراسة في تشخيص محاور المتغير الأول(الإدارة) إذ تم عرض الإنموذج الأولي على عدد من الخبراء (ملحق رقم 1) للتعّرف على ملاحظاتهم وإجراء التعديلات اللازمة على الإستبانه لسد الثغرات أو الصعوبات التي يُمكن أن تواجه أفراد عيّنة الدراسة عند وضع إجاباتهم الخاصة بفقرات الإستبانة وقد تم إعتماد مقياس ليكرت الخماسي وتم توزيع الإستمارات على أفراد العيّنة (مدير عام, موظفين,فنيين) وضَمت الإستبانة (30)فقرة موّزعة على عدة محاور مُوّضحة كالآتي:

المحور الأول:

يتضمن معلومات تخص أفراد العيّنة ومتغيراتها الفرعية(الجنس،المؤهل العلمي,التخصص الأكاديمي,الفئة العمرية ,سنوات الخبرة,عدد الدورات التدريبية)

المحور الثاني:

يتضّمن متغيرات الإدارة:

الأول:الهيكل التنظيمي ومتغيراته الفرعية(كفاءة الادارة العليا وعدد الفقرات5 ,فاعلية نظام المعلومات الادارية وعدد الفقرات5, جودة نظم المعلومات المحاسبية وعدد الفقرات5, فاعلية نظام رقابة داخلية وعدد الفقرات5)

الثاني:الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية:ومتغيراتها الفرعية(اتساق السياسات المحاسبية وعدد الفقرات5,إستقلالية مراقب الحسابات وعدد الفقرات5)

والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل الإستبانة وإعتماداً على توجهات أهداف الدراسة ومضامين الفرضيات تم إستخدام الأساليب الآتية:إختبارTوإختبارFوتحليل الإنحدار وتحليل المركبات الرئيسية.

ثامناً:توزيع إستمارة الإستبانة

يشير الجدول (1-1)الى عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة من قبل المستجبين ,إذ كان عدد الإستمارات الموزعة(180)إستمارة وعدد الإستمارات المسترجعة (93)إستمارة وهذا يعني إن نسبة الإسترجاع كانت(52%)

جدول(1-1):عددالإستمارات الموزعة والمسترجعة*

مجتمع الدراسة	حجم العيّنة	الإستمارات		
		الموزعة	المسترجعة	نسبة الإسترجاع
1. شركة المنصور للصناعات الدوائيةو المستلزمات الطبية ومواد التجميل.	93	30	21	%70
2. شركة الخياطة الحديثة		30	7	%23
3. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات		30	2	%6
4. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف		30	30	%100
5. شركة الصنائع الكيمياوية العصرية		30	4	%13
6. شركة بغداد للمشروبات الغازية		30	29	%96

*المصدر:من إعداد الباحثة

تاسعاً: الاختبارات الخاصة باستمارة الاستبيان:

1- الاختبارات قبل توزيع الاستمارة:

أ- اختبارات الصدق الظاهري:- بعد الانتهاء من إعداد الصياغة الأولية للاستمارة , وبهدف التأكد من صلاحية الاستبانة في قياس متغيرات الدراسة, فقد خضعت لاختبار الصدق الظاهري لها وذلك من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء البالغ عددهم (13) خبيراً في العلوم الإدارية والمحاسبية والتربوية و عــلم النفس والإحصاء, وكما يظهر في الملحق رقم (1) وقد تم استطلاع أرائهم بشأن موضوعية ووضوح فقرات الاستبانة فضلاً عن الدقة العلمية, وثم الأخذ بالتعديلات المقترحة من قبل الخبراء من حذف أو إضافة على فقرات الاستبانة .

3. **الاعتمادية**: من أجل اختبار اعتمادية استمارة الاستبانة, تم اعتماد الاختبار وإعادة الاختبار(Test- Retest Method) لغرض حساب درجة ثبات المقياس, فقد تم توزيع استمارة الاستبانة على(25) فرداً من عيّنة الدراسة, وتوضيح فقراتها لهم , وقد قام بعض أفراد العيّنة بتسجيل ملاحظاتهم على بعض فقراتها, إذ تم اخذ الإجابات وفرزها وتبويبها وبعد خمسة وعشرون يوماً تم توزيع استمارة الاستبانة مرة أخرى على أفراد العيّنة نفسها, وتم استلام الإجابات وبعد فرزها وتبويبها وجد أن (23) شخصا كانت إجاباتهم ثابتة أي بنسبة (92 %) من عيّنة الدراسة وهي نسبة ثبات مقبولة في الدراسات الإدارية .

2- **الاختبارات بعد توزيع استمارة الاستبانة:**

- قياس الاتساق والتناغم الداخلي .

بهدف اختبــار محتويـــات الاستبانــة فقد تم استخراج معامل الاتســاق الداخـــلي للفقرات المُعبرة عن كل متغير من المتغيرات باستخدام مصفوفة الارتباط التي أظهرت الارتباطات ذات العلاقة الإحصائية والمبينة في ملحق رقم(3).

عاشراً:وصف مجتمع الدراسة:

يُعد مجتمع الدراسة رافداً حيوياً ومرتكزا للشرركات المساهمة وفيما يلي لمحة عن سوق العراق للأوراق المالية (في بداية التسعينات عام1991 تم إنشاء سوق بغداد للأوراق المالية وفقاً للقانون المرقم 24 لسنة1991 وبلغ عدد الشركات المدرجة فيه 113 شركة مساهمة وبتاريخ 18 نيسان 2004صدر القانون المؤقت المرقم 74 وبموجبه تم تأسيس مؤسستين مهمتين هما سوق العراق للأوراق المالية وهيأة الأوراق المالية العراقية وقد صدرت الموافقة من هيأة الأوراق المالية العراقية على مزاولة سوق العراق للأوراق المالية لنشاطه بتاريخ 14 حزيران 2004 كهيئة

حكومية مستقلة أهم أهدافها الإسهام بتحقيق التنمية الإقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق من خلال تقوية البنية الإستثمارية وتشجيع عملية تكوين رأس المال بما تمارسه من منح التراخيص ومراقبة المشاركين في أسواق رأس المال بهدف أن تتسم بالشفافية والإفصاح والكفاءة والعدالة بين المتعاملين في أسواق المال من الإحتيال والغش والخداع لذا تم أختيار شركات مدرجة في هذا السوق.

أحد عشر-وصف عيّنةالدراسة:

لم يتم تحديد عيّنة الدراسة بصورة إعتباطية حيث تضم العيّنة جميع الشركات الصناعية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتطلب إجراء الإختبارات الخاصة بهذا الدراسة إختيار عيّنة قصدية تضم بعض الشركات المدرجة التي تحقق الشروط الآتية:

1. أن تكون الشركة مدرجة ضمن المدة المحددة (2006-2010).
2. أن تكون الشركة مساهمة خاصة صناعية لان Zالجيل الأول مطبّقة على الشركات الصناعية .

وتطبيقاً لهذه الشروط على سوق العراق للأوراق المالية خضعت لهذه الشروط (6)شركات وتم إستبعاد جميع الشركات الخاصة الصناعية غير المدرجة ضمن المدة المذكورة وتم إختيار هذه الشركات للأسباب الآتية:

أ- إنّ الشركات الصناعية تمثل حيزاً كبيراً من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إذا ماقورنت مع القطاعات الأخرى حيث تشكل نسبة (31%)من مجموع الشركات في السوق.

ب- تعطي بيانات دقيقة وشاملة عن نشاط الشركات عينة الدراسة والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. وللشركات الصناعية تأثيراً كبيراً على الإقتصاد الوطني في حال تعرضها للفشل المالي.

وشملت عيّنة الدراسة عدداً من مدراء الإدارة العليا والموظفين(محاسب,محاسب قانوني,تكنلوجيا,إداري, إحصاء,مراقب مالي ,مراقب مالي أقدم)والفنيين العاملين في الشركات الصناعية الست على وفق البيانات الواردة في الجدول التي قدمها أفراد العيّنة من خلال إجابتهم على فقرة (معلومات عامة) في الإستبانة وقد إتسمت هذه العيّنة بالخصائص الأتية:

جدول (2-1)خصائص عيّنة الدراسة*

ت	المتغيرات	الفئات المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية
1	النوع الإجتماعي	ذكور	65	%70

		إنـــــــاث	28	**%30**
	المجمـــــوع		**93**	**%100**
2	المؤهل العلمي	إعـداديـــــة	40	%43
		دبلوم	19	%20
		بكـــالوريوس	30	%32
		دبـلوم عالـــي	2	%2
		مـــــــاجستير	-	-
		دكتـــــــوراه	2	%2
	المجمـــــوع		**93**	**%100**
3	التخصص الأكاديمي	محاسبة	27	%29
		محاسبة قانونية	9	%10
		تكنولوجيا	6	%6
		إدارة	11	%12
		مراقب مالي	6	%6
		فني	34	%37
	المجمـــــوع		**93**	**%100**
4	الفئة العمرية(سنة)	أقل من 20	8	%9
		30-21	23	%25
		40-31	24	%26
		50-41	21	%23
		60-51	5	%5
		63-61	12	%13
			93	**%100**
5	سنوات الخبرة في العمل	5 – 1	40	%43
		10 -6	14	%15
		15 -11	13	%14
		20-16	26	%28
	المجموع			

		20 فأكثر	-	-
	المجمـــــوع		**93**	**%100**
6	عـــدد الدورات التدريبية المشتـرك بهـــا	لا يوجد	52	%56
		3 – 1	3	%3
		6 – 4	4	%4
		9 – 7	23	%25
		10 فأكثر	11	%12
		المجمـــــوع	**93**	**%100**

***المصدر :من إعـــداد الباحثه بالاعتماد على استمارة الاستبانة**

1- **النوع الإجتماعي**: أوضحت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول(2-1), إن أغلب أفراد العيّنة هم من الذكور, إذ كان عدد الذكور(65) فرداً أي بنسبة (70%), أما عددالإناث كان(28) أي بنسبة (30%) ويتضح بأنها نسبة منخفضة قياسا مع نسبة الذكور, ويستدل على أن الشركة تميل إلى توظيف الذكور أكثر من الإناث .

2- **المؤهل العلمي**: تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (2-1) إلى أن نسبة (43%) من أفراد العيّنة هم من حملت شهادة إعدادية إذ مثلت هذه الفئة أعلى نسبة من حيث المؤهل العلمي, ثم جاءت فئة الأفراد المبحوثين من حملت شهادة (الدبلوم) فقد بلغت نسبة هذه الفئة (20%), بينما كانت نسبة حملت شهادة (بكالوريوس) هي (32%) وهي نسبة عالية, وحملت شهادة (الدبلوم العالي) هي(2%) وحملت شهادة الدكتوراء (2%) وتوضح النسب أعلاه أن العيّنة لها القدرة والكفاءة في فهم فقرات الاستبانة مما ينعكس إيجاباً على النتائج النهائية للدراسة ولايوجد مدير عام ذو شهادة إعدادية أو الثانوية.

3- **التخصص الأكاديمي**:تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (2-1) إلى أن نسبة (29%) من أفراد العيّنة هم من إختصاص محاسبة ونسبة المحاسبة القانونية (10%) والتكنولوجيا (6%) ونسبة الإدارة (12%) والمراقب المالي كانت نسبته(6%) وكانت نسبة الفنيين (37%) إذ مثلت هذه الفئة أعلى نسبة من حيث التخصص الأكاديمي .

4- **الفئة العمرية**: أما بخصوص الفئة العمرية فقد أوضحت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (2-1), إن نسبة (25%) من أفراد العيّنة كانت أعمارها تتراوح ما بين (21 -

30) سنة إذ كان عددهم (23) فرداً, ونسبة (26%) من أفراد العيّنة كانت أعمارها ما بين (31-40) سنة إذ كان عددهم (24) فردًا وقد مثلت هاتان الفئتان أعلى نسبة, ويدل ذلك على أن توجهات الشركات تميل نحو العناصر الشابة لما تحمله من حيوية واندفاع في العمل وميلها نحو الإبداع والابتكار .

5- **سنوات الخبرة في العمل**: تشير النسب الواردة في الجدول (2-1) إلى أن أكبر النسب كانت لمن لديهم خدمة في الشركة تتراوح ما بين(1- 5) سنة إذ كان عددهم (40) فرداً أي بنسبة (43%) من عيّنة الدراسة, وتأتي بعدها النسبة التي تتراوح بين(16-20) أي بنسبة (31%)وعددهم(29).

6- **عدد الدورات التدريبية:** تشير النتائج الإحصائية في الجدول (2-1) إلى أن أكبر نسبة من أفراد عيّنة الدراسة البالغة (56%) لم يشتركوا بالدورات التدريبية ثم تليها فئة الأفراد الذين شاركوا (7-9) دورات, إذ بلغت نسبة المشاركة (25%) ثم تلتها نسبة (12%) وبعدد دورات من(10 فأكثر), في حين كانت اقل نسبة هي (3%) لمن لديهم عدد دورات (1-3), وهذا يشير إلى قدم الشركة الذي انعكس على كثرة الدورات التدريبية فيها.

أثنى عشر:منهج الدراسة Study Methodology

اعتمد الدراسة المنهج(الاستقرائي) في الجانب النظري أما في الجانب العملي فاعتمد المنهج الوصفي التحليلي في اختبار فرضيات الدراسة من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسية بواسطة جمع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ثالث عشر:أساليب التحليل الإحصائي المستعملة في الدراسة Statistics Tools Used In Study

تم استعمال مجموعة أساليب إحصائية ومالية من اجل اختبار فرضيات الدراسة وكانت هذه الأساليب الإحصائية المستعملة هي:

- التكرارات و الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الإختلاف:-المستعملة في عرض إجابات أفراد عيّنة الدراسة وتحصيلها ومعرفة مستوى الإجابة بخصوص متغيرات الدراسة ومدى أهميتها ومعرفة انحراف الإجابات عن وسطها الحسابي.
- الانحدار البسيط (Simple Regression)وقد استخدم في قياس التأثير (المعنوي) للمتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية في المتغير الرئيسي.

- معامل التحديد(R^2)وهو الذي يوضح مقدار التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد التي من الممكن تفسيرها عن طريق المتغير المستقل.
- معامل الارتباط البسيط (Simple Correlation coefficient) وقد استخدم في تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين وتحديد التلاءم لفقرات الاستبانة الخاصة بعوامل الصحة المالية ودور الإدارة والصحة المالية.
- اختبارا(F) تم تطبيقه في اختبار معنوية علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- اختبار(T) وتم تطبيقه لاختبار معنوية علاقة الارتباط وقياسها بين متغيرات الدراسة.
- وبواسطة البرنامج الإحصائي في البحوث الاجتماعية (SPSS18)والاستعانة ببرنامجExcel Microsoft2010.

رابع عشر:تعريف أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات Multiple Linear Discriminant Analysis

هو إسلوب إحصائي يستخدم اتصنيف مشاهدة ما ضمن مجموعة يتم تحديدها مسبقاً وذلك بالإعتماد على الخصائص الفردية لهذه المشاهدة ويستخدم هذا الإسلوب للتصنيف أو التنبؤ في المشاكل التي يكون فيها المتغير التابع نوعياً مثل ذكر أو انثى وفاشل أو غير فاشل.

فعند اللجوء الى هذا الإسلوب يجب أولاً تحديد المجموعات التي يرغب الباحث في تصنيفها ومن ثم جمع البيانات لعناصر كل مجموعة ,وتمثل هذه البيانات مجموعة المتغيرات التمييزية التي تقيس الخصائص المميزة لكل مجموعة من المجموعات التي تم تحديدها فيقوم التحليل التمييزي بمحاولة إيجاد أفضل مجموعة خطية من هذه الخصائص أو المتغيرات ,ومن ثم إيجاد المعادلة التمييزية.

ومن مزايا التحليل التمييزي أنه قادر على تحليل مجموعة من هذه الخصائص التي تتميز بها الشركات إضافة الى تحليل العلاقة بين هذه الخصائص.

خامس عشر:مبررات عدم إستخدام اسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات(MDA)

يتطلب التحليل التمييزي إيجاد مجموعة من الشركات المتعثرة تماثل الشركات غير المتعثرة من حيث حجم النشاط ونوع النشاط وحجم رأس المال والإصول وهذا مايصعب وجوده في القطاع الصناعي العراقي .ويتطلب التحليل التمييزي أن يكون المتغير التابع في الدراسة متغيراً وصفياً ويفضل إستخدامه عندما تكون فئات المتغير التابع اكثر من فئتين.

الفصل الثاني -المبحث الأول -الإدارةManagement

أولاً:مفهوم الإدارة Management Concept

مصطلح واسع يمثل عملية فكرية وسلوكية تهدف إلى إستثمار الموارد المتاحه عن طريق تنظيم الجهود الجماعية وتنسيقها بشكل يحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية وبوسائل إنسانية ليساهم في تحسين حياة الإنسان أيّاً كان المجال الذي يمارس فيه عضواً أو مستفيداً في الشركة (عاطف,15:2009) ومن البديهي أنّ أيّة شركة تحتاج إلى إدارة رأسمالها وأدائها المالي والإستراتجيات المالية فأنّ عدم توفر ذلك يؤدي إلى حدوث مشكلات تتعلق بالآتي:(العامري والغالبي,75-76:2008)

جدول(1-2):معنى المشكلات المتعلقة بالإدارة*

ت	المشكلات	معنى المشكلات
1	زيادة المخزون	تخزين كميات كبيرة من المنتجات يؤدي إلى تحميل الشركات أمـــــــــــــ وتكاليف.
2	سوء الرقابة على الإئتمان	هنا يتحتم الإهتمام بتحصيل ثمن المنتجات بعد بيعها والتأكد من عـــــــدم البيع هذه المنتجات لأفراد ليس لديهم القـــدرة على الدفع لأنّ إدارة الشركة لاتقتصر على إنتاج السلع وبيعها فحسب إذا لم يكن عليهم الدفع وإنّـــما بتحصيل ثمن المنتجات.
3	المغالاة في المتاجرة	في حالة توسع الشركة في أعمالها وحققت نمواً يفوق نمو الموراد المالية سيؤدي إلى نفاذ السيولة.
4	الإثقال بالديون	عند إقتراض الشركة مبالغ كبيرة تزداد المخاطر التي تتـــــــــــــــــ لـــــــــها وبالنتجيـــــة دفـــع فوائـــد لهـــذه الـــديون والمـــدفوعات الرأســـمالـ النـــــــــــــــــــظر عن النتائج التجارية ربح أوخسارة.

*المصدر:من إعداد الباحثة

والجدول(2-2)يشير إلى إسهامات الباحثين في تبيان مفهوم الإدارة

جدول(2-2):إسهامات الباحثين حول مفهوم الإدارة معروضة حسب التسلسل الزمني*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	مفهوم الإدارة

1	Kinicki&Williams	2008	4	السعي وراء أهداف الشركة بكفاءة وفاعلية لجميع مستويات الإدارة.
2	Hitt et al	2009	25	تجميع ووضع خطوات مالية للموارد في نمـــــــــــــ بمنتـــــــهى المباشـــــــرة لإنجاز إختبارات لوضع الشـــــــــــــ الحـــــــالي من خلال الفحص والرقابة ليتم ذلك بمنتهى النجاح.
3	Schermerhorn	2010	17	عملية رفع مستـــــــــــــــــويات الأداء عن طريق تحســـ وفاعلية نجاح الشركة.
4	Biggs	2010	61	عملية تتضمن إتخاذ قرارات إستثمارية من أجـــــــــــــ المنتـــوج والمدخلات والتدفقات النقدية من أجـــــــــــــ خلق جو تنافسي وزيـــــــــــــــــــــــــادة فعـــالية

*المصدر:من إعداد الباحثة

نرى إنّ الباحثان Kinicki&Williams إعتبراها على إنّها سعي لتحقيق الربحية وتعظيم قيمة الشركة لجميع مستويات الإدارة (عليا ,وسطى,إ شرافية) ووصفها Hitt وآخرون على أنّها تجميع وتوظيف الخطوات المالية للموارد لإنجاز الفحص والرقابة والتفتيش عن الفجوات والثغرات وكيفية أماSchermerhornقال عنّها رفع مستويات الأداء عن طريق التحليل التشغيلي وإدارة الموراد والربحية وBiggsأشار إلى أنّها إتخاذ قرارات إستثمارية وكيفية الملاحظة للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للشركة من أجل خلق جو تنافسي بين الشركات. وبعد الجهود المعرفية ترى الباحثة إنّ الإدارة هي علم ونظام وفكر وتطبيق وقرار وجعل الشركة بمختلف أقسامهما ومستوياتها منجزة لأداء عالٍ من خلال الإستخدام الأفضل للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية لتـــحقيق الأهـــــداف المنظمية بطريقة فاعلة وكفوءة من خلال التخطيط والتنظيم والرقابة لموارد الشركة المساهمة.ننتقل إلى مستويات الإدارة**Levels of management**وهي كالآتي:

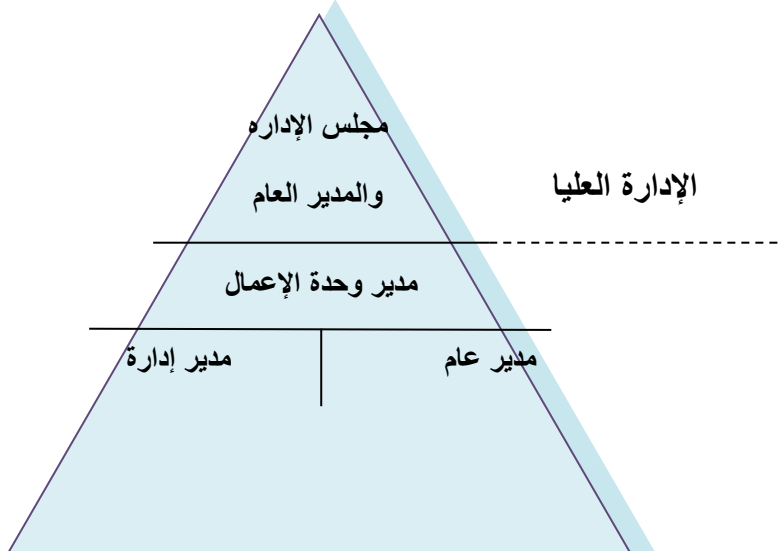

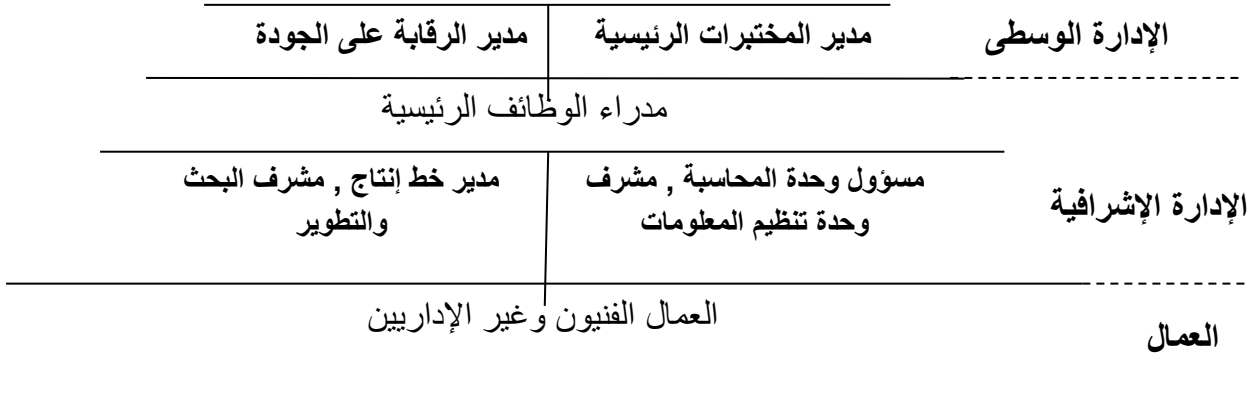

شكل (1-2):مستويات الإدارة بالنسبة للشركة المساهمة*

*المصدر :من إعداد الباحثة بالإعتماد على (العامري والغالبى , 2008 : 33)

في قمة الهرم لذا سيتم
وحدات الفرعية ويمكن

وتتمثل بخمسة وظائف:

- **التخطيط Planning**

هو عملية وضع الأهداف وتحديد مايجب التنبؤ به قبل فعل أي شيء وهل حدث سابقاً يشير سير على النتائج والطرق المتحققة. (Schermerhorn,2010:17)

- **التنظيم والتوجيه Organizing &Directing**التنظيم:هو

الإطار الذي في حدوده يتم ترتيب وتنسيق الجهود الجماعية لتحقيق أهداف مشتركة من دون تصادم لتوفير مناخ ملائم للعمل بصورة متكاملة على وجه رضى وتلافي معوقات الإنجاز.

والتوجيه: يقصد به قيادة الأفراد وتوجيههم في مراحل تحقيق الأهداف وإصدار التعليمات والإشراف عليهم ورفع الروح المعنوية(عبود,27:2008)

- **الرقابة Control**تظهر الحاجة

للرقابة من حقيقة إنّ الأهداف والخطط التي يقوم على أدائها الأفراد لاتشابه الإمور التي يتم فيها أداء العمل ومعنى هذا تظهر إنحرافات بعضها يكون خطيراً ودرجة الخطورة تحددها درجة الإنحراف عن المعيار الموضوع فهدف الرقابة هي خدمة الإدارة في ضمان الأداء ومتابعة الأعمال والتأكد من أنّها تتم على وفق المراد من الإدارة العُليا والعمل على تصحيح أيّ إنحراف يقع في المستقبل(ديري,15:2011.)

- **إتخاذ القرارات Decision-making**هي من أهم

وظائف المدير وتمثل نشاطاً إدارياً ذا علاقة بوضع الخطط وتحديد الأهداف ورسم السياسات ويعتبر التخطيط

القاعدة الأساسية التي تستند عليها مكونات العملية الإدارية كافة من تنظيم و رقابة وإتخاذ قرارات لغرض تحقيق الأهداف لذلك إعتبر التخطيط الوظيفة الأولى من وظائف الإدارة بمعنى المدراء يخططون ليأتي دور باقي وظائف الإدارة لتحفيز دور المنتسبين في داخل الشركة(العامري والغالبي2008,:202) وتستنتج الباحثة الشكل الآتي:

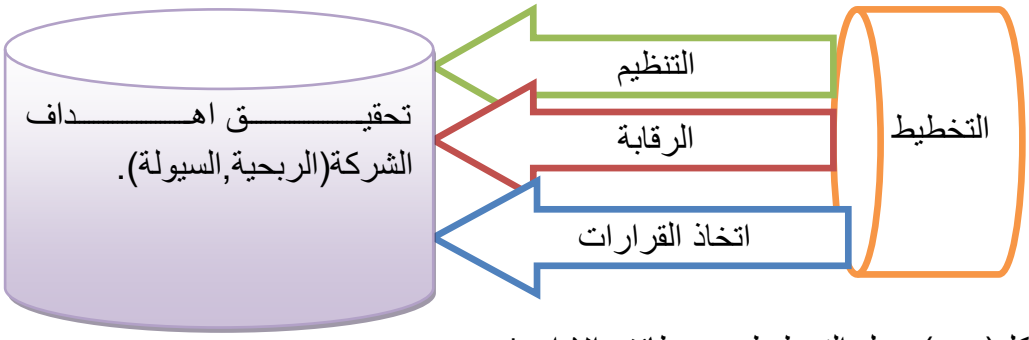

شكل(2-2):محل التخطيط من وظائف الإدارة*

*المصدر:من إعداد الباحثة

أ- **القيادة Leadership** **مفهوم القيادة**

Leadership Concept القيادة: هي فرع من الإدارة

تسعى الى فهم نقاط القوة والضعف عند الأفراد وكيفية معالجة نقاط الضعف بإستخدام عوامل سايكولوجية لتحسين أداء الشركة(Biggs,2010:330)والجدول رقم(2-3)يشير الى إسهامات الباحثين حول مفهوم القيادة:

جدول (2-3):إسهامات الباحثين حول القيادة*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	مفهوم القيادة
1	الجبوري	2000	146	القابلية لجعل الأفرادتتبعك وتفعل بكل رغبة ماتريد منهم أن يفعلوه وهي سمة وصفة ممتازة يُفضّل أن يتحلى بها المدير.
2	هاوس	2006	20	هي عملية من خلالها يؤثر فرد في مجموعة من الأفـــ لتحقيق هدف مشترك وهو ليس سمة أوصفة يتحـــ القائد وإنما هي نتيجة للتفاعل الذي يحـــ القائد وأتباعه .
3	Goetsch&Davis	2010	316	طريقة يتبعها المدراء لوضع طرق إيجابيـ طريق وضع نماذج متوقعة لسلوك العاملين و يطبق

				سياسة داخلية للعاملين بحيث تكون إستجابتهم إ من أجل تحسين الوضع الإداري للشركة وسلامة الـ المالي.

*المصدر:من إعداد الباحثة

نرى إنّ الجبوري يشير إلى أنّها قابلية وعامل نفسي مؤثر على الأفراد وهي من صفات المدير أماهاوس فيتبين من خلال طرحه أنّها عملية ذات ثلاث ظواهر وتتضمن التأثير وتنشأ في داخل الجماعة أما الباحثان Goetsch&Davis فقد أشارا الى إنّها طرق يتبعها المديرون لكي تكون الطرق إيجابية من أجل جعل الأفراد أتباع للقائد للحصول على نظام مالي سليم ومعافى.و من خلال الإستفادة من الجهود المعرفية ترى الباحثة إنّ القيادة هي فرع من فروع الإدارة وهي عملية فحص نقاط القوة ونقاط الضعف وعلاج الضعف لتحسين إيجابي لسلوك الأفراد العاملين في الشركة المساهمة وهي تفاعل القائد والتابعين وهي فن رفع المروؤسين للقيام بأعمالهم بثقة عالية وكفاءة بغية تحسين الأداء الإداري لضمان النجاح والنمو والإزدهار.

ب- عناصر القيادة Leadership Elements

وتتمثل عناصر القيادة الناجحة ب:

A. **الإحساس بالمهمة:**إعتقاد الشخص بقابلية القيادة.
B. **إنكار الذات:**الرغبة بالإمتناع عن تمجيد الذات .
C. **سمو الشخصية:**الأمانة مع النفس والآخرين والقابلية على مواجهة النقد.
D. **الكفاءة والتخصص:**معرفة تامة بنوعية العمل والعاملين.
E. **الحكم الصائب:**القابلية على إتخاذ القرارات الصائبة وحسن توقيتها وفصل المهم عن غير المهم مع مهارة في وضع الخطط وتنفيذها.
F. **الطاقة:**صحة جيدة وكم كافٍ من القابلية على العمل والراحة في الوقت المناسب(الجبوري,146:2000).

ت- أهمية القيادة في تحقيق أهداف الإدارة: The Importance Of Leadership In Achieving The Goals Of Management

تبرز الأهمية من خلال تَحمل القيادة الإدارية لمسؤولية حل كل التناقضات الموجودة في التنظيم ومواجهة تعدد الأهداف التنظيمية من خلال التوفيق بين المتناقضات والمواقف(صالحي,24:2008).

و التفاعل بين القائد والعضو كان الباحثون يتعاملون مع القيادة على شيء يقوم به القادة نحو جميع أتباعهم وقد تَضمّن هذا الفرض تعامل القادة مع الأفراد التابعين بشكل جماعي مستخدمين الإسلوب القيادي والتفاعل بين القائد والعضو نقض هذا الفرض والشكل الآتي يوضح أبعاد القيادة:

شكل(2-3):أبعاد القيادة*

عند **Managem**

*المصدر:(هاوس,161:2006)

[illegible] المدى القصير تعتمد على إتباعها إجراءات للمحافظة على السيولة تتناول الأزمات قصيرة المدى لكي لايكون مستقبل الشركة عرضه للفشل في المستقبل وإتباع منهج يقوم على الموازنة بين القدرة على الإستمرارية في الوقت الحالي والعودة للنشاط على المدى الطويل وهنالك خطوات للقضاء على الأزمةهي:

أ- التّحكم في السيولة الموجودة لدى الشركة.

ب- الحصول على سيولة أكثر أوزيادة حجم الإئتمان من عمليات المتاجرة ومصادر أخرى.

ت- التقليل في السيولة النقدية الصادرة عن الشركة.

ث- تحسين معدلات الأرباح.

ج- تطوير الجانب الإداري.(العامري,115:2008-116).

وتتمثل المهمة الأساسية للإدارة تعظيم ثروة كل من الملاك والمساهمين وإعطاء الثقة للدائنين والموردين والعمال بما يختص بأموالهم(عباس,45:2005)و متغيرات الإدارة أعدت على وفق إنموذج Argenti الذي يعتمد على العوامل الوصفية دون الكمية ويسمى بأنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو مايُعرف ب(A-Score)وفكرة الإنموذج تتلخص في إعطاء أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف والقصور في جوانب التنظيم كنظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في الشركة وأهم ماركَز عليه الإنموذج إذا كانت الإدارة ضعيفه الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغير وبتصرف من الباحثة فتّم عَد الإنموذج كالآتي:(الزبيدي,348:2011)(Elliott,2006:546-548)

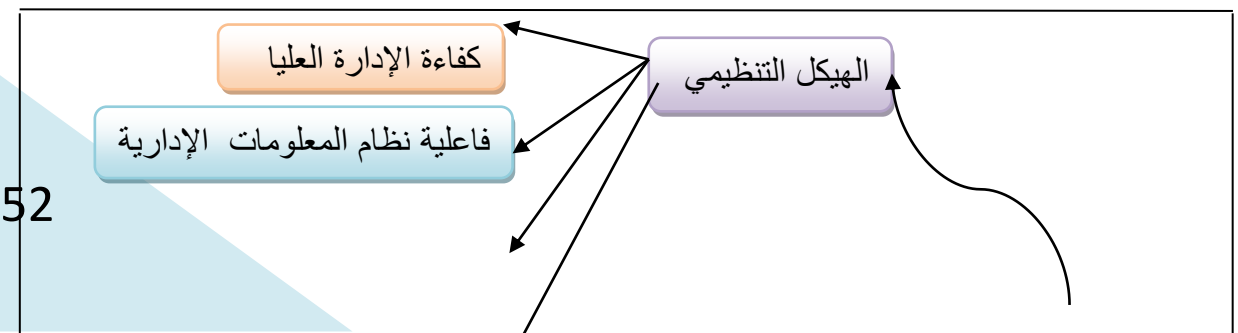

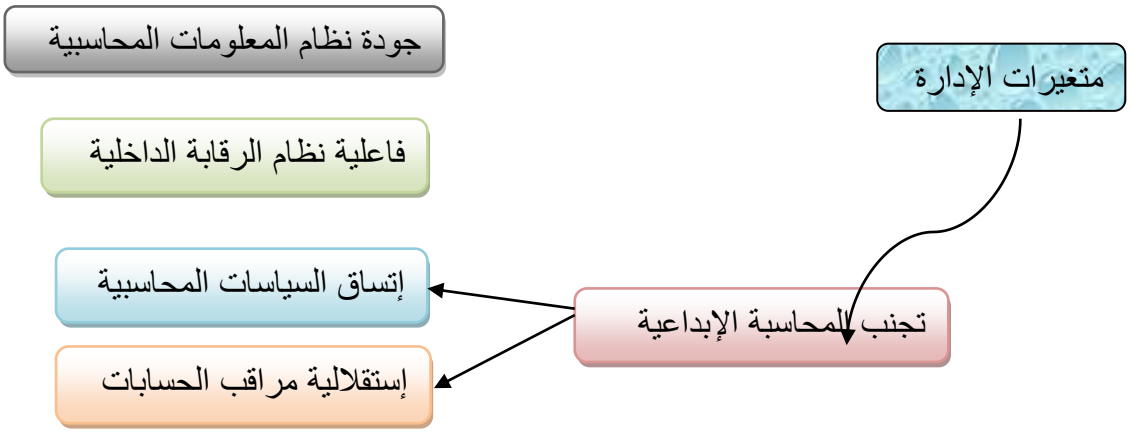

شكل(2-4):متغيرات الإدارة*

*المصدر:من إعداد الباحثة

أولاً:الهيكل

يأخذ موضوع الهيكل التنظيمي موقعاً مهماً في إهتمامات كل من الباحثين والممارسين في حقل الإدارة بشكل خاص لماله من أهمية بارزة في دراسة الشركات وفي عملها لأنّه يمثل احد الوسائل الفعّالة في تحقيق الانسياب الكفوء والتدفق المنتظم للأعمال .فالهيكل التنظيمي يشير إلى الطرق التي يتم فيها توزيع الواجبات على الأفراد والهيكل يعطي خارطة الشركة كما إنّه التصميم الرسمي الذي يقرر العلاقات ويحدد المستويات في السُلم التنظيمي(الحسيني,88:2000)ويذهب (العاني ,50:2002) إلى إنَه الآلية التي تقوم الإدارة بالتوجيه والتنسيق والإشراف من خلالها على نشاطات الشركة فهو يمثل الإطار الرسمي للقواعد والمهام والعلاقات الوظيفية والمُتحكم بكيفية تعاون الأفراد وإستخدام الموارد لتحقيق الأهداف المخططة للشركة ويُعّبر عن الهيكل التنظيمي بأنّه التنظيم الأساسي لعلاقات العمل في الشركة لكونه يُمثل الإطار العام للعلاقات التنسيقية فيها والوسيلة الفعّالة في تحقيق أهداف الشركة ومواجهتها للتغيرات البيئية المحيطة(عبد حسين,59:2005)

ويُعّرف الهيكل التنظيمي بأنّه البناء الذي يحدد التركيب الداخلي للشركة المساهمة ويوضح أيضاً كيفية توزيع مهام الشركة وكيفية الحصول على موارد فضلاً عن كيفية تقرير العلاقات وتحديد المستويات في السُلم التنظيمي ويُوضح التقسيمات والتنظيمات فضلاً عن الوحدات الفرعية التي تؤدي مختلف الأعمال اللازمة لتحقيق أهداف الشركة وبيّن الإطار العام للمسؤليات والصلاحيات وإجراءات تفويضها أيضاً هو الذي يعكس نوعية العلاقات وطبيعتها بين أقسامه ويفرض على الشركة إختيار أعضاء إدارة كفوئين وقادرين على أن يجمعوا بين أيديهم كل خيوط النجاح والتجديد والإبتكار (المشهداني وطالب,56:2011).وهو الإطار الذي يحدد الإدارات الداخلية ويبين التقسيمات التنظيمية والوحدات التي تقوم بالأعمال التي يتطلبها تحقيق أهداف الشركة ,كما إنّه يحدد خطوط السلطة ومواقع إتخاذ القرارات الإدارية(Site.iugaza.edu.ps/ajamassi/files/2011)

وترى الباحثة إنّ الهيكل التنظيمي هو الإطار الرسمي الذي يشير إلى توزيع الواجبات على الأفراد للقيام بالتخطيط والتنسيق والإشراف على نشاطات الشركة لمواجهة الظروف البيئية المحيطة ويعكس خارطة الشركة لتعزيز العلاقات وتحديد عدد المستويات في السُلم التنظيمي ويفرض على الشركة إختيار أعضاء إدارة كفوئين وقادرين على ان يجمعوا بين أيديهم كل خيوط النجاح والتجديد والإبتكار. (www.hrdiscussim.com,p5)

المتغيرات الفرعية للهيكل التنظيمي:

1.كفاءة الإدارة العُليا Efficiency Of The Top Management

تُعّرف كفاءة الإدارة العُليا بأنّها مدى قدرة الشركة المساهمة على الإستخدام الأمثل للموارد المالية والاقتصادية المتاحة لها في تحقيق الأهداف المخطط إنجازها كما إنّها تمثل الفرق بين قيمة المخرجات و تكلفة المدخلات(النّعامي, 215:2009) ويرى الباحثان (العارضي والعبادي,135:2012) أنّها تعظيم المخرجات بلغة واحدة والحصول على أعلى فائدة بأقل المفقودات من الموارد ولكي تكون الإدارة العُليا كفوءة ينبغي أن تتصف بالآتي:

- أن تكون الإدارة العُليا مستمرة على وتيرة واحدة وأنّها متنوعة مُجزأة قصيرة المدى وإنّ تكاملها يحقق إستمرارية الشركة من أجل الحصول على نظام مالي معافى من الأزمات والمشاكل المالية.
- يتطلب تنفيذ مهمات الإدارة العُليا قدراً كبيراً من القدرات وإجراءات المتابعة إذ يتطلب بعض منها قدرة التحليل وتقويم البدائل ويتطلب بعضها الآخر الإهتمام بالآخرين ودراسة الأفكار والمفاهيم والحسابات غير الواضحة بغية تحقيق سمعة جيدة لكسب مستثمرين أكثر(عيسى والقادر, 67:2009).

2. فاعلية نظام معلومات إدارية The Effectiveness of Management Information System

- **مفهوم نظام المعلومات الإداري- Management Information System Concept**

يعد نظام المعلومات الإدارية أحد حقول النظرية في الوقت الحاضر ويعد نظام المعلومات الإدارية إسلوباً لتجميع البيانات وتنسيقها وتنظيم تداولها بين مراكز إتخاذ القرارات في الشركات المساهمة بحسب إحتياجاتها وفي الأوقات المناسبة لأنواع المشكلات التي تقع في دائرة إختصاصها (ديري,102:2011)وهو نظام مهم للشركات المساهمة وغرضه هو مساعدة إدارة الشركات المساهمة لإتخاذ القرارات المتعلقة بمسؤولياتها وهو يوفر معلومات مطلوبة للتخطيط ورقابة أنشطة الشركات المساهمة مع وضع السياسات التصحيحية لبعض النشاطات مثل تعرض المواد الخام للتلف ,توفير معلومات تنظيمية تتعلق بالعاملين بالشركات المساهمة ويشمل أنظمة فرعية تتفاعل مع بعضها من خلال عبور البيانات والمعلومات والأنظمة هي كالآتي:المتعلقة بالإنتاج,التسويق، التمويل والموراد البشرية(الجزراوي والجنابي,34:2009)

- **خصائص نظام المعلومات الإدارية:Characteristics of Management Information System**

A. يكون موجهاً لإتخاذ القرارات الإدارية.

B. توفير تلخيص المعلومات الضرورية.

C. نظام دوري ومتكرر ومنتظم في نفس الوقت .

- **أهمية نظام المعلومات الإدارية Management Information System Importance**

A. تزويد صانعي القرارات في الشركة المساهمة بالمعلومات لإتخاذ القرار في أفضل مناخ مناسب.

B. يترتب على كفاءة نظم المعلومات الإدارية في الشركة فوائد غير مباشرة كثيرة والتي تكون نتائج القرارات الإدارية الفعّالة فإذا كانت المعلومات صحيحة فالقرار سيكون صحيح.

C. يساعد مختلف الوظائف الإدارية في تقليل حالات عدم التأكد من أجل الحصول على معيار واقعي للإدارة لتحقيق نظام معافى من التعثر المالي(الرب,2009:183 -184)

- **مميزات نظام المعلومات الادارية Distinguished Of Management Information System**

A.نظام مستقر لأنّه يزود الإدارة بالمعلومات تبعاً لبرنامج إداري مُتبع من قبل الشركة المساهمة.

B.نظام قانوني لأنّه يمثل جُزء من النظام الكلي للشركة.

C.نظام مفتوح لأنّ معظم المعلومات تستخدم لإتخاذ القرارات والتي تستلزم تفاعلاً مع البيئة الخارجية.

D. يمثل المركز العصبي للتنظيم داخل الشركة.(الصيرفي وحامد, 2006:118)

ويرى(Schermerhorn , 2010:154)بأنّ فاعلية نظم المعلومات الإدارية هي تلقي المعلومات من المدير لإتخاذ القرار النهائي ويرى(ديري,2011:102)بأنّها تصنيف وترتيب البيانات المتجمعة وإزالة مافيها من تعارض أو إختلاف أو تكرار وإزدواج وتوزيع المعلومات إلى مراكز إتخاذ القرارات بحسب إحتياج كل منها والإحتفاظ بالمعلومات وتجديدها بإستمرار.

- **وتتمثل مؤشرات فاعلية نظم المعلومات الإدارية بالآتي:**

i. <u>التوقيت</u>:وتتفرع منها الفروع الثانوية:

A. <u>طول دورة إنتاج المعلومات وإيصالها إلى المستفيدين</u>:وهي المدة المستغرقة في الإدخال وعمليات المعالجة والإخراج وإعداد التقارير لإيصال المعلومات للمستفيدين.

B. <u>وقت الحاجة إلى المعلومات</u>:أي يجب توفير المعلومات وقت الحاجة إليها فإذا لم تأتي في وقتها تقل فائدتها.

C. <u>سهولة وسرعة الوصول للمعلومات المطلوبة</u> :وتتحدد من خلال عوامل منها التأخير,نوع المعالجة المستخدمة وشكل الإسترجاع.

ii. **الدقة:**وتعني خلو المعلومات من الأخطاء والتحيّز لأنّ في ذلك يؤدي إلى قرارات خاطئة وغير كفوءة.

iii. **الملاءمة:**ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات والحاجات التي تُعّد من أجلها هذه المعلومات وأن تكون ملائمة لحل المشكلة المَعنية فمثلاً لوكانت كمية المعلومات قليلة مقارنة بالمعلومات غير الملائمة لأدت هذه المعلومات إلى ظاهرة الإنحراف أي ضياع متخذ القرار.

iv. **الشمولية:**وتعني المعلومات التي يتم الحصول عليها من المستفيد ويجب أن تشمل جميع جوانب الحالة القائمة التي جُمعت المعلومات من أجلها(حسن,2003:29-31)

3. جودة نظام المعلومات المحاسبية Quality Of Accounting Information System

يتفق الكثير من الكُتاب والباحثين على أنّ هناك تأثيراً مباشراً وصريحاً للمعلومات المحاسبية على سوق العراق للأوراق المالية سواء أكان ذلك من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في إتخاذ القرارات الإستثمارية الملاءمة مثل قرار الإحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في إستثمارات جديدة أومن جانب التأثير على الأسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك والمعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة-مثل مخاطر سعر الفائدة-مخاطر السوق-مخاطر السيولة-مخاطر سعر الصرف-مخاطر الإدارة و مخاطر الأعمال والتنبؤ بها وتعني الجودة صحة المعلومات المحاسبية(خليل,2009:3).تحتاج الشركة المساهمة إلى أن يكون العاملون فيها ومن ضمنهم المديرون التنفيذيون والعاملون في مجال المحاسبة والتمويل لديهم المدة الكافية والوافية لإنجاز العمليات المحاسبية التي من ضمنها التدقيق لضمان عمل الحسابات وتجنب الأخطاء من جهة وحماية البيانات المالية والمحاسبية من الغش والتلاعب لتجنب الفشل المالي ولضمان الصحة المالية(السيد,2009:207-206)ونتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر إذ أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير وتعدد أنماطه وتهتم المحاسبة بنماذج تبين أحداث قرارات وخطط وموازنات ومعايير وضعت في الماضي وحقائق وأحداث تمت في الحاضر وتهدف المحاسبة إلى مساعدة إدارة الشركات في إتخاذ القرارات اللازمة لذلك إلا انّ قصورها في المساعدة لحل المشكلات الكبيرة التي تتعلق بالقرارات المستقبلية وتخطيطها بسبب المدى المستقبلي القصير الذي تغطيه قد تطلب من المحاسبة أن تُطور أساليبها التي تساعد إدارة الوحدة في إتخاذ القرارات المبنية أساساً على متغيرات وخفايا المستقبل وتطوراته وقد إهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد إحتياجات الإدارة وإعتبرت المحاسبة نظاماً

للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات إستقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها وإسترجاعها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات (الحبيطي والسقا,2003:14)وتُعّرف نظم المعلومات المحاسبية بأنّها أحد النظم الفرعية في الوحدة الإقتصادية ويتكون من عدة نظم فرعية(الإنتاج,الأفراد,المبيعات المالية) تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التأريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية لجميع الشركات المساهمة(www.accuarab.com) وتتوقف كمية ونوعية المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي على طبيعة القرارات المتوقع أن يتخذها مستخدموا هذه المعلومات ففي تنظيمات الشركات المساهمة تصدر قرارات الإستثمار بمعرفة الأطراف الخارجية إعتماداً على معلومات الربحية والمركز المالي وتعتبر هذه المعلومات وسيلة ملاءمة للتحقق من كفاءة وفاعلية إستثمار الموارد أما إدارة هذه الشركات فهي تتخذ قرارات لإستثمار الموارد المتاحة معتمدة في ذلك على المعلومات التفصيلية التي تساعد في تقرير كمية ونوعية المعلومات الواجب إنتاجها(السلطان وأبو المكارم,2009:51-52) وأكد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إنّ إقتصاديات إنتاج المعلومات المحاسبية لاتخضع لعوامل العرض السائد في الأسواق العادية كما إنّ منافع المعلومات المحاسبية تمتد إلى أطراف متعددة تشمل قطاعات المجتمع كافة ومدخلات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل بالبيانات المالية(المواد الخام) والمخرجات تتمثل بالتقارير المالية تُعد أصلاً لخدمة مجموعة من المستخدمين فإنّ تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق فائدة المعلومات المحاسبية بوصفه منهجاً وحدد مجلس معايير المحاسبة المالية ASB الهدف الرئيس من إعداد وعرض الكشوفات المالية للأغراض الخارجية للشركة وكالآتي:

"على الكشوفات المالية أن توفر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وبقية مستخدمي الكشوفات المالية الحاليين والمتوقعين عند إتخاذ قراراتهم العقلانية الإستثمارية والإئتمانية وقرارات أخرى متشابهه"(الباشا,2005:12)ويتكون نظام المعلومات المحاسبية من:

- الأشخاص المديرين للنظام والمؤدين لواجباته المختلفه .
- إجراءات النظام اليدوية والآلية.
- البيانات.
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

والأعمال التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبية في الشركة المساهمة هي:

- تجميع البيانات المتعلقة وتخزينها بالأنشطة والأحداث التجارية للشركة.
- معالجة وتحويل البيانات الى معلومات نافعة في إتخاذ القرارات.

- يزود الشركة بمراقبة ملائمة لحماية إصولها. ويتمثل الغرض الأساسي لأي نظام معلومات محاسبية بتوفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن وتتمثل أهداف نظام المعلومات المحاسبية بالآتي:

- **الدعم اليومي للعمليات** :أي إنجاز الأنشطة والأحداث والعمليات المحاسبية التي يقصد بها العمليات المالية المتبادلة أي إنتقال قيمة أو منفعة بين طريقتين نتيجة قرار أو عمل إداري وتتضمن أحداثاً أو عمليات تبادل القيمة الإقتصادية مثل عمليات البيع.
- **معالجة العمليات**:يتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال السجلات الرئيسة للمحاسبة بوساطة أنظمة معالجة العمليات التي تعد أنظمة فرعية لنظام المعلومات المحاسبي .
- **دعم إتخاذ القرار** :توفير معلومات لعملية إتخاذ القرار الذي بالعادة يتخذ بالتناسب مع عمليات الشركة المساهمة الصناعية التخطيطية والرقابية ونظام المعلومات المحاسبية يوفر معلومات حول إتجاه الإيرادات للسنة الماضية والمستوى الحالي لها وإستناداً إلى ذلك تقوم الإدارة بإتخاذ القرارات المطلوبة.
- **إنجاز الإلتزامات المتعلقة بالإدارة** :تتحدد أهمية الإلتزامات بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الشركات المساهمة فعلى سبيل المثال الشركات المساهمة الصناعية ذات النفع العام المطلوب منها أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يمثلون إضافة إلى المالكين :الدائنين,إتحادات العمل ,اللجان التنظيمية ,المحللين الماليين,المشاركين الصناعيين(الجزراوي والجنابي,29:2009) وتتحدد **جودة نظام المعلومات المحاسبية** من خلال الآتي:

- **الملاءمة:**وتعني قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرار الذي يستعمله المستخدم.
- **الموثوقية(المُعولية):**وتعني أنّ المعلومات تحتوي على مدى مقبول يمكن من خلاله الحكم على مدى ثقة وصحة المعلومات أوعدم صحتها ويتوفر في المعلومات (المصداقية,الموضوعية,الحياد).
- **القابلية للفهم:**ويقصد بها أن تكون المعلومات من حيث الإنتاج والمصطلحات والمحتوى والتبويب والعرض بسيطة بشكل يتلاءم ومستوى الإلمام والفهم المفترض من جانب مستخدمي المعلومات.
- **الثبات:** عندما تطبق وحدة محاسبية المعالجة المحاسبية نفسها على الحدث نفسه من مدة إلى أخرى فإنّها تعد ثابتة في إستخدامها للمعايير المحاسبية ولايعني ذلك ان الشركات لايمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى إذ يمكن للشركات المساهمة الصناعية تغيير الطريقة المحاسبية التي تستخدمها.
- **المقارنة:**أي إن المعلومات تُعين المُستخدم في إجراء المُقارنة بين الشركة الصناعية وغيرها في مدة زمنية ولنفس الشركة لمدة زمنية معينة.(الباشا,2005:14-19) .

4. فاعلية نظام الرقابة الداخلية Efficiency Of The Internal Control System

هناك فرق بين مفهوم الرقابة الداخلية ومفهوم نظام الرقابة الداخلية نفسها. عرّفت المنظمة الدولية للأجهزة العُليا للرقابة المالية والمحاسبية (أنتوساي) الرقابة الداخلية بأنّها عملية متكررة منجزة عن طريق إدارة الشركة ويتم تنسيقها وتصميمها بقصد معالجة المخاطر وتوفير درجة معقولة من الإطمئنان وعمليات منظمة وأخلاقية وتتسم بالإقتصاد والكفاءة ووفائها بمتطلبات المسائلة والإلتزام بالقوانين واللوائح السارية وحماية ممتلكات الشركة من الضياع وسوء الإستخدام والتلف.ونظام الرقابة الداخلية هو مجموعة مترابطة من الأعمدة والركائز الأساسية يتم تصميمها لتحقيق أهداف الشركة المساهمة(المقرن,2005: 3- 1)

حددت لجنة COSOالمنبثقة عن لجنة Treadwayفي عام 1999أربعة مكونات لنظام الرقابة الداخلية وهي:

- **بيئة الرقابة**: ويقصد بها بيئة رقابة السياسات والإجراءات التي تعكس إتجاهات الإدارة العليا والمديرين بخصوص أهمية الرقابة الداخلية وجوهر فاعلية رقابة الوحدة يكمن في إتجاهات إدارتها فإذا كانت الإدارة العليا تؤمن بأهمية الرقابة فإنّ ذلك سينعكس على إدراك العاملين وإستجارتهم في تنفيذ تلك السياسات والإجراءات.
- **تقدير المخاطر**:عرّف الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من خلال المعيار رقم(ISANO.400)مخاطر الرقابة بأنها مخاطر المعلومات الخاطئة التي تحدث في رصيد حساب و هي يمكن ان تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجتمع مع المعلومات الخاطئة أرصدة أخرى بوساطة نظام الرقابة الداخلية أو النظام المحاسبي.
- **أنشطة الرقابة** :هي السياسات والإجراءات فضلاً على بيئة الرقابة التي وصفتها الإدارة لتحقيق أهداف الشركة المساهمة .
- **المتابعة**:تعني المتابعة المستمرة والتقويم المستمر لمختلف مكونات الرقابة الداخلية ,لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب ولتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب لمسايرة الظروف وتفادي إحتمال تقادم الرقابة الداخلية(الصائغ,2005:29-32) ومخاطر نظام الرقابة الداخلية على وفق معايير المحاسبة الدولية (IASB)النافذة بعد كانون الثاني 2006إلى ثلاثة أنواع وكالآتي:(وهاب,66:2008)
  - **مخاطر التدقيق**:هي المخاطر التي تؤدي إلى قيام مراقب الحسابات بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.
  - **مخاطر الرقابة**:هي مخاطر المعلومات الخاطئة التي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات وإذ يمكن أن تكون جوهرية ولايمكن إكتشافها أو تصميمها بوساطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية.

- **المخاطر الموروثة:** هي قابلية رصيد حساب معين أو طائفة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري منفردة أو عندما تُجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى مع إفتراض عدم وجود ضوابط داخلية.**وتبرز فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال الآتي:**

- حماية إصول الشركة المساهمة من الإختلاس والتلاعب والمحافظة على حقوقه لدى الغير.
- إعطاء الموظفين الثقة بصحة العمليات والنشاطات المُنّفذة في مختلف المستويات و أماكن متعددة.
- ضبط البيانات المحاسبية وإختبار دقتها بحيث يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات.
- رفع درجة الكفاءة الإنتاجية لعمليات الشركة كافة بما يضمن تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة.
- الإلتزام بالسياسات الإدارية التي تشمل القواعد والإجراءات التي تضعها الإدارة للوصول إلى الأهداف المرسومة والتقليل من الأخطاء والسرقة التي قد تحدث والإلتزام بالقوانين واللوائح الملائمة وتحديد الإجراءات التنفيذية والتعليمات بطريقة تضمن إنسياب العمل .(العبيدي,21:2008)ويرجع الإهتمام بوجود نظام رقابة فعّال للرقابة الداخلية إلى الآتي:

A. زيادة حجم الشركات وإتساع أعمالها وإنفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى صعوبة الإعتماد على طرق الرقابة المباشرة التي كان يمارسها صاحب العمل بنفسه وإضطرار الإدارة العليا للشركة إلى تفويض بعض إختصاصاتها إلى المستويات الإدارية الأدنى.
B. حاجة الإدارة العليا إلى وجود نظام رقابة فعّال يحقق أهدافها من حيث تحقيق اقصى كفاية إنتاجية ممكنة وحماية إصول الشركة من الضيّاع والسرقة وسوء الإستعمال ومنع الأخطاء والغش أو تقليل فرص إرتكابها وضمان دقة البيانات المالية المُقدمة اليها بما يساعد على إتخاذ القرارات الإدارية الصائبة والتأكد من إلتزام الإدارات المختلفة بالشركة بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة والكشف عن الإنحرافات تمهيداً لإتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها.
C. تّحول عملية المراجعة من مراجعة تفصيلية إلى إختبارية على أساس العيّنة إذ أصبح من المتعذر على مراقب الحسابات زيادة حجم الشركات وتعدد عملياتها(www.arabsai.org).

ثانياً:الحد من المحاسبة الإبداعية Restrict Of The Creative Accounting

لكي تكون ممارسات المحاسبة تتصف بالإبداع فلا بد من أن تأخذ القيم الأخلاقية المستمدة من (الشريعة ,المجتمع,المهنة,البيئة الخارجية والبيئة الداخلية) سلوكاً لمزاولي المهنة ويمثل الإبداع صمام الأمان للإدارة الناجحة في الشركات المساهمة الصناعية لكن من الناحية المحاسبية فيعد العكس

وتُعّرف المحاسبة الإبداعية بأنّها عملية إستخدام أو إستعمال الأرقام المحاسبية بالإستفادة من الثغرات الموجودة في القواعد المحاسبية وخيارات القياس وممارسات الإفصاح فيها لتحليل القوائم المالية بما يفضل المُعدون أن تكون عليه والعملية التي يتم هيكلة التعاملات بها بطريقة تضمن الخروج بنتائج محاسبية مرغوب فيها بدلاً من الإبلاغ عن التعاملات بالطريقة الحيادية والمناسبة(الكيلاني,63:2008) وهي الوسائل والطرائق التي يلجأاليها المحاسب لإ ظهار القوائم المالية وفقاً لمايرغب به وخلافاً لما هي عليه في الواقع (رمو,236:2008)وتعد المحاسبة الإبداعية مرادفاً للمحاسبة المخادعة وهي مصطلح سيء ينتج عن تحريف نتيجة نشاط الشركة وعادة مايتم ذلك دون الإخلال بنصوص القواعد والمبادىء المحاسبية بل الإخلال بحورها(حمادة,95:2010) وهي تحسين ،تطوير وتجديد السياسات والأنظمة والنظريات المحاسبية بحيث تصبح تتوافق مع التطور التقني ,التكنولوجي,الثقافي ,السوسيولوجي للشركات في ظل العولمة المالية(صالح وفتيحة,19:2010)

وعُرّفت بأنّها بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ اليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين شكلي إما في ربحها أو مركزها المالي وذلك عن طريق إستغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق بشكل عام أو الإستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات والطرق المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للشركة إتباعها في أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية ممايؤثر على نوعية البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على موثوقية البيانات المالية ولعل أحدث الأمثلة على إجراءات المحاسبة الإبداعية هو ماحدث عام 2002من إفلاس وإنهيار لأربع شركات امريكية مشهورة وهي شركة Enronالمختصة في مجال الطاقة وشركة Worldcomالمختصة في مجالات آلآت النسخ وشركةZeroux المختصة في مجال الإتصالات وشركة Mercالمختصة في مجال الأدوية إذ كانت تلك الشركات تعمل على التواطؤ مع مراقبي حساباتهم وعلى رأسهم شركة التدقيق الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (Arthur Anderson) بإحداث تدليس وتحريف في نتائج أعمالها ومراكزها المالية وهو ماترتب عليه حدوث تضليل كبير في بياناتها المالية المنشورة إذ أدى إلى هبوط كبير في أسعار أسهمها في السوق المالي,ترتب عليه حدوث خسائر جسيمه تكبدها مساهمو تلك الشركات ودائنوها(الأغا,81:2011)

- **مجالات المحاسبة الإبداعية** **Creative Accounting Scopes**

A. تنوع الطرائق والبدائل المحاسبية:سمحت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاًعاماًGAAP،فضلاً على المعايير المحاسبية الدوليةIAS بإستخدام طرائق وبدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر على القوائم المالية مثلاً:طرائق إحتساب قسط الإندثار ,طرائق تقييم المخزون ,طرائق

تقييم الأدوات المالية وهنا إختيار الإدارة يكون في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة.

B. تعتمد المحاسبة التقدير الشخصي في بعض الجوانب مثل التقدير الشخصي لعمر الموجودات الثابتة ,تكوين المخصصات وتكون الجوانب مجالاً للمحاسب للتّحكم في نتيجة النشاط والمركز المالي.

C. إدخال عمليات وهمية من أجل التلاعب في حسابات الميزانية وأيضاً لتحويل الأرباح بين المدد المحاسبية ويمكن تحقيق ذلك بإدخال عمليتين أو أكثر لعمليات متعلق بعضها ببعض مع طرف ثالث مَيال للمساعدة.

كيف تتجنب الإدارة المحاسبة الإبداعية؟ وذلك عن طريق تقليل المعايير المحاسبية المسموحة أو تحديد الظروف التي يتوجب إستخدام الطرق المحاسبية وحالياً على المدققين أن يشددوا على تحديد التقديرات غير القانونية عند إكمال التقارير التدقيقة فإنّ هؤلاء المهنيين سيقيمون إذا ماكان هناك إستعمالات محاسبية للحسابات السنوية ويتوجب على وظيفة التدقيق أن تشمل تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للشركة لتحديد حالات المحاسبة الإبداعية بشكل وقائي أوفي حالات التزوير(الكيلاني،77:2008)وتشمل متغيرات الحد من المحاسبة الإبداعية:

A. إتساق السياسات المحاسبية.

B. إستقلالية مراقب الحسابات.

A. **إتساق السياسات المحاسبية** **Accounting Policies Consistency** تُعبر السياسات المحاسبية عن طرق المعالجة التي تتم على البيانات المحاسبية وكذلك يمكن أن تتعلق السياسات المحاسبية بطرق العرض للقوائم المالية والبنود التي تحتويها ويعد الثبات والاتساق في استخدام هذه السياسات المحاسبية من مدة إلى أخرى ولايعني ذلك عند وجود المسوغات الكافية واللازمة للتغير أن لا يتم تغيير هذه السياسات المحاسبية بل يصبح من الواجب تغييرها اذا كان التغير يؤدي إلى الوصول إلى معلومات أكثر عدالة وموثوقية وتمثيلاً لواقع العمليات التي تنشأ في الشركة أما الأخطاء فقد تحدث نتيجة أخطاء حسابية أو تحريفات عند إعداد البيانات المالية في مدد سابقة ومثل هذه الأخطاء ناتجة عن السهو وهي أخطاء غير المقصودة أو قد تكون ناتجة عن الغش وهي الأخطاء المقصودة وتكون في المدد المالية أما الأخطاء في مدد سابقة وتكشف في المدة المالية وهي أخطاء مادية إذا كان لهذه الأخطاء تأثير جوهري تصبح القوائم المالية غير موثوقة ومن أمثلة التغير في سياسة محاسبية مثلاً إذا قامت الشركة بتغيير سياسة جرد المخزون من طريقة الوارد أولاً إلى طريقة المتوسط المرجح فهذا يؤدي إلى تغيير في تكلفة البضاعة المباعة وعلى قيمة المخزون آخر المدة ومن ثم لابد من تعديل الرصيد الإفتتاحي للأرباح المدورة (نور وآخرون ،2010:-246

245) وتُعّرف السياسات المحاسبية بأنّها المُرشد والمُوجه لتوضيح كيفية تطبيق الإجراءات المحاسبية للحصول على المعلومات المحاسبية كهدف عام للنظام المحاسبي (السيد,2009:-108 105)وتُعّرف بأنّها التطبيق العملي للقواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستخدمها المحاسب لبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال معين وتستخدمها الإدارة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية ولتحقيق الإستقرار في السياسات المحاسبية ينبغي على إدارة الشركة الأخذ بالحسبان ماهو آتٍ:

a) الحيطة والحذر:هي إتجاه تقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية البديلة.
b) تغليب الجوهر على الشكل:إختيار السياسات التي تتفق مع الجوهر وليس الشكل التنظيمي.
c) الأهمية النسبية:تعني مراعاة الدور النسبي للفقرات عند إختيار السياسات المحاسبية لمعالجتها(الفضل,2009:456-457)وعُرفت على أنّها مبادىء محددة وأسس وإتفاقيات وقواعد وممارسات تُطبقها الشركة عند إعداد بياناتها المالية وعرضها ويشير مجلس معايير المحاسبة المالية FASBإلى إنّه عندما يطبق أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على وجه التحديد على المعاملة أو الأحداث أو الظروف الأخرى فإنّه يتم تحديد السياسة المحاسبية أوالسياسات المُطبقة على تلك البنود عن طريق تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والنظر في أي من إرشادات التنفيذ ذات الصلة والصادرة من مجلس معايير المحاسبة الماليةFASB إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تَوَصل إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية ينتج عنه بيانات مالية تشمل معلومات ملائمة وموثوقة عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تنطبق عليها وعلى الإدارة أن تستعمل تقديرها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات:

أ-ملاءمة لإحتياجات صناعة القرار الإقتصادي للمستخدمين.

ب-موثوقة وحكيمة وتُمثل الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة بصدق وحيادية غير منحازة وكاملة من النواحي كافة وتعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث والظروف الاخرى (جمعة ,2010:67-68).

A. **التغيرات في السياسات المحاسبية** **Accounting Policies Changes**

يجوز للشركة تغيير السياسة المحاسبية عندما يكون التغيير:

أ- متطلباً بموجب معيار أوتفسير في إلغاء سياسة الوارد أخيراً يصدر أولاً في تقدير تكلفة المخزون ويطلق على مثل هذا التغير بالتغير الإلزامي.

ب- ينتج عن تغيير السياسة المحاسبية التزويد بمعلومات موثوقة وأكثر ملاءمة في القوائم المالية عن آثار العمليات أو الأحداث والظروف الأخرى على المركز المالي للشركة

وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ويكون ذلك بالتغير من سياسة محاسبية معينة إلى سياسة محاسبية مسموح بها في ظل معايير المحاسبة الدولية وهذا يُعرّف بالتغيير الإختياري وقد حدد المعيار IAS8 الإفصاحات التي يجب أن يتضمنها التقرير المالي سواء أكان إلزامياً أم إختيارياً وكالآتي:-

a) الإفصاحات المرتبطة بالتغيير الإلزامي وتشمل الآتي:
   i. عنوان المعيار أو التفسير الذي سبب التغير.
   ii. وصف الأحكام الإنتقالية بما في ذلك تلك التي يكون لها أثر في المدد المستقبلية .
   iii. الإفصاح عن وصف كيفية تطبيق التغير وتفسيره في السياسات المحاسبية إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي .
b) الإفصاحات المتعلقة بالتغير الإختياري وتشمل الآتي:
   i. طبيعة التغير في السياسة المحاسبية .
   ii. الأسباب التي تجعل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة ينتج عنها معلومات موثوقة وأكثر ملائمة.
   iii. قيم التعديلات للمدة الحالية(لكل بند رئيس في القوائم المالية قدتأثر ولعائد السهم عند تطبيق الشركة للمعيار IAS33)(الجعارات,2008:186-190)

ويعني الإتساق الثبات في إستخدام السياسات المحاسبية نفسها للعمليات والأحداث والظروف المتشابهة من مدة إلى أخرى مما يجعل القوائم المالية للشركة نفسها قابلة للمقارنة من مدة لأخرى يوجب معيار المحاسبة الدولي رقم 8 إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل يلائم المعاملات والأحداث مالم يحدد أو يسمح معيار أو تفسير معين بتصنيف البنود التي قد يكون إختلاف السياسات مناسباً لها,فعلى سبيل المثال يسمح المعيار رقم (40) للمحاسبة عن الممتلكات الإستثمارية بإختيار إنموذج التكلفة أو إنموذج القيمة العادلة لكل فئة من فئات الممتلكات شريطة الثبات في المعالجة,أي يمكن للشركة تطبيق إنموذج التكلفة على فئة معينة من الممتلكات الإستثمارية وتطبيق إنموذج القيمة العادلة على فئة أخرى(حميدات وأبو نصار,2009:138) ولضمان توفر الصحة المالية يجب على الإدارة إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بحيث تكون القوائم المالية تنسجم مع معايير المحاسبة الحكومية الدولية وحيث لايوجد متطلبات محددة يجب على الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير القوائم المالية للمعلومات الآتية:

- ملاءمة إحتياجات متخذي القرارات والمستخدمين.
- موثوقة من ناحية (تمثل بشكل عادل الأداء المالي والمركز المالي للشركة الصناعية -تعكس الأحداث الإقتصادية للعمليات وليس الشكل القانوني فقط-محايدة أي أنها ليست متحيّزة-حكيمة

وعقلانية-كاملة في النواحي المادية كافة)وفي حالة إذا كان هنالك بديل أو أكثر للسياسات المحاسبية على الشركة الصناعية أن تختار البديل الذي ينسجم مع معايير المحاسبة الحكومية الدولية وفي حالة عدم وجود معيار محاسبي دولي يجب على الإدارة إستخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي القوائم المالية وتأخذ الإدارة بالحسبان :

i. المتطلبات والإرشادات في معايير المحاسبة الحكومية الدولية التي تتناول المواضيع المماثلة وذات الصلة.
ii. تعريفات ومعايير الإنحراف وقياس الموجودات والمطلوبات والإيرادات والنفقات(الخزعلي,5:2007)

B. إستقلالية مراقب الحسابات Auditor Independence

قبل التطرق إلى موضوع إستقلالية مراقب الحسابات فلنَعرف من مراقب الحسابات وما صفاته والحقوق المترتبة عليه والتقرير المقُدم منه؟.يرى(سوّاد،191:2009) بأنّ مراقب الحسابات هو الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته أوعلى عضوية في مكتب أو شركة مؤهلة للقيام بدور المحاسبين القانونيين ويطلق على الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عن إنجاز مهمة التدقيق ومن ثم يُوقع على التقرير وبإمكانه تفويض بعض الأشخاص للقيام بمهام معينة من عملية التدقيق.

a) تقرير مراقب الحسابات Auditor Report

إنّ توقيع مراقب الحسابات على التقرير في غاية الخطورة إذ يوجد العديد من المهتمين في تقرير المراقب وليس العميل نفسه فقط لأنّ التوقيع من قبل المراقب على تقريره يعتبر إقرار منه بصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية حيث إنّه في حالة ثبات العكس بحق للشخص المتضرر رفع دعوة على المراقب لأنّه ضّلل بسبب تقرير مراقب الحسابات وتوقيعه عليه وعليه فإنّ إعتماد الشركات المساهمة على هذه التقارير يقروا التعامل وعدم التعامل مع الشركات ولذلك فإنّ تقرير مراقب الحسابات من أخطر مايمكن لذلك لابد من الإهتمام والأخذ بالحيطة والحذر في إعداد تقريره ووضع معايير مراقب الحسابات(سواد,199:2009).

لنتطرق إلى الإستقلالية يرى (العزي,65:2008)إنّ الإستقلالية حجر الأساس لتقرير مراقب الحسابات والدعامة الرئيسة لرأيه في البيانات المالية وأكدت معايير التدقيق المتعارف عليها الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) وذلك من خلال المعيار الثاني ,إستقلال وحياد وموضوعية مراقب الحسابات فضلاً عن ماجاء في أدلة التدقيق الدولية الصادرة عن(IFAC)وحسب ماورد بالمعيار رقم 101في متطلبات المعايير المنشورة (يجب على مراقب الحسابات أن يتسم بلإستقلالية عن أداء مهام عمله)وفي قواعد السلوك المهني في الباب الأول:الحياد والإستقلال المهني ضمن المادة (1)إذ نصت على مراقب الحسابات أن يكون مستقلاً ذهنياً ومادياً وأن يكون متجرداً من أيّ مصلحة ذاتية قد تحيده عن

الموضوعية والأمانة في أي عمل مهني يقوم به(قواعد السلوك المهني ,قانون 85المُعّدل قرر مجلس النقابة بالجلسة المرقمة (18)في (12\12\1983)وعُرفت الإستقلالية بأنّها وجود وجهة نظر غير مُتحيزة من خلال أداء مهام عملية التدقيق وتقويم النتائج وإصدار التقرير على وفق هذه النظرة لذا تعد الإستقلالية الأكثر أهمية لأنّها متجسده بحاجة المستفيدين من القوائم المالية واحقيتها تتبع من تحقيقها لهدف العملية التدقيقية المتمثل بإعطاء المصداقية وإبداء رأي فني محايد من دون الإستقلالية لايكون أيّة قيمة لرأي مراقب الحسابات(يوسف,22:2009) ومفهوم الإستقلالية حُدد بمجالين :

أ- الإستقلال بمعنى عدم وجود مصالح مادية لمراقب الحسابات أو أحد أفراد أسرته في الشركة التي تقوم بتدقيق حساباتها وبالتحديد خلال المدة الخاضعة للفحص والتي سيدلي برأيه عن مدى سلامة القوائم المالية خلالها.

ب- الإستقلال الذاتي و الذهني بمعنى إستقلال مراقب الحسابات مهنياً من خلال عدم وجود أيّ ضغوط أو تداخل من جانب العميل في الدور الذي يقوم به بشأن التحقق من سلامة الدفاتر ودقة تمثل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي(البرواري,30:2008).ولتنفيذ قاعدة الإستقلالية ينبغي وضع سياسات وإجراءات وكالآتي:

i. إلزام العاملين بمكتب التدقيق كافة بقواعد الإستقلالية وأحكامها الصادرة عن الجهات المعنية وعليهم أداء واجباتهم بأمانة وموضوعية.

ii. مراقبة مدى إلتزام مكاتب التدقيق بسياسات وإجراءات الإستقلالية.

iii. تأكيد إستقلالية المكتب (شكلاً)في تنفيذ عملية التدقيق(شيوبلية,39:2009) ويُركز مراقب الحسابات جهده فقط في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات ويُقدم مراقب الحسابات إقتراحات للإدارة ينتج عنها تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة التشغيل وتقليل التحريفات,تعمل الشركة المساهمة الخاصة على مراجعة سنوية لقوائمها المالية ليتم الحفاظ على التمويل,وإذا كان لواصفي النظم والشركات أن يتعلموا من شركة آنرون ومنع حدوث كارثة مماثلة في المستقبل عليهم أن يطلعوا بإمعان على العلاقات بين المراقبين والإداريين وقسم التدقيق في الشركة.والمراقبين يجب أن يكونوا مستقليين وبدون إرتباطات خفية مع الشركة ورغم تخلي شركات التدقيق الكبرى من تقديم الإستشارة لكنهم لازالوا يقدمون خدمات أخرى فأما أن يقيد المراقب إلى دوره التدقيقي فقط أو الإعلان عن أسباب أيّ علاقة أخرى وكذلك يجب تدوير المراقبين كل عدة سنوات لمنع العلاقات الوثيقة نتيجة طول المدة بين الإدارة وشركة المراقب كما يجب أن تمتنع الإدارة من إستخدام موظفي مكتب التدقيق لمدة ثلاث سنوات بعد تراكم المكتب ويجب تحسين المعلومات فيجب تجهيز المراقب بالمعلومات الخاصة بطرق GAAPالمختلفة والتي ينتج

عنها نتائج محاسبية مختلفة مع أرقام تبين الإختلافات(الكيلاني,2008:120-121)ولتدعيم إستقلال مراقب الحسابات :

- عدم ممارسة إدارة الشركة الضغط على المراقب للسير في ركابها والمحافظة على إسقلاله فإنّ قانون الشركات في معظم بلدان العالم قد نص على حق تعيين و تحديد أتعاب وعزل مراقب الحسابات بيد لجنة المراجعة الخارجية بالشركة.
- في حالة عدم تجديد تعيين المراقب أو في حالة عزله ,أن يقدم المراقب تقريراً إلى المنظمة المهنية التي ينتمي إليها يشرح أسباب ذلك لإخلاء مسؤوليتة وضرورة أن يحصل المراقب الجديد قبل قبول التعيين على شهادة من الشركة المهنية بإخلاء مسؤولية المراقب السابق.
- تحديد نسبة معينة من إجمالي الأتعاب المهنية لمكتب المراجعة لايجوز أن يحصل عليها من عميل واحد حتى لايكون معتمداً كثيراً في دخله على عميل واحد مما يصدر إستقلاله تجاه هذا العميل وأصبح هذا الإقتراح واقعاً عملياً في معظم الدول المتقدمة وتحددت بنسبة15% في بعض البلدان مثل برطانيا(جربوع ,2004:383-384) وترى الباحثة على مراقب الحسابات الإلتزام بالعدالة تجاه جميع الأطراف التي تستفيد من القوائم المالية المنشورة ومن الإمور الهامة لمراقب الحسابات أن يحتفظ الجمهور بثقته في إستقلاله وحياده وهذه الثقة قد تهتز بأي أدلة تفيد بعدم وجود هذا الإستقلال في نظر الشخص العادي ,فلكي يكون المراقب مستقلاً يجب عليه أن يكون حُراً من أي إلتزامات تجاه العميل أو أن يكون له مصلحة فبإدارته أو في ملكيته وإستقلال مراقب الحسابات يسهم في دعم الشركات الصناعية ونزاهة المعلومات.

الفصل الثاني- المبحث الثاني

التنبؤ بالفشل المالي Financial Failure Prediction

أولاً:إستخدام التحليل المالي كأداة للتنبؤ بالفشل المالي: Use Of Financial Analysis As A tool To Financial Failure Prediction

إجتهد الباحثون في تطوير التحليل المالي بغية إستخدامه كأداة لتقييم إحتمالات الفشل ولأن التحليل المالي يعتمد بشكل أساس على الخبرة وحكم المحلل إذ يواجه تحليل النسب صعوبات متعددة لأنّها تعطي مؤشرات متضاربة والتحليل المالي لايعطي الصورة الحقيقية للشركة وهو ما دفع المحللين الماليين إلى التساؤل"هل هناك مؤشرات أوقيم محددة يمكن حسابها للحكم على سلامة المركز المالي للشركة ويستطيع المحلل أن يعتمد عليها في إصدار حكمه؟".لذا أخذت الأبحاث تدمج التحليل المالي التقليدي مع الأساليب الإحصائية إتجاهات مختلفة في شكلها ومضمونها وإعتمادها على النسب والمؤشرات المالية ومقارنة نتائجها مع نسب معيارية(الشيخ,76:2008) .

ثانياً:بعض المفاهيم والمصطلحات

أ- **الإفلاس Bankruptcy**

يشير هذا المصطلح إلى توقف الشركة عن سداد ديونها في مواعيد إستحقاقها والجدول (2-4)يشير إلى إسهامات بعض الباحثين في تعريف الإفلاس:

جدول(2-4) : إسهامات الباحثين في تعريف الإفلاس وحسب التسلسل الزمني*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	مفهوم الافلاس
1	Ross et al	2008	478	إجـــراء حكـــم قـــانوني لتصـــفية أو إ تنـــظيم الإعمال عن طريق زيادة أنشطة الشركة.
2	حنّان وآخرون	2009	279	إنحلال الشركة وتبديل الشكل القانوني بإنقضاء المدة المحددة في نظام الشركة أو خـــلاف بين المســـاهمين إذ يـــتم بيـــع موجـ

					الشـــــــــــــــــــــــركة وتحويلها إلى نقدية وسداد الإلتزامات المـــــترتبة.

* المصدر:من إعداد الباحثة

أما Ross et al فقد عرّفوا الإفلاس على أنّه تنظيم الأعمال من ناحية قانونية أماحنّان وآخرون فقد عبّروا عنه بأنّه إنقضاء بسبب ظروف معينة في الشركة . وترى الباحثة إنّ الإفلاس هو صدور حكم قضائي بسبب إنحلال الشركة بصافي ثروة سلبية والقيمة الدفترية للمطلوبات تتجاوز القيمة السوقية للموجودات أويأتي الإفلاس من إنقضاء المدة المحددة في نظام الشركة الأساسي.

ب-ضعف الملاءة Insolvency

الشركة مستمرة في تأدية ماعليها من إلتزامات وهنا لايستوجب إيقاف الشركة عند مزاولة نشاطها وإشهار إفلاسها وإنّما مجرد وجود أزمة (الزرقان,278:2010)والجدول (2-5)يشير إلى إسهامات بعض الباحثين في تبيان ضعف الملاءة.

الجدول (2-5):إسهامات الباحثين في بيان ضعف الملاءة*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	مفهوم ضعف الملاءة
1	Falke	1998	5	تعثر الشركة بسبب وجود قروض كثيرة في ميزانية الشركة وعدم قدرة الشركة الصناعية على سدادها.
2	Mortensen& Fletcher	2003	15	عدم كفاية القيمة في حوزة المدين لتلبية جميـــــــــــ مطالب الشركة الصناعية.

*المصدر:من إعداد الباحثة

ن قروض متعثرة تؤدي إلى حالة ضعف الملاءة أماMortensen &Fletcherوجداه أنّه نقصاً للقيمة في حوزة المدين لتلبية المطالب في الشركة الصناعية من ذلك تستنتج الباحثة أنّ ضعف الملاءة هو عدم قدرة الشركة على تغطية نفقاتها بسبب وجود قروض متعثرة ويعود ذلك الى إنَ قيمة الموجودات أقل من قيمة المطلوبات.

ج-الإعسار المالي Financial Distress

إختلف الباحثون حول مفهوم الإعسار المالي والجدول الآتي يوضح أراء بعض الباحثين حول هذا المصطلح:

جدول(2-5)أراء بعض الباحثين حول الإعسار المالي*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	مفهوم الإعسار المالي
1	Mohamad	2005	8	مرور الشركة بأزمة مالية تؤدي إلى إرتفاع المطلوبات قياساً بالموجودات.
2	Ross et al	2008	540	تعرض الشركة لمخاطرة بسبب تعثر قروضها فلذلك تضطر إلى الإقتراض من الشركات الاخرى .

ونُلاحظ إنّMohamad عرّف الإعسار المالي بأنّه مرور الشركة بكبوة مالية تؤدي إلى إرتفاع المطلوبات [illegible] مخاطرة بسبب القروض المتعثرة فلذلك تضطر الشركة إلى

*المصدر:من إعداد الباحثة

[illegible] من الشركات ذات السعر السوقي المنخفضة من أجل إسعاف الشركة وتجنب الإعسار المالي من ذلك تستنتج الباحثة أنّ مصطلح الإعسار المالي يشير إلى تدهور الشركة بسبب قروضها المتعثرة ومرور الشركة المساهمة بمخاطرة ومن ثم ضياع الفرص الاستثمارية وهو حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب مثل القروض المتعثرة .

د-الفشل المالي Financial Failure

هنالك عدة أراء حَول هذا المصطلح والجدول الآتي يبين أراء الباحثين حول مفهوم الفشل المالي:

جدول(2-6) إسهامات بعض الباحثين حول مفهوم الفشل المالي*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	مفهوم الفشل المالي
1	Teague&Case	1975	60	عدم كفاية التدفقات النقدية مما يؤدي إلى عدم الإلتزامات المالية ووصول الشركة إلى أقصى درجات الإفلاس وحقوق المالكين تصبح سالبة بسبب الخسائر المستمرة.
2	Duffo	2004	19	توقف الشركة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات حقوق الأفضلية مثل الدفعات المتراكمة للأسهم الممتاز
3	Capon	2008	382	ضعف الهياكل المالية وضعف الطبيعة التنافسية لعدم وجود قدرة على بناء جو تنافسي متمكن من مجابهة الشركة الأخرى ونتيجة لذلك يحصل إنعدام القدرة التنافسية.

4	آل شبيب	2009	245	ضعف الملاءة المالية للشركة بالرغم من إصتفوق إلتزاماتها ولا تستطيع مواجهة إلتزاماتها الجارية.
5	Bodie et al	2011	337	إنحدار واضح في السيولة وإخفاق إدارة رأس المال ط الأجل.

*المصدر:من إعداد الباحثة

Teعرّفاه بأنّه عدم كفاية التدفق النقدي مما يؤدي إلى عدم دفع الإلتزمات المالية ووصول الشركة إلى الإفلاس النهائي وتآكل حقوق المالكين أماDuffo بيّنه بأنّه عبارة عن خلل في الشركة بسبب عدم سداد فوائد السندات وتوزيعات حقوق الأفضلية و Caponبيّنه بأنّه جو تنافسي فاشل لأنّه لايتمكن من مجابهة الشركات الأُخرى فيسبب إنعدام القدرة التنافسية و آل شبيب قال عنه أنّه ضعف ملاءة رأس المال وضعف السيولة وبالنتيجة فشل الكفاءة المالية وBodie et al وصلوا إلى أنّه إنحدار واضح في السيولة مما يؤدي إلى ضعف سمعة الشركة والإدارة وإخفاق الشركة كلها من ذلك تستنتج الباحثة أن الفشل المالي هو ضعف الهيكل المالي مما يؤدي إلى ضعف الملاءة المالية وإخفاق رأس المال وتوقف الشركة عن سداد القروض مما يؤدي إلى تعثر تلك القروض ويعود ذلك إلى عدم كفاءة الإدارة والإهمال والكوارث مما يؤدي إلى هبوط كبير في المبيعات بسبب تقادم تكنولوجيا الشركة.

ثالثا:الأنواع المختلفة للفشل المالي: Different Types Of Financial Failure

أشار(العامري,2008:41-38) إنّ أنواع الفشل المالي هي :

جدول(2-7):أنواع الفشل المالي*

ت	أنواع الفشل المالي	الأسباب
1	فشل المشروع قبل إن يبدأ بداية حقيقية	•وجود خطأ في أنموذج الشركة(لايوجد سوق متوقع في أرض الواقع). •وجود خلل في شخصية مالك الشركة أوإفتقاره إلى التصميم والعزم لقيادة الشركة.
2	الفشل الناتج عن التعرض لكارثة	• نشوب حريق كبير أو زلزال أو فيضان. •التَعرض لعملية إحتيال كبرى. • قيام الحكومة بسن قانون جديد فيؤدي إلى انهيار الشركات

		بين عشية وضحاها.
3	تزايد الفشل بمرور الوقت	هو الشكل المعتاد من الفشل الذي يمكن إن تتعرض له أيّـــة شركة قائمة بالفعل.

*المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على المصدر المذكور أعلاه

رابعاً:مراحل الفشل المالي: Stages Failure Financial

يذهب(شاهين ومطر,2011 :)إلى إنّها:

1.مرحلة الحضانة(النشوء) :الخلل الكبير في الإدارة المتمثل في زيادة التكاليف غير المباشرة وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وضعف رأس المال.

2.مرحلة الضعف المالي(عجز السيولة): موجودات الشركة أكبر من مطلوباتهاولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الموجودات إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة وربما تستمر هذه المرحلة لعدة أشهر فلتجأ الشركة إلى الإقتراض لمواجهة الإحتياجات النقدية الفورية.

3.مرحلة التدهور(الإعسار المالي) :تعكس هذه المرحلة عدم قدرة الشركة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة ويمكن معالجة هذه المرحلة بنجاح إذا إكتشف الخلل وتمت معالجته في الوقت المناسب والشركات التي لاتستطيع إجراء معالجة فتنتقل إلى المرحلة الرابعة وهي الإعسار الكلي.

4.مرحلة الفشل الكلي(الاعسار الكلي):تعد هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل الشركات إذ يصبح هذا الفشل محققاً وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية بسبب تجاوز الإلتزامات الكلية قيمة موجودات الشركة المساهمة والمؤشرات على إفلاس الشركة هي تدني الربحية وتدهورها لمدد متتالية وعدم القدرة على المنافسة وإختلال هيكل رأس المال كالإعتماد المُتزايد على الإقتراض وعدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة.وهنالك من يشير الى إن مرتحل الفشل المالي هي ثلاث مبيّنه بالشكل الآتي يشير إلى مراحل الفشل المالي:

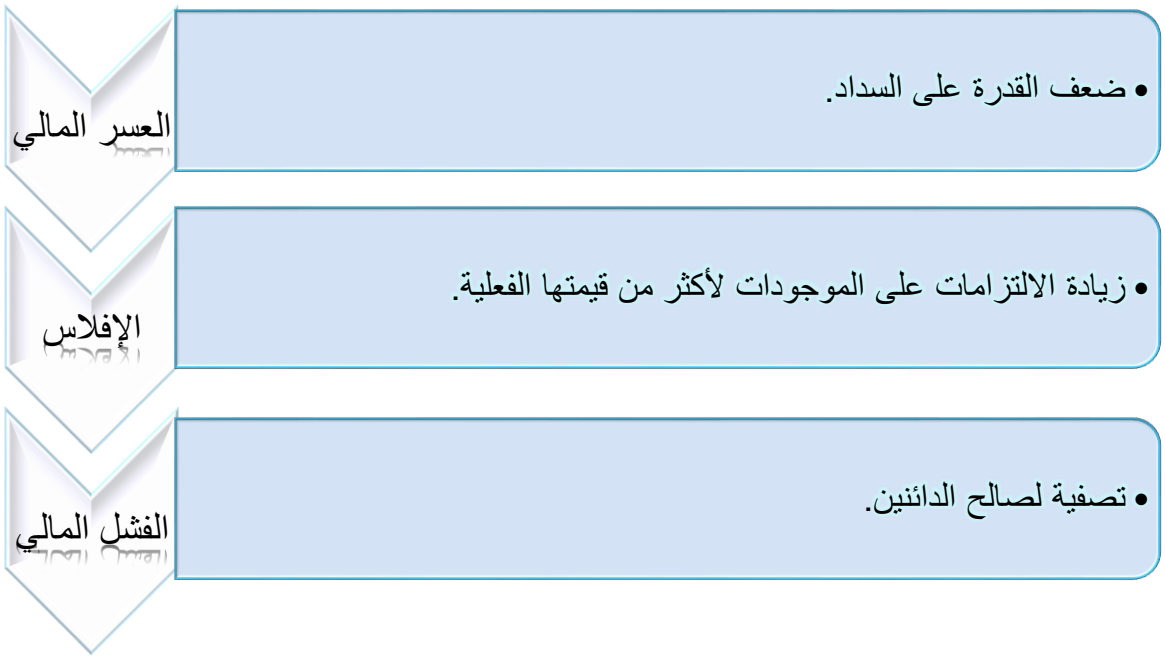

*شكل(2-5):يبين مراحل الفشل المالي

*المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على(الزبيدي,329:2010)

خامساً:أسباب الفشل المالي **Financial Failure Reasons** يحدث فشل الشركات بسبب ضعف الرقابة ونقص رأس المال وقلة الإستشارات والمشاركة الخارجية ووجود خلل في نظام التكلفة(االغصين,2004:27-25) ويرجع الفشل المالي إلى: (ماهر,77:2003)

- إضطراب سوق العملات الأجنبية في هذه المدة.
- تعدد أجهزة الرقابة.
- قلة الخبرة الإدارية.
- ضعف البيانات

وهنالك أسباب أخرى للفشل المالي هي:

أسباب الفشل المالي

اسباب إدارية:وتنجم عن الإختيار الخاطىء للمدير الإداري بسب ضعف كفاءته وخبرته في مجال عمل الشركة.

- **أسباب مالية** :وتأتي بسبب عدم التناسب بين الموجودات والقروض وفقدان السيولة النقدية الكافية لسداد الإلتزامات في المواعيد المحددة مما يترتب عليها فوائد إضافية.

أسباب تسويقية:وتأتي بسبب صغر حجم السوق المحلي وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية وإرتفاع تكاليف التسويق.

- **أسباب فنية وإنتاجية:**وتأتي بسبب وجود عيوب في المواد والإنتاج وإستعمال وسائل تكنولوجية غير مناسبة فضلاً عن عدم وجود قدرات ومهارات العمالة اللازمة وهذا مايؤثر على حجم المبيعات.

*شكل(2-6): أسباب الفشل المالي

*المصدر:من إعداد الباحثة

وأسباب الفشل المالي حسب رأي (رمو والوتار, 13:2010)هي:

1. **اسباب داخلية هي:**

- ضعف الإدارة وعدم علميتها
- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والإنتاج
- الخسائر المتراكمة
- عدم السيطرة على المخزون
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم.

2. **أسباب خارجية**

- الظروف الإقتصادية المحيطة ببيئة الشركة المنافسة وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية.
- إرتفاع كلفة مصادر التمويل.
- التوقعات المتشلئمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها.
- المنافسة الشديدة.

سادساً:التنبؤ بالفشل المالي Financial Failure Forecasting يحاول بعض الباحثين عزل النسب الفردية أومجموعات النسب التي يعتمد عليها لتوقع الفشل المالي فالنسب المالية تستخدم بوصفها تدابير وقائية للفشل المالي(Gibson,2009:454) وتعد الشركة فاشله إذا حققت معدل عائد أقل من تكلفة رأس المال (الفشل الحقيقي) وهناك بعض الأعراض تصيب الشركات الفاشلة يمكن لإدارة القروض أن تسترشد بها بوصفها مؤشراً في متابعة الشركات المقترضة منها:

- تغيير متكرر في الطرق والسياسات المحاسبية.
- إخفاء بعض المعلومات عن الشركة الصناعية.
- ظهور دائنين جدد للشركة لم يتم الكشف عنهاللشركة المساهمة الصناعية.
- إعدادموزانات وتوقعات مستقبلية على إفتراضات غير معقولة(WWW.djelfa.info)

سابعاً:ملاءمة فرض الإستمرارية Going Concern Suitability قام المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد(IAASB) بإصدار المعيار الدولي للمراجعة (ISA570)الخاص بفرض الإستمرارية ويهدف المعيار إلى:

1. توفير إرشادات حول مسؤولية مراقب الحسابات عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملاءمة فرض الإستمرارية للشركة مستقبلاً كأساس لإعداد البيانات المالية.
2. تحديد مجموعة من المؤشرات التي تساعد مراقب الحسابات على إكتشاف حالات الشك حول إمكانية إستمرار عمل الشركة وهذه المؤشرات هي كالآتي:(الشيخ,2008:77-78)

جدول (2-8): مؤشرات عدم الإستمرارية*

مؤشرات عدم الإستمرارية		
مؤشرات مالية	**مؤشرات تشغيلية**	**مؤشرات أخرى**
أ- تأخير توزيعات الأرباح. ب- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.	أ- فقدان إداريين بدون إستبدالهم ب- نقص في تجهيزات مهمة.	أ- تغيير في السياسات الحكومية. ب-ظهور أحكام تعويضية لايمكن الوفاء بها بسبب الدعاوى القضائية ضد الشركة.

*المصدر:من إعداد الباحثة

ويرى الباحثان(أبونصار وحُميدات,2009:13) أنّه في حالة وجود شكوك حول إستمرارية إدارة الشركة بنية التصفية عندها يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الإستمرارية ولايتم إعداد القوائم الماليةويؤثر فرض الاستمرارية على تصنيف وتقويم عناصر الموجودات والإلتزامات في قائمة المركز المالي فطالما أنّ الوحدة المحاسبية مستمرة فإنّ موجوداتها سوف تستخدم في عملياتها ويتم الوفاء

بإلتزاماتها عبر ممارسة أنشطتها(كحالة والشيخ,25:2010)والإستمرارية بحسب رأي (آل ادم ورُزق42:2000) في المحاسبة تعني إنّ الشركة مستمرة إلى أجل غير مسمى مادامت الشركة تحقق وفورات إقتصادية وليس لها علاقة بمُلاك الشركةوبقاء الشركة وإستمرارها يتطلب قدرة على توفير موارد مالية للوفاء بما عليهامن إلتزامات وتميل الإدارة إلى الحد من إجراء توزيعات على المساهمين وهذا له أثر ايجابي على القيمة السوقية للأسهم العادية(ثروة الملاك)ولفرض الإستمرارية إتجاهان **الأول:**يبين هدف الإدارة إلى تنويع النشاط لتجنب مخاطر عدم إستمرار التدفقات النقدية وهذا الأمر لايُقدم خدمة فريدة للملاك بل يلحق أضراراً ولاسيما إذا كانت خبرة الإدارة في النشاط غير مُشجعة أما **الثاني** فيُفسر هدف البقاء والإستمراروالإعتماد على الأرباح المحتجزة والحد من الإقتراض لما للإقتراض من تأثير عكسي على إستمرار التدفقات النقدية(هندي,18-19:2005) والشركة سوف تستمر في مزاولة نشاطها لأجل غير مسمى وهذا الإفتراض يستبعد إمكانية الإفلاس للشركة أوتصفيتها في المستقبل القريب(البسيوني,134:2008)وبناء على الإستمرارية تقوم الإدارة بقوائم مالية مستندة الى إنّ الشركة مستمرة في عملياتها الإنتاجية في المستقبل القريب المنظور بغض النظر عن التصفية أوالتوقف عن مزاولة النشاط(العزاوي,156:2010)ولايمكن التنبؤ بتقييم فرضية إستمرار الشركة من خلال الإعتماد على إختبار الملاءة الذي يطبق عادة على شركات الأعمال قد تكون هناك ظروف معينة تظهر فيها الإختبارات المُعتادة للسيولة والملاءة الخاصة بالشركة العادية للتصفية بل هناك عوامل أخرى توحي بأنّ الشركة مستمرة فعلى سبيل المثال:

- بالنسبة للحكومة إذا كانت تريد شركة مستمرة فتفرض أسعاراً أوضرائب قد تُمكن الشركات من عدها مستمرة حتى و لو كانت تعمل لمدد محددة.
- بالنسبة للشركة الفردية يتم تقييم لبيان المركز المالي في تاريخ التقرير فإن فرضية الشركة المستمرة ليست مناسبة على أن تكون هناك إتفاقيات تمويل متعددة السنوات(الإتحاد الدولي للمحاسبين,41:2007) ويمكن تمثيل الإستمرارية والمدة المالية بالشكل الآتي:

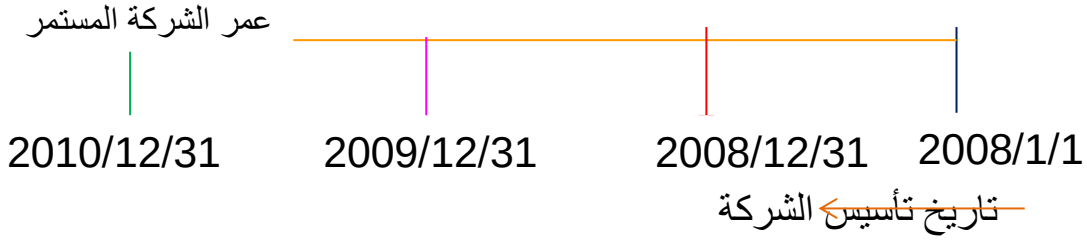

شكل(2-7): مفهوم المدة المالية(الدورية)والإستمرارية

المصدر:(جعارات وآخرون,31:2009)

ويبرر فرض الإستمرارية العديد من التطبيقات المحاسبية الهامة مثل(حنّان وآخرون,57:2004):

- توزيع تكلفة الموجودات الثابتة على عدة مدد محاسبية.
- تبويب بنود قائمة المركز المالي إلى بنود متداولة وغير متداولة

ثامناً:مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس Indicators Of Credit worthiness And Bankruptcy

تعكس مؤشرات الجدارة الائتمانية نوعية أداء الشركة القائمة .أما مؤشرات الإفلاس فيُقصد بها قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها ولمزيد من الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركات من ناحية قدرتها على الإستمرار وتصفيتها أنشأت هذه المؤشرات مع إستخدامات رياضية أو تحليل الإنحدار لتَوقُع تطور الوضع المالي وتحليل الأداء المستقبلي القريب(الشيخ,79:2008) وسيتم عرض ثلاثة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي وكالآتي:

- **إنموذج بيفر Beaver Model 1966**

يقيس هذا الإنموذج فشل الشركات وإعتمد على النسب المالية وإستخدم إسلوب تحليل المتغير الواحد بتحليل كل نسبة لخمس سنوات ومقارنة(79)شركة فاشلة وقابلها (79) شركة أخرى غير فاشلة في المدة-1954 1964 على وفق محددات:

- تَعرض الشركة لأحداث الإفلاس.
- التَخلف عن دفع السندات.

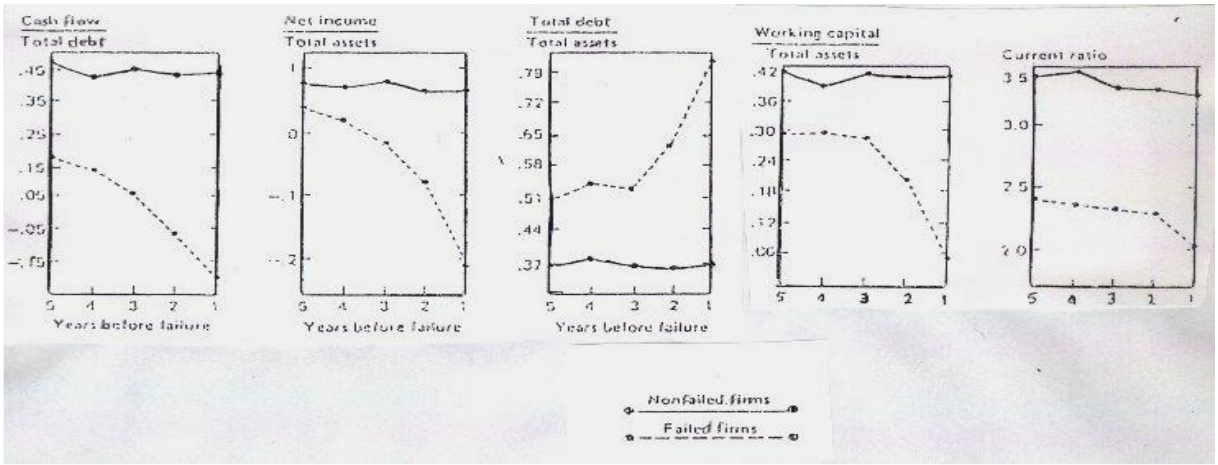

شكل(2-8)مسارالنسب المالية في الشركات الفاشلة والشركات غيرالفاشلة بحسب إنموذجBeaver

المصدر(الغصين,2004:39)

والنسب المستخدمة لإنموذج يمكن عدها أكثر النسب إستخداماً للتنبؤ بالفشل المالي هي كالاتي:(الزبيدي,337:2011):

- نسب التدفق النقدي إلى الديون.
- نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى الموجودات.
- نسبة المديونية إلى الموجودات .
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى الموجودات.
- نسبة التداول.
- نسبة التداول السريعة.

➢ **إنموذجZeta المُطّور1968 Z-Score Model**

هو إنموذج متطور يستخدم للتنبؤ بفشل الشركات و يعتمد المستخدمة(Weetman&Harry,2006:370) وعرّفته (CFA ,2007:316)الجزء الأول بأنّه إنموذج إستخدمهAlt-Manبإستعمال إسلوب التحليل التمييزي وإستخدم النسب المالية للتنبؤ بإفلاس الشركة الجزء الأول وعرّفته (CFA,2007:41)الجزء الثاني بأنّه إنموذج يقيس إحتمال إفلاس الشركة وقد إستخدم Alt-Man الإسلوب الإحصائي :إسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات إذ إستخدم عيّنة صغيرة مؤلفة من(66)شركة صناعية مدرجة في السوق المالي منها(33) شركة فاشلة وأُخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الموجودات وأخذ الأنموذج بالحسبان (22) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال المدة 1964-1965 تم تصنيفها الى خمس فئات هي السيولة ,الربحية,الرفع المالي ,القدرة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل,النشاط المالي الايجابي , ووقع الإختيار على أفضل نسب للتنبؤ بالفشل المالي (الشيخ,82:2008) و(هندي,371:2007) فقد طبّق النهج نفسه على شركات القطاع العام الصناعية التي تعرضت لتآكل حقوق الملكية (إفلاس فني) خلال المدة1987-1981وتم تعديل معاملات التمييز وكالآتي:

$$Z=5.027x_1+2.597x_2+0.024x_3+5.270x_4+0.218x_5+0.096x_6$$

إذ إنّZهي ملائمة فرض الإستمرارية

X_1=نسبة الإقتراض

X_2=هامش صافي الربح

X_3=نسبة مصادر التمويل طويل الأجل

X_4=معدل العائد على المتاجرة بالملكية

X_5=نسبة المخزون السلعي

X_6=نسبة السحب على المكشوف

والأرقام المطلقة هي معاملات التمييز

إذ إنّ الشركة التي تحصل على2.68 نقطة أو أعلى يكون إحتمال تعرضها للإفلاس محتملاً بدرجة ثقة 95% وفيما يأتي إسهامات الباحثين حول معادلة Z-SCoreالمعروفة بالجيل الاول:

جدول(2-9): Z-SCore(الجيل الاول)*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	Z-SCore(الجيل الاول)
1	Saunders& Corentt	2001	580	**Z-SCore= $1.2x_1+1.4x_2+3.3x_3$ +0. $6x_4$+0.999x_5**
2	الغصين	2004	41	إذ إنّ:
3	Revsine et.al	2005	251	X_1= رأس المال العامل / مجموع الموجودات
4	CFA	2007	41	X_2= الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات
5	Bodie et.al	2008	483	X_3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات
6	العامري	2008	157	X_4= القيمة السوقية لأسهم الشركة / مجموع المطلوبات
7	*المصدر:من إعداد الباحثة		455-456	X_5= صافي المبيعات / مجموع الموجودات
8	Kiso et.al	2009	191	وتقسم الشركات الى ثلاث فئات:
9	Megginson et.al	2010	862	
10	الزبيدي	2011	340	

فئة الشركات الناجحة	فئة الشركات الفاشلة	فئة الشركات التي يصعب التنبؤ بها
2.99 ≥ Z	1.81 ≤ Z	1.81≤ Z≤2.99

- **نسب إنموذج Altman1968**

1. رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات

ويرجع إستخدام هذه النسبة إلى إنّ نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات تربط بين السيولة والحجم إذ عبّر عن السيولة بصافي الموجودات العاملة وعبّر عن الحجم بمجموع الموجودات وتعاني الشركة التي تكرر خسائرها من تدني نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات وهذا المتغير يُعّد من أفضل المؤشرات على إحتمالات الإخفاق (www.Moflehakel.com).

جدول(2-10):يبين قياس رأس المال العامل إلى مج الموجودات(الجيل الاول)X_1*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	معامل التمييز	X_1(الجيل الاول)
1	Saunders&Corentt	2001	580	1.2	$X_1=\frac{\text{Net Working Capital}}{\text{Total Assets}}$
2	الغصين	2004	41		
3	Revsine et al	2005	251		

2. الارباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات

*المصدر:من إعداد الباحثة لربح بعد الضريبة على الملاك من حملة الأسهم وتستبقي جزءاً منه [illegible] جزء من صافي الأرباح المحتجز مصدراً مهماً من مصادر التمويل الذاتية لشركة الأعمال ويستخدم لأغراض متعددة مثل إعادة إستثماره بوصفه مصدراً للتمويل أو إستخدامه فيما بعد في توزيع الأرباح عندما تحقق الشركة خسائر أو هو يبقى على شكل إحتياطي محتجز لأغراض أخرى عموماً فإنّ مقدار الأرباح المحتجزة في الشركة تؤثر على صياغة هيكل التمويل فيها وقطعاً فإنّ إنخفاض النسبة قياساً بمؤشرات المقارنة تشير إلى ضعف مساهمة الأرباح المحتجزة في تمويل الموجودات مما يشير ضمناً إلى إنّ إدارة الشركة مضطرة الى اللجوء إلى المصادر الأخرى لتمويل العمليات الإستثمارية في حين يشير إرتفاع هذه النسبة إلى إنّ الشركة في وضع جيد من ناحية تحقيق الأرباح إذ تحتجز جزءاً وتوزع الباقي وبشكل مرضي للملاك وأيضاً تضمن مصدراً تمويلياً مهماً يتسم بإنخفاض كلفته قياساً بإصدار أسهم جديدة(الزبيدي,344:2011)ويتم قياس نسبة الارباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات (الجيل الاول) كالآتي:

جدول(2-11): قياس الارباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات (الجيل الاول)*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	معامل التمييز	نسبة الارباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات (الجيل الاول)
1	CFA	2007	41	1.4	$X_2=$ Retained Earnings

2	Bodie et al	2008	483		Total Assets
3	Gibson	2009	455-456		

3. صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات

ويتم قياس النسبة كالاتي**:**

جدول(2-12): إسهامات الباحثين حول قياس صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات(الجيل الاول)*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	معامل التمييز	نسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات (الجيل الاول)
1	Levy&Post	2005	557	3.3	$X_3 = \frac{EBIT}{Total\ asset}$
2	Emery et al	2007	788		
3	العامري	2008	158		

*المصدر:من إعداد الباحثة

4. القيمة السوقية لحق الملكية إلى مجموع المطلوبات

وتقيس هذه النسبة قدرة الشركة الصناعية على تشغيل الموارد المُقّدمة لها لتحقيق الأرباح ولأنّ وجود الشركة مُرتبط بالقوة الإيرادية لموجوداتها وهذه النسبة مؤشر جيد في دراسة إخفاق الشركات(www.Moflehakel.com).ويتم قياس القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات كالآتي:

جدول(2-13):إسهامات الباحثين لقياس القيمة السوقية لرأس المال إلى مجموع المطلوبات(الجيل الاول)*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	معامل التمييز	نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى مجموع المطلوبات(الجيل الاول)
1	محمدوآخرون	2008	180	0.6	Market Value Of equity

2	الزبيدي	2011	340		$X_4=$ Total liabilities

*المصدر:من إعداد الباحثة

وتعد هذه النسبة على المدى الذي يُمكن أن تنخفض إليه قيمة موجودات الشركة (مُقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها) قبل أن تزيد الديون على الموجودات وتصبح الشركة في حالة إعسار فعلـــــــي

(www.Moflehakel.com)

5. **المبيعات إلى مجموع الموجودات(معدل دوران الموجودات)**

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الإستثمار(الموجودات)المستخدم في خلقها في داخل الشركة الصناعية ويُعّبر عن هذه النسبة عادةً بعدد المرات ولذلك يطلق عليها إسم آخر هو معدل دوران الموجودات ومن المؤكد إنّه كلما حققت إدارة الشركة درجة أكبر من الدوران مقارنة بمعدل المقارنة، أعطت نتائج إيجابية ظاهرة خلاصتها إن الأداء التشغيلي للإدارة قد تميّز بتخفيض المخاطر التشغيلية الناتجة بسبب زيادة عدد مرات إستخدام الموجودات (الإستثمار) في خلق المبيعات ,إنّ درجة هذه النسبة تشير إلى كفاءة الإدارة في إستخدام المصادر الإستثمارية لغرض توليد المبيعات بغية تخفيض المخاطر التشغيلية .لذلك يمكن من خلال متابعة تغيرات هذه النسبة و مراقبة إستقرار العلاقة بين متغيراتها و زيادتها المتوقعة في المبيعات والأموال الإستثمارية المطلوبة لذلك فأي إختلال أو عدم توافق في تلك العلاقة لابد وأن يعني من وجهة النظر التحليلية تدهوراً واضحاً في الأداء التشغيلي ,مما يستلزم على الإدارة داخل الشركة الصناعية الرقابة الدقيقة على حركة الإستثمار في الموجودات(الزبيدي,155:2011)ويتم قياس المبيعات إلى مجموع الموجودات عن طريق:

جدول:(2- 14)إسهامات الباحثين حول معدل دوران الموجودات*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	معامل التمييز	معدل دوران الموجودات(الجيل الاول)
1	Palepu&Healy	2008	20	0. 999	$X_5=$ sales / Total assets
2	رمو والوتار	2010	10		
3	Bodie et al	2011	492		

*المصدر:من إعداد الباحثة

وتقيس هذه النسبة قدرة موجودات الشركة على تحقيق المبيعات وكذلك قدرة الإدارة على التعامل مع ظروف السوق والمنافسة الشديدة فيها.(www.Moflehakel.com)

- **الإعتماد على درجات Zeta** في هذه الحالة

يجب التركيز على نقطتين أساسيتين:-

الأولى:الإدارة مُدركة أنّ أداء الشركة غير جيد (ربما تكون درجة Z هي 0.010 ولذلك فأنّها على وشك مباشرة سلسلة من الإستراتجيات التي قد تُغير من وضعها للأفضل والشركة القوية قد تُعاني من بعض المشكلات إذا خسرت عملاء أو موردين مهمين فجأة أو إذا كانت هناك تغيرات سياسية مفاجئة في البلاد التي تعمل فيها و من ثَمَّ لايمكن ضمان شيء مع درجاتZ.

الثانية:خطر المعلومات المضللة ودرجاتZمثل باقي النسب مجرد تشير إلى الإحتمالية ولذلك يجب إستخدامها بحذر عندما يتم إتخاذ القرارات الحقيقية وZ تمثل جزءاً من التحليل الذي يقوم به العديد من وكالات الإئتمان والمحللين الماليين (العامري, 159:2008).

أما Zeta(الجيل الثاني) وهذا الإنموذج خاص بالشركات غير المدرجة في السوق المالي لذلك قام Alt-Manفي عام 1977 وذلك بإجراء دراسة على عيّنة من الشركات الأمريكية مكّونة من (53) شركة فاشلة و(58) شركة ناجحة خلال المدة من(1975-1969) و على وفق الإنموذج كالآتي:

$$\text{Z-Score}=0.717X_1+8.47X_2+3.11X_3+0.420X_4+0.998X_5$$

X_1= رأس المال العامل / مجموع الموجودات

X_2= الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

X_3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

X_4= القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات

المبيعات

X_5= ——————————

مجموع الموجودات

وتقسم الشركات إلى ثلاث فئات:

فئة الشركات الناجحة	فئة الشركات الفاشلة	فئة الشركات التي يصعب التنبؤ ب
2.9≤ Z	Z≥1.23	1.23≥ Z ≥2.9

(Palepu&Healy,2008:19)

ونتيجة للأرصدة المختلفة التي سجلتها الشركات الصناعية دفع ذلك الباحثين (Altman,Hartzell,Peck) في العام 1995 إلى تبني إنموذج (Z-SCore)الخاص بالشركات غير الصناعية وقد صمم الإنموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الموجودات للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل ولتقليل الكثافة الرأسمالية

$$\textbf{Z-SCore}=6.56X_1+3.26X_2+6.72X_3+1.05X_4$$

رأس المال العامل

X_1= ——————————

مجموع الموجودات

الأرباح المحتجزة

X_2= ——————————

مجموع الموجودات

الأرباح قبل الفوائد والضرائب

X_3= ——————————

مجموع الموجودات

القيمة الدفترية لحقوق المساهمين

X_4= ——————————

مجموع المطلوبات

وتقسم الشركات إلى فئتين:

فئة الشركات الناجحة	فئة الشركات الفاشلة
$2.9 \leq Z$	$Z \geq 1.1$

(الشيخ, 87:2008)

- **إنموذج أرجنتي 1976** **Argenti Model**

تم صياغة الإنموذج عام 1976 ويركز على العوامل الوصفية دون الكمية وسُمي بإنموذج الخطأ الإداري المُتعدد أو مايُعرف ب(A-Score) وفكرة هذا الإنموذج يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم ولاسيما نحو النظامين المالي والإداري كنظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في الشركة وإذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنّها ستَهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغير كما انّها سترتكب واحداًمن الأخطاء الآتية:

1. التورط بمشاريع غير ناجحة.
2. التوسع في الإعتماد على مصادر التمويل المقترضة.(الزبيدي, 348:2011)و ضمن الإنموذج تمر الشركة بثلاث مراحل هي:

ت	المراحـــــــــــل	الأهمية النسبية
	العيـــــــــــــــــــــــــوب	
1	أوتوقراطية الإدارة	10
2	تدني كفاءة وفاعلية الإدارة العُليا	8
3	عدم توازن الكفاءات الإدارية والفنية	6
4	عدم كفاءة المدير المالي	5
5	الجمع بين منصب مجلس الإدارة والمدير العام	3
6	خلل في نظام الرقابة الداخلية	3
7	خلل في نظام المعلومات الإدارية ونظام المعلومات المحاسبية	2
8	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	7
9	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية ولايتم تحديثها	1
مجموع علامات العيوب		45
الأخـطـــــــــــــــاء		

•	الدخول في مشاريع تفوق طاقة الشركة	**43**
	الأعـــــــــــــــراض	
1	عدم إستقرار السياسات المحاسبية	**5**
2	عدم تطبيق بطاقة العلامات المتوازنة	**7**
	مجموع علامات الأعراض	**12**

شكل(2-9):إنموذجArgenti*

*المصدر:من إعداد الباحثة

ووضع Argenti معيار لإستخدامه في تقييم مدى فشل الشركة وتقسم الشركات هنا إلى ثلاث فئات:

إحتمال الفشل ضئيل	إحتمال الفشل معقول	إحتمال الفشل قوياً
A≤18	18≤A≤35	A≥35

تاسعاً:الصحة المالية **Financial Health**

مفهوم الصحة المالية **Financial Health Concept**

"الصحة" لغةًهي النجاة والبراءة من العيوب والآفات والموسوعة العربية العالمية جاء فيها إنّ كلمة الصحة تدل على إتخاذ التدابير الوقائية لمنع الحوادث (www.998.gov.Sa/Aviation.SaftyConcept.aspx)

ومعايير الصحة على وفق نوع الصحة هي كالآتي:

جدول(2-11): معايير الصحة*

ت	الصحة	المعايير على وفق نوع الصحة
1	الصحة الإقتصادية والإجتماعية	تحسين جودة الحياة المادية والمعنوية. تحسين توزيع الدخل بين الطبقات والمناطق والأجيال. تحسين ميزان المدفوعات .كفاءة إستخدام الموارد . المساهمة في التوظيف التكامل وإستقرار الأسعار . القيمة المضافة الحقيقية للدخل القومي.
2	الصحة المالية	هيكل التمويل . السيولة (التدفقات). درجة المخاطرة(تحليل الحساسية). العائد على الإستثمار.
3	الصحة التنظيمية والإدارية	طريقة الإدارة.إعداد وتدريب الموظفين.طموح وخبرة الإدارة وتكامل

		خبراتها.الهيكل التنظيمي.
4	الصحة التجارية	السوق وإتجاهاته.الحاجات الأساسية.التميّز التنافسي.إستراتيجيـــــة التسويق.
5	الصحة الفنية	الموقـــــــــع.الحجم والطاقـــــــــة الإنتاجية.التكنولجيا.الطاقة.القـــــــــ العاملة.المنـــــــــــاخ. البيئة.المواد الخام.

*المصدر: بتصرف من الباحثة إعتماداً على(www.kantakji.com)

والصحه الماليه تعني سلامه الفحص والتدقيق والمراجعه للـــــــــــــــــــشركات الصناعية و صحة القوائم المالية و المحاسبية وسلامة تطبيقها للقواعد القانونية والمعايير والإجراءات والمبادىء المُتعارف عليها والجاري العمل بها

(www. Cashfloowec.com)وذهب (الوزير,8:2007) إلى أنّها القُدرة على مقاومة الأزمات وإستيعاب الصدمات والتعافي السريع منها والصحة المالية تشكل عنصراً رئيسياً في المفهوم الكلي للإستقرار المالي تَطّرق الكُتاب والباحثون إلى مفهوم الصحة المالية من وجهات نظر مختلفة وكالآتي:

جدول(12-2):جهود الباحثين حول مفهوم الصحة المالية*

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	مفهوم الصحة المالية
1	Schinasi	2004	2	تسهيل وتعزيز العمليات الإقتصادية وإدارة المخاطر وإمتصاص الصدمات وهي سلسلة متصلة تتغـــــــــــير بمرور الزمن وحد الجهات الرقابية .
2	اليزيدي	2005	2	صـــياغة جديـــدة بـــدأت تبـــرز عالميـــاً علـــى أثـــر الـ المـــــــــــــــالية وتعنـــــي كيفيـــــة إســـــتيعاب الأزمـــــات والقـــــدرة ع مواجهتـــــــــــــــــــــــــها وإمتصاصها للتـــخلص من التعثر الـــمالي.
3	بلوافي	2008	7	العمـــــل علـــــى التأكـــــد مـــــن قـــــوة وســـــلامة الإدارة ينضـــــــــــــــــــــــــــــوي علـــى غيـــاب التشـــجنات والتوتـــــــــــرات فـــي هـــــذا

				لكي لا ينعكس سلباً على الإقتصاد.
4	Alawode& Alsadek	2008	7	القدرة على إمتصاص الأزمات والإضطرابات في تدفق المعلومات في الشركات الصناعية.
5	Donath& Cismas	2008	1	إستقرار الشركات الصناعية وإستقرار الأسواق المالية ووجود رأس المال الكافي لإستيعاب الخسائر وتوفير سيولة كافية لإدارة التقلبات في الأسعار.
6	Zapodeanu& Cociuba	2010	43	تخصيص الموارد بكفاءة بين أنشطتها وتقييم المخاطر وإمتصاص الأزمات وتلافي التعثر المالي.
7	الإمام	2010	9	التقويم المتخصص لتحديد أي حالة ضعف موجودة في أي مدة زمنية لتلافي حالات الفشل المالي.
8	Wilkinson et al	2010	43	توفير المعلومات الدقيقة والتأكد من صحتها لفهم المخاطر المشاكل المحتملة التي تهدد تسهيل عمل الشركات الصناعية مع المعلومات في الوقت المناسب.
9	Mohamed et al	2012	79	إمتصاص حلقات التوتر(مشاكل السيولة,الإفراط في المديونية ومخاطر الإفلاس)التي تؤثر على تدفق المعلومات للشركات الصناعية.
10	الشّماع	2012	1	جعل الشركات الصناعية قادرة على مواد إفتراضات المخاطر التي تجمع بين صدمة مثل التصنيف الإئتماني أو سحب ودائع.

*المصدر:من إعداد الباحثة

نرى إنّ Schinasi ركّز على كيفية إدارة المخاطر وإمتصاص الصدمات وأشار في التعريف إلى الوظيفة التي تؤديها الجهات الرقابية والإشرافية واليزيدي نقل عنّها أنّها كيفية إمتصاص الأزمة وهنا يبرز دور الرقابة أما بلوافي

ركّز في تعريفه على سلامة الإدارة والباحثان Alawode& Alsadek ذهبا إلى أنّها تدفق المعلومات والإفصاح عنها بشفافية عالية و Donath &Cismas ذَهبا في التعبير عنها على توفير رأس المال الكافي إذ يكون مستوعباً للخسائر وكيفية توفير السيولة لإدارة التقلبات في الأسعار و Zapodeanu& Cociuba يلاحظ من تعريفهما دور إدارة المخاطر المالية والإمام ركّز على دور الجهة الإشرافيةوWilkinson وآخرون دَل تعريفهم على كيفية تدفق المعلومات بالشكل الصحيح وأكد التعريف على وظيفة مراقب الحسابات وMohamed وآخرون أشاروا إلى كيفية إدارة المخاطر لتجنب الإفلاس ومشاكل السيولة وأما الشّماع ركّز على معالجة الصدمة المالية مما سبق تستنتج الباحثة إنّ تعريف الصحة المالية:إستيعاب الأزمات المالية في الشركات الصناعية وإمتصاص حلقات التوتر (مشاكل السيولة,الإفراط في المديونية ومخاطر الإفلاس) لتلافي التعثر المالي وتقويم الأداء المالي للشركات الصناعية.

عاشراً: مؤشرات الصحة المالية

Financial Healthy Indicators(FHIs)

في الأدبيات الإقتصادية هناك إستعمال لكلمة"مؤشر" ويكون المؤشر مقياساً مباشراً كاملاً أو جزئياً لعامل إقتصادي واحد أو أكثر له تأثيره على الإقتصاد الكلي والظواهر الإقتصادية والمؤشر الإقتصادي يشير إلى المتغير مثل معدل الوفيات يستعمل كمؤشر لقياس مستوى الصحة العامة وتستخدم المؤشرات لأجل التّعرف على التّطور التنموي والأداء الكلي للإقتصادات القومية(www.ligeranalysis.com) وبدأ الإهتمام بموضوع (مؤشرات الصحة المالية FHIs)في أوائل سنة2000 وذلك عن طريق إيجاد مؤشرات وقائية كلية لتقويم الأداء المالي للشركات الصناعية وكان الهدف الأساسي لمؤشرات الصحة المالية FHIs هو للمساهمة في زيادة شفافية المعلومات وللحصول على صورة أكثر وضوحاً لإدارة الشركات الصناعية لغرض التمييز بين الأداء المالي الصحيح والمُعتل (الإمام , 13:2010 -14) ويمكن تعريف مؤشرات الصحة المالية بأنّها مؤشرات لسلامة الأداء المالي للشركات الصناعية وهدفها إستقرار الوضع المالي للشركة الصناعية ولتجنب حالات الفشل المالي وتبرز أهمية لاهذه المؤشرات في قدرتها على وصف وضع الشركة الصناعية بما يُمّكن مُتخذي القرارات من التعامل مع نواحي الضعف ومعالجتها في التوقيت المناسب ومن ثم تفادي حدوث التعثر المالي (مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة, 1:2011)

الفصل الثالث ـ المبحث الأول
التحليل المالي للدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل البيانات المالية الخاصة نسب التنبؤ بالفشل المالي عبر استخدام المقارنة المرجعية مع عوامل الصناعة وإستخدام إنموذج Z-score

أولاً_ إنموذج Z-score:

تم تطبيق الإنموذج على الشركات الصناعية المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والآتي معادلة الإنموذج:

$$Z=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+0.999X_5$$

X_1: رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

X_2:الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.

X_3:الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.

X_4:القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

X_5: المبيعات إلى مجموع الموجودات.

أما الأرقام المطلقة في المعادلة فتمثل معامل التمييز لكل متغير وهي ثابتة لكل متغير.

وكلما ارتفعت قيمة Zكان ذلك دليلاً على سلامة المركز المالي للشركة المساهمة، في حين تدل القيمة المتدنية على إحتمال الفشل المالي والجدول الآتي يبين قيم Z للشركات الصناعية المساهمة عيّنة الدراسة:

جدول (1-3)

تحليل عوامل الصحه المالية بإستخدام Z*

ت	اسم الشركة	Z
1	شركة المنصور	0.89

2	شركة الخياطة	6.051
3	شركة السجاد والمفروشات	2.735
4	شركة بغداد	28.11
5	شركة الصنائع الكيمياوية	26.18
6	شركة بغداد للمشروبات الغازية	12.18

*المصدر:من إعداد الباحثة

اذ يظهر من قيم الجدول (1-3)

1- بلغت قيم Z لشركة المنصور 0.89 وهي اقل من 1.81 وبالتالي يمكن الحكم على الشركة بأنها مهددة بالفشل المالي.

2- بلغت قيم Z لشركة الخياطة 6.051 وهذه النسبة اكبر من 2.99 وهذا يعني ان الشركة قادرة على الاستمرار.

3- بلغت قيم Z لشركة السجاد والمفروشات 2.735 وهذه النسبة تقع بين 1.81 و 2,99 وذلك يعني صعوبة التنبؤ بشأن مستقبل الشركة اذ تقع في المنطقة الرمادية (غير الواضحة).

4- بلغت قيم Z لشركة بغداد 28.11 وهي نسبة عالية وتشير الى ان هذه الشركة قادرة على البقاء والاستمرار اذ ان قيمة Z لهذه الشركة اكبر بكثير من المعيار البالغ 2.99 بل هي اكبر القيم بين الشركات الاخرى ويشير ذلك الى قوة المركز المالي لها.

5- بلغت قيم Z لشركة الصناعات الكيمياوية 26.18 وهي نسبة عالية وتشير الى ان هذه الشركة قادرة على البقاء والاستمرار اذ ان قيمة Z لهذه الشركة اكبر بكثير من المعيار البالغ 2.99 ويشير ذلك الى قوة المركز المالي لها والى الإدارة الفاعلة.

6- بلغت قيم Z لشركة بغداد للمشروبات الغازية 12.18 وهي نسبة عالية وتشير الى ان هذه الشركة قادرة على البقاء والاستمرار اذ ان قيمة Z لهذه الشركة اكبر من المعيار البالغ 2.99 ويشير ذلك الى قوة المركز المالي لها والى نشاط الإدارة.

من خلال المعيار المستخدم نستطيع القول ان شركات بغداد والصناعات الكيمياوية وبغداد للمشروبات الغازية وشركة الخياطة قد تجاوزت معيار Z-scoer وهذا يشير الى امكانية بقاء واستمرار هذه

الشركات في المستقبل عكس شركة المنصور وشركة السجاد والمفروشات والتي تظهر خللاً في قوة مركزها المالي وضعفا في إداراتها.

ثانيا- التحليل المالي

تظهر بيانات الجدول (2-3) مجموعة النسب المالية المستخدمة لقياس ومعرفة مدى قوة المركز المالي :

جدول (2-3) :نسب معيار الصناعة*

*المصدر :من اعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات المالية الواردة من الشركات الصناعية المذكورة في الملاحق.

ت	اسم الشركة	نسبة التداول	دوران الموجودات	نسبة الربحية%	العائد على الملكية%	نسبة المديونية%
1	المنصور	4.9014-	0.6306	9.0808	9.483	5.8388
2	الخياطة	4.7703	0.7724	13.6103-	18.6977-	21.63521
3	السجاد والمفروشات	2.3425	0.2266	3.6694	5.672	37.2244
4	بغداد	2.1349-	0.3575	0.5912-	0.6795-	8.3114
5	الصناعات الكيمياوية	2.8115	0.9513	14.0697	20.5662	30.5425
6	المشروبات الغازية	5.5726	0.8043	2.0373-	3.9155-	20.4945
معيار الصناعة		1.4101	0.6238	1.7635	2.0714	20.6745

ومن الجدول يظهر الآتي:

1- نسب التداول

حققت شركتا المنصور وبغداد نسباً اقل من معيار الصناعة البالغ (**1.4101**) بل كانت النسب سالبة هي (**-4.9014**) و (**-2.1349**) على التوالي وهذا يشير الى ضعف كبير لدى الشركتين في ادارة نسب التداول. في حين حققت شركات الخياطة والسجاد والمفروشات والصناعات الكيمياوية والمشروبات الغازية نسب اعلى من معدلات الصناعة اذ جاءت شركة المشروبات الغازية باعلى

نسبة بلغت (**5.5726**) وحققت شركة الخياطة المرتبة الثانية بنسبة بلغت (4.7703) في حين حققت كل من شركة الصناعات الكيمياوية والسجاد (2.8115) و (2.3425) على التوالي.

2- دوران الموجودات

جاءت شركة الصناعات الكيمياوية بالمرتبة الاولى من ناحية دوران الموجودات بنسب أعلى من معيار الصناعة البالغ (0.6238) اذ كانت النسبة (0.9513) وحققت شركة بغداد للمشروبات الغازية المرتبة الثانية بنسبة بلغت(0.8043) وهذا يشير الى استخدام جيد بأدارة الموجودات لدى الشركتين . في حين حققت شركات الخياطة والمنصور نسب اعلى من معدلات الصناعة اذ جاءت شركة الخياطة بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (0.7724) وحققت شركة المنصور المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (0.6306), في حين حققت كل من شركة بغداد والسجاد والمفروشات نسب اقل من معدل الصناعة بلغت (0.3575) و (0.2266) على التوالي.

3- نسب الربحية

حققت شركة الصناعات الكيمياوية بالمرتبة الاولى من ناحية نسبة الربحية بنسبة أعلى من معيار الصناعة البالغ (1.7635) اذ كانت النسبة للشركة (14.0697) وحققت شركة المنصور المرتبة الثانية بنسبة اعلى من معدل الصناعة بلغت(9.0808) وهذا يشير الى نسب ربحية عالية لدى الشركتين . في حين حققت شركة السجاد والمفروشات وشركة نسبة اعلى من معدلات الصناعة بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (3.6694) وحققت شركات بغداد والمشروبات الغازية والخياطة نسب اقل من معدل الصناعة وجاءت جميعها بقيم سالبة أي ان هذه الشركات تحقق خسائر بنسب بلغت (-0.5912) و (-2.0373) و (-13.6103) على التوالي.

4- العائد على الملكية

جاءت شركة الصناعات الكيمياوية بالمرتبة الاولى من ناحية العائد على الملكية بنسب أعلى من معيار الصناعة البالغ (**2.0714**) اذ كانت النسبة (**20.5662**) وحققت شركة المنصور المرتبة الثانية بنسبة بلغت(9.483) وهذا يشير الى معدل عالٍ لدى الشركتين .و حققت شركة السجاد والمفروشات نسبة اعلى من معدل الصناعة اذ جاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة (5.672) , في حين حققت كل من شركة بغداد والمشروبات الغازية والخياطة نسب سالبة واقل من معدل الصناعة بلغت (-0.6795) و (-3.9155) و (-18.6977) على التوالي.

5- نسب المديونية

جاءت شركة السجاد والمفروشات بالمرتبة الاولى من ناحية نسب المديونية بنسب أعلى من معيار الصناعة البالغ (**20.6745**) اذ كانت النسبة (**37.2244**) وحققت شركة الصناعات الكيمياوية المرتبة الثانية بنسبة بلغت(30.5425) وهذا يشير الى ادارة جيدة للديون لدى الشركتين .وحققت شركة الخياطة نسبة اعلى من معدل الصناعة اذ جاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة (21.6351) , في حين حققت كل من شركات بغداد للمشروبات الغازية والمنصور وبغداد نسب أقل من معدل الصناعة بلغت (20.4945) و (8.3114) و (5.8388) على التوالي.

6- كانت شركة الصناعات الكيمياوية الافضل من ناحية الاداء بالاجمال اذ حققت المرتبة الاولى في نسب الربحية والعائد على الملكية ودوران الموجودات واحتلت المرتبة الثانية بنسبة المديونية وجاءت ثالثا بنسبة التداول.

الفصل الثالث-المبحث الثاني

وصف وتشخيص آراء عيّنة الدراسةحول أبعادالادارة

يهدف هذا المبحث إلى وصف وتشخيص آراء عيّنة الدراسة حول متغيرات الادارة(X)للشركات قيد الدراسة التي تم اعتمادها وهي الهيكل التنظيمي(X1)بأبعاده{كفاءة الادارة العليا (x12)،فاعلية نظم المعلومات الادارية (x13)، جودة نظم المعلومات المحاسبية(x14) و فاعلية نظام الرقابة الداخلية (x15) } والحد من اجراءات المحاسبة الابداعية(X2)بابعادها{اتساق السياسات المحاسبية(x21)، استقلالية مراقب الحسابات(x22)} .

يشير الجدول (3-3) إلى الوصف العام لأراء عيّنة الدراسة حول متغير الادارة.

جدول (3-3)وصف وتشخيص آراء عينة الدراسة حول أبعاد الادارة*

الفقـــــــــــــــــــــــــرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاجابات	متوسط	شدة الاجا
c1	52	16	11	4	10	93	4.03	5%
c2	53	23	10	7	0	93	4.31	4%
c3	48	17	21	5	2	93	4.12	7%
c4	50	19	8	13	3	93	4.08	1%
c5	57	18	8	7	3	93	4.28	9%
كفاءة الادارة العليا x11	260	93	58	36	18	465	4.16	7%
c6	55	21	6	3	8	93	4.2	9%
c7	45	29	7	10	2	93	4.13	8%
c8	45	22	17	5	4	93	4.06	9%
c9	40	24	15	9	5	93	3.91	8%
c10	46	17	9	8	13	93	3.81	3%
فاعلية نظم المعلومات الإدارية x12	231	113	54	35	32	465	4.02	7%
c11	55	13	8	9	8	93	4.05	8%
c12	48	15	8	11	11	93	3.84	7%
c13	48	17	14	9	5	93	4.01	2%
c14	47	16	15	11	4	93	3.98	7%
c15	50	16	11	11	5	93	4.02	3%
جودة نظم المعلومات المحاسبية x13	248	77	56	51	33	465	3.98	1%
c16	60	16	3	5	9	93	4.22	0%
c17	46	22	10	11	4	93	4.02	3%
c18	49	12	12	9	11	93	3.85	9%
c19	50	19	10	8	6	93	4.06	9%
c20	48	15	11	7	12	93	3.86	0%
فاعلية نظم الرقابة الداخلية x14	253	84	46	40	42	465	4	4%
الهيكل التنظيمي X1	992	367	214	162	125	1860	4.04	5%
الفقـــــــــــــــــــــــــرات	5	4	3	2	1	الاجابات	متوسط	شدة

C21	51	9	14	13	12	7	93	3.91	78%
C22	40	24	13	12	12	4	93	3.9	96%
C23	45	13	20	8	8	7	93	3.87	92%
C24	48	18	8	13	13	6	93	3.96	84%
C25	48	13	8	9	15	6	93	3.75	95%
اتساق السياسات المحاسبية x21	232	77	63	54	39		465	3.88	89%
C26	57	10	10	7	9		93	4.06	99%
C27	53	14	7	13	6		93	4.02	93%
C28	52	8	25	6	2		93	4.1	94%
C29	51	19	11	11	1		93	4.16	93%
C30	53	11	12	10	7		93	4	90%
استقلالية مراقب الحسابات x22	266	62	65	47	25		465	4.07	88%
الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية X2	498	139	128	101	64		930	3.97	94%
الادارة X	1490	506	342	263	189		2790	4.02	93%

*المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

إذ بلغ الوسط الحساب
الفرضي والبالغ (3)
المئوية لشدة إجابة عيّ

وهذا يدل على إن آراء العيّنة تعطي اهتماماً بهذا المتغير وان الشركات المبحوثة تعمل على استخدام العلم والنظام والفكر والتطبيق الاداري وجعل مختلف الاقسام والمستويات منجزة لأدائها عبر التخطيط ,التنظيم ,الرقابة والقيادة والإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية لتحقيق أهداف الشركة بطريقة فاعلةوكفوءة ما انعكس إيجابياً على إجابات العيّنة وهذا ما نراه واضحاً إذ إن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات من (C30_C1) كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) وان شدة الإجابة لعيّنة الدراسة جميعها كانت أعلى من (50 %) إذ بلغت اقل نسبة مئوية لشدة إجابات عيّنة الدراسة (75%) للفقرة (C25) وفيما يأتي شرح تفصيلي لآراء عيّنة الدراسة في الشركات المبحوثةحول أبعادالادارة.وفيما يلي شرح تفصيلي للجدول(3-3)وكالآتي:

أولاً- الهيكل التنظيمي:-

يظهر من نتائج الجدول (3-3) إن الوسط الحسابي الموزون لمتغير الهيكل التنظيمي (4.04) وبانحراف معياري قدره (1.27) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3) ، وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة(80.85%) ، وهذا يدل على إنّ الهيكل التنظيمي يعد من الأبعاد الواضحة لأفراد عيّنة الدراسة ويعود ذلك بسبب الإدراك والرؤية الواضحة لهذا البعد لكونه يعد احد الأبعاد

المهمة للإدارة وان العيّنة تدرك ان السبب الرئيسي لوجود الشركة هو الهيكل التنظيمي والذي يمثل الاطار الرسمي الذي يشير إلى توزيع الواجبات على الأفراد للقيام بالتخطيط والتنسيق والإشراف على نشاطات الشركة المساهمة الصناعية لمواجهة الظروف البيئية المحيطة ويعكس خارطة الشركة لتعزيز العلاقات وتحديد عدد المستويات في السُلم التنظيمي ويفرض على الشركة إختيار أعضاء إدارة كفوئين وقادرين على أن يجمعوا بين أيديهم كل خيوط النجاح والإبتكار.

والآتي وصف لأهم أبعاد للهيكل التنظيمي:

1- كفاءة الادارة العليا :-

يتضح من نتائج الجدول (3-3) إن الوسط الحسابي الموزون كفاءة الادارة العليا (4.16) وبإنحراف معياري قدره (1.15) وقد تبين إنّ الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3) ، وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة (83.27%) وهذا يدل على إن كفاءة الادارة العليا يعد من الأبعاد الواضحة لأفراد عيّنة الدراسة ويعود ذلك بسبب الإدراك والرؤيا الواضحة لهذا البعد كونه من الأبعاد المهمة للإدارة وان العيّنة تدرك اهمية تعظيم المخرجات والحصول على أعلى فائدة بأقل المفقودات من الموارد.

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3-3) بخصوص كفاءة الادارة العليا يمكن التوصل إلى النقاط الآتية : -

أ- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرة C1(4.03) وهو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي ولكنه الأقل من باقي الأوساط للفقرات الأخرى وقد بلغ الانحراف المعياري لها (1.35) وقد كانت نسبة شدة الإجابة (80.65%) وان هذه النسبة تعني إن الإدارة العليا في الشركات المساهمة تستخدم الموراد المالية بشكل امثل.

ب- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرةC2 (4.31) وهو اكبر من باقي الأوساط وهذا يعني إن هذه الفقرة هي من أكثر الفقرات اسهاماً في دعم اهمية هذا البعد وقد بلغ الانحراف المعياري (0.94) و بلغت شدة الإجابة لعيّنة الدراسة(86.24%) وهذا يدل على إن الإدارات العليا تعمل على التخطيط للمستقبل عن طريق إعداد الموازنات حسب رأي العيّنة المبحوثة .

ج- أما الفقرة C3فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (4.12)وبانحراف معياري قدرة (1.07) وقد بلغت نسبة شدة إجابة عيّنة الدراسة (82.37%) وهذه النتائج تظهر ان الإدارة العليا في الشركات المساهمة المبحوثة تسهم على تقويم الحسابات غير الواضحة.

د- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C4 (4.08) وقد بلغ الانحراف المعياري (1.22) وان شدة الإجابة لعيّنة الدراسة بلغت (81.51%) وهذا يدل على إن الإدارات العليا تعمل على مراقبة مايحدث داخل الشركة المساهمة وخارجها طبقاً لرأي العيّنة المبحوثة.

ه- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرةC5 (4.28)وقد بلغ الانحراف المعياري (1.11) وان شدة الإجابة لعيّنة الدراسة بلغت (85.59%) وهذا يدل على إن لمدراء الإدارة العليا في الشركات المساهمة المبحوثة رغبة وإحساس بمهمة الإدارة العليا لإجراء المتابعة.

2- فاعلية نظم المعلومات الادارية :-

يتضح من نتائج الجدول (3-3) إن الوسط الحسابي الموزون لبعد فاعلية نظم المعلومات الادارية بلغ (4.02) وبانحراف معياري (1.24) وكان الوزن المئوي لشدة إجابة عيّنة الدراسة (80.47 %) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس والبالغة (3) وهذا يدل على إن بعدفاعلية نظم المعلومات الادارية يعد واضحاً لأفراد عيّنة الدراسة كونه أحد الأبعاد المهمة لمتغير الادارة وان العّينة تعتبر إنّ تصنيف وترتيب البيانات المتجمعة وإزالة مافيها من تعارض أو إختلاف وتكرار وإزدواج وتوزيع المعلومات إلى مراكز إتخاذ القرارات بحسب إحتياج كل منها والإحتفاظ بالمعلومات وتجديدها بإستمرار جميعها تمثل اهم الانشطة الادارية.

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3-3) بخصوص فاعلية نظم المعلومات الادارية يمكن التوصل إلى النقاط الآتية : -

أ- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرة C6(4.2) وهو اكبر من باقي الأوساط وهذا يعني إن هذه الفقرة هي من أكثر الفقرات التي ساهمت في دعم وأغناء هذا البعدوقد بلغ الانحراف المعياري (1.24) وقد كانت شدة الإجابة لهذه الفقرة (84%) وهذه النسبة تعني إن الشركات تُوّفر المعلومات وقت الحاجة اليها حسب رأي العيّنة المبحوثة.

ب- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C7 (4.13)وقد بلغ الانحراف المعياري (1.09) وهو اقل انحراف بين باقي الفقرات مما يشير الى تجانس آراء العيّنة حول هذه الفقرة وان نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة بلغت (82.5%) وهذا يدل على أنّ هنالك سرعة في الحصول على المعلومات المطلوبة لدى الشركات المبحوثة.

ج- أما الفقرة C8 فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (4.06)وبانحراف معياري (1.13) وقد بلغت النسبة المئوية لشدة إجابة أفراد عيّنة الدراسة (81.2%) مما يشير الى ان المعلومات الإدارية تُعبر عن الواقع الفعلي في الشركات المساهمة المبحوثة.

د- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C9 (3.91)وقد بلغ الانحراف المعياري (1.21) ، وأن نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة(78.2%) وهذا يدل على ان هنالك ملائمة وعلاقة وثيقة بين المعلومات الإدارية والحاجة التي تُعَد من اجلها في الشركات حسب رأي العيّنة.

ه- أما الفقرة C10 فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (3.81) وبانحراف معياري (1.48) وقد بلغت النسبة المئوية لشدة إجابة أفراد عيّنة الدراسة (76.1%) مما يشير الى ان المعلومات المتاحة تشمل جميع جوانب الحالة القائمة حسب رأي العيّنة المبحوثة.

3- **جودة نظم المعلومات المحاسبية**:-

من نتائج الجدول (3-3) يتضح إن الوسط الحسابي الموزون لجودة نظم المعلومات المحاسبية بلغ(3.98) وبانحراف معياري (1.32) وكان الوزن المئوي لشدة إجابة عيّنة الدراسة (79.6%) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس والبالغة (3) وهذا يدل على إن هناك اهتمام لبعد جودة نظم المعلومات المحاسبية من قبل أفراد عيّنة الدراسة ويعود ذلك بسبب الإدراك والرؤيا الواضحين لأفراد العيّنة لهذا البعد كونه احد الأبعاد المهمة للادارة وان الشركة المبحوثةتعمل باستمرار على تأكيد صحة المعلومات المحاسبية للمساعدة في القضاء على سلبية المعلومات في القيام بدورها لتنشيط حركة سوق العراق للأوراق المالية, طبقا لرأي العيّنة.

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3-3) بخصوص جودة نظم المعلومات المحاسبية يمكن التوصل إلى النقاط الآتية : -

أ- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرةC11(4.05) وهو اكبر من جميع أوساط فقرات هذا البعد وقد بلغ الانحراف المعياري (1.36) وقد كانت نسبة شدة الإجابة (81%) وهذه النتائج تشير إلى إن هذه الفقرة من أكثر الفقرات إسهاماً في دعم اهمية هذا البعد وتعني إن نظام المعلومات المحاسبي في الشركات المبحوثة له القدرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار.

ب- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C12 (3.84)وقد بلغ الانحراف المعياري(1.46) , وان نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة (76.7%) وهذا يدل على أنّ المعلومات المحاسبية المُستقاة من النظام بصدق وموضوعية وحياد لغايات الإستثمار تعبر عن جوهر وليس مجرد شكل, حسب رأي العيّنة.

ج- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرةC13 (4.01) وبانحراف معياري قدرة (1.25) وقد بلغت شدة إجابة عيّنة الدراسة (80.2%) وهذا يشير الى أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية أغلب ما تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل الإدارة (المُستخدم).

د- أما الفقرة C14 فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (3.98) وبإنحراف معياري قدرة (1.24) وقد بلغت شدة إجابة عيّنة الدراسة(79.5%) وهذا يؤكد ان الشركات الصناعية المبحوثة تستخدم تطبيق نفس المعالجة المحاسبية للوحدة المحاسبية على نفس الحدث من مدة لأخرى في إستخدامها للمعايير المحاسبية حسب رأي العيّنة المبحوثة .

ه- أما الوسط الحسابي للفقرة C15 فقد كان (4.02) وبانحراف معياري قدرة (1.28) وان وقد بلغت شدة إجابة عيّنة الدراسة (80.4%) وهذا يشير الى ان الأنظمة المحاسبية تُسّهل من تمكين الإدارة من مقارنة أعمالها الحالية بأعمالها السابقة وتَوقُع المستقبل طبقاً لآراء العيّنة.

4- فاعلية نظام الرقابة الداخلية :-

من نتائج الجدول (3-3) يتضح أنّ الوسط الحسابي الموزون لفاعلية نظام الرقابة الداخلية بلغ (4) وبإنحراف معياري (1.34) وكان الوزن المئوي لشدة إجابة عيّنة الدراسة (80%) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس والبالغة (3) وهذا يدل على أنّ هناك اهتمام ببعد فاعلية نظام الرقابة الداخلية من قبل أفراد عيّنة الدراسة كونه يعد أحد الأبعاد المهمة للإدارة، وان الشركات المبحوثة تعمل على إنتاج معلومات موثقة لمساعدة الإدارة في عملية إتخاذ القرار بأقل المخاطر بوصفها جزء من عملية التدقيق, وذلك طبقا لرأي عيّنة الدراسة.

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3-3) بخصوص فاعلية نظام الرقابة الداخلية يمكن التوصل إلى النقاط الآتية : -

أ- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرةC16(4.22) وهو أعلى قيمة من الوسط الحسابي الفرضي واكبر من باقي أوساط الفقرات الأخرى مما يعني مساهمة هذه الفقرة أكثر من باقي الفقرات في دعم وأغناء بعد فاعلية نظام الرقابة الداخلية وقد بلغ الانحراف المعياري لها (1.32) وقد كانت شدة الإجابة لهذه الفقرة (84.3%) وهذه النسبة تعني ان نظام الرقابة الداخلية في الشركات المبحوثة يعمل على تحقيق أقصى كفاية إنتاجية وعلى حماية موجودات الشركة من الضياع وسوء الإستعمال ومنع السرقة وتقليل فرص إرتكابها .

ب- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C17 (4.02) وبلغ الانحراف المعياري (1.22)وان نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة بلغت (80.4%) وهذه النتائج تدل على ان نظام الرقابة الداخلية في الشركات المبحوثة يسهم بضبط البيانات المحاسبية ويعمل على إختبار دقتها بحيث يعمل على رسم سياسات إدارية وتغيير إتجاه القرار حسب رأي العيّنة المبحوثة .

ج- أما الفقرة (C18) فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (3.85)وبانحراف معياري قدره (1.45) وقد بلغت نسبة شدة إجابة أفراد عيّنة الدراسة (76.9%) وهذا يؤكد بأن **نظام** الرقابة الداخلية يعمل على منح الثقة بصحة العمليات والنشاطات المُنفذة في مختلف المستويات.

د- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C19 (4.06) والانحراف المعياري (1.26)وان نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة بلغت (81.2%) وهذه النتائج تدل على ان **نظام** الرقابة الداخلية يعمل على حماية حقوقه لدى الغير.

ه- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C20 (3.86) والانحراف المعياري (1.45) وان نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة بلغت (77.2%) وهذه النتائج تشير الى ان نظام الرقابة الداخلية يميل إلى الإعتماد على طرق العمل المباشر بحيث تضطر الإدارة العليا إلى تفويض بعض إختصاصها إلى المستويات الادارية الأدنى حسب رأي العيّنة المبحوثة .

ثانياً: الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية:-

يظهر من نتائج الجدول (3-3) إن الوسط الحسابي الموزون لمتغير الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية (3.97) وبانحراف معياري قدره (1.31) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس والبالغ (3) ، وبلغت نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة (79.4%) وهذا يدل على إن الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية يعد من الأبعاد الواضحة لأفراد عيّنة الدراسة ويعود ذلك بسبب الإدراك والرؤية الواضحة لهذا البعد كونه يعد احد الأبعاد المهمة للإدارة وان العيّنة تدرك عدم وجود ميل مفرط من قبل الإدارة نحو المحاسبة الإبداعية وذلك عن طريق تقليل المعايير المحاسبية المسموحة والتّوحد في إستخدام الطرق المحاسبية وعلى المدققين تحديد التقديرات غير القانونية عند إكمال التقارير التدقيقية لاهمية هذه الاجراءات في تفعيل دور الإدارة الفاعلة والكفوءة.

والآتي وصف لأهم أبعاد الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية:

5- إتساق السياسات المحاسبية :-

من نتائج الجدول (3-3) يتضح أن الوسط الحسابي الموزون لبعد إتساق السياسات المحاسبية بلغ (3.88) وبإنحراف معياري (1.36) وكان الوزن المئوي لشدة إجابة عيّنة الدراسة (77.5%) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون أكبر من متوسط أداة القياس والبالغة (3) وهذا يدل على إن هناك اهتماماً ببعد إتساق السياسات المحاسبية من أفراد عيّنة الدراسة لكونه يعد احد الأبعاد المهمة للحد من اجراءات المحاسبة الابداعية،وان الشركات المبحوثة تعمل على الثبات في إستخدام نفس السياسات المحاسبية

للعمليات والأحداث والظروف المتشابهة من مدة إلى أخرى مالم يحدد أو يسمح معيار أو تفسير معين بتصنيف البنود التي قد يكون إختلاف السياسات مناسباً لها.

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3-3) بخصوص إتساق السياسات المحاسبية يمكن التوصل إلى النقاط الآتية : -

أ- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرةC21 (3.91) وهو أعلى قيمة من الوسط الحسابي الفرضي وقد بلغ الانحراف المعياري لها (1.38) وقد كانت شدة الإجابة لهذه الفقرة (78.2%) وان هذه النسبة تعني ان الشركات الصناعية تتبع سياسة محاسبية متسقة حذرة.

ب- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C22 (3.9) وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي وبلغ الانحراف المعياري (1.22) وان نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة (78%) وهذه النتائج تدل على ان الشركات الصناعية تتبع سياسة محاسبية متسقة تنسجم مع معايير المحاسبة الحكومية الدولية كما ترى العيّنة المبحوثة .

ج- أما الفقرة (C23) فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (3.87) وبانحراف معياري قدره (1.31) وقد بلغت نسبة شدة إجابة أفراد عيّنة الدراسة (77.4%) وهذا يؤكد بان الإدارة تستخدم حُكمها في حالة عدم وجود معيار محاسبي دولي لتوفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية.

د- أما الفقرة (C24) فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (3.96)وهواكبر من باقي أوساط الفقرات الأخرى مما يعني مساهمة هذه الفقرة أكثر من باقي الفقرات في أغناء بعد إتساق السياسات المحاسبية وبانحراف معياري قدره (1.33) وقد بلغت نسبة شدة إجابة أفراد عيّنة الدراسة (79.1%) وهذا يؤكد بان القوائم المالية لنفس الشركة الصناعية قابلة للمقارنة من مدة إلى أخرى.

ه- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C25 (3.75) والانحراف المعياري (1.55) وان نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة (75%) وهذه النتائج تدل على ان الإدارة تعمل على إختيار السياسات التي تتفق مع الجوهر وليس الشكل التنظيمي كما ترى العيّنة .

6- استقلالية مراقب الحسابات:-

من نتائج الجدول (3-3) يتضح إن الوسط الحسابي الموزون لبعد إستقلالية مراقب الحسابات بلغ (4.07) وبانحراف معياري (1.26) وكان الوزن المئوي لشدة إجابة عيّنة الدراسة (81.3%) وقد تبين إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من متوسط أداة القياس والبالغة (3) وهذا يدل على إن هناك اهتمام

ببعد إستقلالية مراقب الحسابات من قبل أفراد عيّنة الدراسة لكونه يعد احد الأبعاد المهمة للحد من اجراءات المحاسبة الابداعية والعيّنة ترى أهمية وجود وجهة نظر غير مُتّحيزة من خلال أداء مهام عملية التدقيق وتقويم النتائج وإصدار التقرير على وفق هذه النظرة وتهدف ايضاً إستقلالية مراقب الحسابات بإعطاء المصداقية وإبداء رأي فني محايد.

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3-3) بخصوص إستقلالية مراقب الحسابات يمكن التوصل إلى النقاط الآتية : -

أ- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرةC26 (4.06) وهو أعلى قيمة من الوسط الحسابي الفرضي وقد بلغ الانحراف المعياري لها (1.38) وقد كانت شدة الإجابة لهذه الفقرة (81.2%) وان هذه النسبة تعني إن الشركات الصناعية تعطي إستقلالية تامة ومؤكدة لمراقب الحسابات.

ب- بلغ الوسط الحسابي الموزون للفقرة C27 (4.02) والانحراف المعياري (1.34) وان نسبة شدة الإجابة لأفراد عيّنة الدراسة (80.4%) وهذه النتائج تدل على إدارة الشركات الصناعية لاتمارس أي ضغوط على المراقب وتحافظ على إستقلاله وتُحدد أتعابه.

ج- أما الفقرة (C28) فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (4.1) وبانحراف معياري قدره (1.13) وقد بلغت نسبة شدة إجابة أفراد عيّنة الدراسة (81.9%) وهذا يؤكد بان مراقب الحسابات يُركز جُهده فقط في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات.

د- أما الفقرة (C29) فقد كان الوسط الحسابي الموزون لها (4.16) وهو اكبر من باقي أوساط الفقرات الأخرى مما يعني مساهمة هذه الفقرة أكثر من باقي الفقرات في أغناء بعد إستقلالية مراقب الحسابات وبانحراف معياري قدره (1.11) وقد بلغت نسبة شدة إجابة أفراد عيّنة الدراسة (83.2%) وهذا يشير الى ان مراقب الحسابات المستقل يعمل على تقديم إقتراحات للإدارة ينتج عنها تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة التشغيل وتخفيض التحريفات, كما ترى العيّنة .

ه- كان الوسط الحسابي الموزون للفقرةC30 (4) وهو أعلى قيمة من الوسط الحسابي الفرضي وقد بلغ الانحراف المعياري لها (1.35) وقد كانت شدة الإجابة لهذه الفقرة (80%) وان هذه النسبة تعني إن الشركات الصناعية تعمل على مراجعة سنوية لقوائمها المالية للحصول والحفاظ على التمويل.

الفصل الرابع –المبحث الأول

اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث نتائج تحليل علاقات الإرتباط بين متغيرات الدراسة التي تضمنتها الفرضية الرئيسة الأولى ومفادها (لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الإدارةوZونسبها)، والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وذلك على مستوى جميع الشركات المبحوثة.

1- إختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على إنّه:

(لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الإدارة و Z ونسبها) .

ولغرض إثبات صحة الفرضية الرئيسة في أعلاه من عدمها سيتم أولاً اختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين :

- فرضية العدم (H_0) : لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الإدارة و Zونسبها.
- فرضية الوجود (H_1) : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الإدارة و Zونسبها.

ومن اجل قبول الفرضية الإحصائية في أعلاه من عدم قبولها تم اختبار معاملات الإرتباط البسيط الواردة في الجدول (1-4) و بإستخدام اختبار (t) للوقوف على معنوية العلاقة بين المتغير الرئيس المستقل وهو الإدارة (X) والمتغير الرئيس المعتمد وهو Z(Y) من جهة، وعلاقتها بأبعادها الخمسة (رأس العامل الى مجموع الموجودات1yو الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات2yوالأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات3y و القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات4y, و المبيعات الى مجموع الموجودات5y) المعتمدة في هذا الدراسة.

جدول (1-4)

نتائج علاقات الارتباط بين الادارة وZونسبها مع قيم (t) المحسوبة*

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	Y Zeta	y1	Y2	Y3	Y4	Y5	قيمة t الجدولية
الادارة(X)	0.043	0.423	0.494	0.683	-0.059	-0.290	3.707

قيمة t المحسوبة	0.07	0.8	1	1.6	-0.1	-0.5	درجة الثقة
نوع العلاقة	موجب ضعيف جداً	موجب ضعيف	موجب ضعيف	موجب قوي	سالب ضعيف جداً	سالب ضعيف	0.99

***المصدر : إعداد الباحثة على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية** **N=6**

ويتضح من نتائج الجدول (1-4)

أ- وجود علاقة ارتباط موجبة ولكن ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الادارة بوصفها متغيراً رئيساً مستقلاً، و Zeta بوصفها متغيراً رئيساً معتمداً، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بين الادارة وعوامل الصحة المالية (0.043) وتشير هذه القيمة الى ضعف العلاقة بين الادارة وZ طبقا لأراء العيّنة المبحوثة،ويدل على عدم المعنوية ان قيمة (t) المحسوبة بلغت (0.07) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.707) عند مستوى معنوية (1%). يستدل من ذلك عدم رفض فرضية العدم (H_0). وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية بين الادارة وZ، وهذا يشير الى ان اعتماد الادارة كعلم ونظام وفكر وتطبيق وجعل الشركة بمختلف أقسامها ومستوياتها منجزة لأدائها من خلال التخطيط ,التنظيم ,الرقابة والقيادة والإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية لتحقيق أهداف الشركة بطريقة فاعلة وكفوءةلايسهم في تعزيز وتحسين القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المبحوثة, مما يؤكد صحة الفرضية الرئيسة الموضوعة ، و من ثم عدم صحة فرضية الوجود (H1) .

ب- وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الادارة بوصفها متغيراً رئيساً مستقلاً، وZ, اذ بلغت قيمة معاملات الارتباط بين الادارة (X)، وكل من (رأس المال العامل الى مجموع الموجودات y_1، الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجوداتy_2 ، الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات y_3 ، القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات y_4, المبيعات الى مجموع الموجودات$y5$) بوصفها مؤشرات فرعية معتمدة كالاتي :

(0.423,0.494, 0.683, -0.059 , -0.290) على التوالي، مما يدل على وجود علاقة ارتباط مختلفة بين الابعاد ومختلفة في مستوى الدلالة الإحصائية بين هذه المتغيرات عند مستوى معنوية (1%) ويوجد إرتباط عكسي بين الإدارة و,y5,y4 ومما يدعم طبيعة علاقة الارتباط هذه هو ان قيمة (t) المحسوبة

لعلاقات الارتباط بين هذه المتغيرات بلغت**(0.8,1, 1.6, -0.1, -0.5)** على التوالي، و جميعها أقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.707)مما يؤدي الى رفض فرضية الوجود وقبول الفرضية العدمية, وبدرجة ثقة (0.99).

واعتماد على ما تقدم من نتائج تستدل الباحثة على ان قيام الشركة المبحوثة بتبني الادارة بشكل واضح يساهم في اكسابها القدرة على تحقيق الزيادة في النسب(رأس العامل الى مجموع الموجودات1yو الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات2y بشكل ضعيف والأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات3y هنا قوي و القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات4y, و المبيعات الى مجموع الموجودات5y و4y,5y فعكسي) .

2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على إنه :

(لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد الهيكل التنظيمي وZ بنسبها)

ولغرض إثبات صحة الفرضية الفرعية في أعلاه من عدمها ، سيتم أولاً إختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين :

- فرضية العدم (H_0) : لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي وZ بنسبها.
- فرضية الوجود (H_1) : توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي وZ بنسبها.

ومن أجل قبول الفرضية الإحصائية في أعلاه من عدم قبولها تم إختبار معاملات الإرتباط البسيط الواردة في الجدول (2-4) وبإستخدام إختبار (t) للوقوف على معنوية العلاقة بين المتغير الرئيس المستقل وهو الهيكل التنظيمي (X1) والمتغير المعتمد وهو Z(Y) من جهة، وعلاقتها بأبعادها الخمسة (رأس العامل الى مجموع الموجودات1y و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات2yوالأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات3y و القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات4y, و المبيعات الى مجموع الموجودات5y) من جهة أخرى المعتمدة في هذا الدراسة .

جدول (2-4)

نتائج علاقات الارتباط بين الهيكل التنظيمي و Z ونسبها مع قيم (t) المحسوبة*

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	Y	y1	Y2	Y3	Y4	Y5	قيمة t الجدولية

الهيكل التنظيمي X1	**-0.537**	**0.093**	**0.130**	**0.096**	**-0.532**	**-0.287**	**3.707**
قيمة t المحسوبة	**-1.1**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**- 1.1**	**- 0.5**	**درجة الثقة**
نوع العلاقة	**سالب ضعيف**	**موجب ضعيف**	**موجب ضعيف**	**موجب ضعيف**	**سالب ضعيف**	**سالب ضعيف**	**0.99**

***المصدر : إعداد الباحثة على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية** **N=6**

ويتضح من نتائج الجدول (2-4)

أ- وجود علاقة ارتباط عكسية عند مستوى معنوية (1%) بين الهيكل التنظيمي بوصفه متغيراً فرعيا مستقلاً، والنسب الخمسة بوصفها متغيراً رئيساً معتمداً، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بين الهيكل التنظيمي و Z (**0.537-**) وتشير هذه القيمة الى ضعف العلاقة بين الهيكل التنظيمي ونسب التبؤ بالفشل المالي طبقا لاراء العيّنة المبحوثة ،ويدل على عدم المعنوية ان قيمة (t) المحسوبة بلغت (1.1 -) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.707) عند مستوى معنوية (1%). يستدل من ذلك عدم رفض فرضية العدم (H_0).

وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الهيكل التنظيمي و Z ، وهذا يشير الى ان اعتماد الاطار الرسمي الذي يشير إلى توزيع الواجبات على الأفراد للقيام بالتخطيط والتنسيق والإشراف على نشاطات الشركة المساهمة لمواجهة الظروف البيئية المحيطة ويعكس خارطة الشركة لتعزيز العلاقات وتحديد عدد المستويات في السُلم التنظيمي ويفرض على الشركة إختيار أعضاء إدارة كفوئين وقادرين على أن يجمعوا بين أيديهم كل خيوط النجاح والإبتكار وهذا لايسهم في تعزيز وتحسين القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المبحوثة, مما يؤكد صحة الفرضية الرئيسة الموضوعة ، وبالتالي رفض فرضية الوجود (H1)

.

ب- وجود علاقة ارتباط موجبة عند مستوى معنوية (1%) بين الهيكل التنظيمي بوصفه متغيراً فرعيا مستقلاً، ونسب التنبؤ بالفشل المالي, اذ بلغت قيمة معاملات الارتباط بين الهيكل التنظيمي (X1)، وكل من (رأس العامل الى مجموع الموجودات y1 و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات y2والأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات y3 و القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات y4, و المبيعات الى مجموع الموجودات y5) بوصفها مؤشرات فرعية معتمدة

كالاتي : (**0.093**, **0. 130** ,**0.096** ,**-0.532** , **-0.287**) على التوالي، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط بين الابعاد هذه عند مستوى معنوية (1%) ومما يدعم عدم وجود علاقة الارتباط هذه هو ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقات الارتباط بين هذه المتغيرات بلغت(**0.2**, **0.2**, **0.2**, **1.1** ,**-0.5**-) على التوالي، وجميعها أصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.707) مثل وهذا يعني إنّ الارتباط الموجب ضعيف بين الهيكل التنظيمي والنسب y1و y2 أما y3 فالأرتباط موجب قوي والإرتباط سالب (عكسي بالنسب y5, y4)وهذا يشير الى رفض فرضية الوجود لهذه المؤشرات وقبول فرضية العدم, وبدرجة ثقة (0.99) .

واعتماد على ما تقدم من نتائج تستدل الباحثة على ان قيام الشركة المبحوثة بتبني الهيكل التنظيمي بشكل واضح يساهم في اكسابها القدرة على تحقيق الزيادة بشكل ضعيف في نسب (راس المال العامل الى مجموع الموجودات والارباح المحتجزة الى مجموع الموجودات والأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات ولكنه لايسهم في تحسين نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركة الى مجموع المطلوبات ونسبة المبيعات الى مجموع الموجودات).

3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على إنّه:

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية وZ ونسبها)

ولغرض إثبات صحة الفرضية الفرعية في أعلاه من عدمها ، سيتم أولاً اختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين :

- فرضية العدم (H_0) : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية وZ ونسبها .
- فرضية الوجود (H_1) : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية وZ ونسبها.

وبغية قبول الفرضية الإحصائية في اعلاه من عدم قبولها تم اختبار معاملات الارتباط البسيط الواردة في الجدول (3-4) باستخدام اختبار (t) للوقوف على معنوية العلاقة بين المتغير الفرعي المستقل وهو الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية (X2) والمتغير المعتمد وهو Z(Y) ، وعلاقتها بأبعادها الخمسة (رأس العامل الى مجموع الموجودات y1 و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات y2والأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات y3 و القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات y4, و المبيعات الى مجموع الموجودات y5) المعتمدة في هذا الدراسة.

جدول (3-4)

نتائج علاقات الارتباط بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية وعوامل الصحة المالية الخمسة مع قيم (t) المحسوبة*

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	Y	y1	Y2	Y3	Y4	Y5	قيمة t الجدولية
الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية X2	-0.412	0.056	0.051	0.087	-0.420	-0.461	3.707
قيمة t المحسوبة	-0.8	0.1	0.09	0.2	-0.8	-0.9	درجة الثقة
نوع العلاقة	سالب ضعيف	موجب ضعيف	موجب ضعيف	موجب ضعيف	سالب ضعيف	سالب ضعيف	0.99

***المصدر : اعداد الباحثة على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية** **N=6**

ويتضح من نتائج الجدول (3-4)

أ- ارتباط عكسي بين الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية عند مستوى معنوية (1%) بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية بوصفها متغيراً فرعيا مستقلاً وZ ، بوصفها متغيراً رئيساً معتمداً، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية وZ(-**0.412**) وتشير هذه القيمة الى ضعف العلاقة بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية وZطبقا لآراء العيّنة المبحوثة ،ويدل على عدم المعنوية ان قيمة (t) المحسوبة بلغت (**-0.8**) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.707) عند مستوى معنوية (1%). يستدل من ذلك عدم رفض فرضية العدم (H_0). وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية وZ، وهذا يشير الى ان عدم وجود ميل مفرط من قبل الإدارة نحو المحاسبة الإبداعية وذلك عن طريق تقليل المعايير المحاسبية المسموحة والتّوحد في إستخدام الطرق المحاسبية وعلى المدققين تحديد التقديرات غير القانونية عند إكمال التقارير التدقيقية لا يسهم في تعزيز وتحسين التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المبحوثة, مما يؤكد صحة الفرضية الرئيسة الموضوعة ، ومن ثم عدم صحة فرضية الوجود (H1) .

ب- وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة جداً وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية بوصفها متغيراً فرعيا مستقلاً، و نسب التنبؤ بالفشل المالي اذ بلغت قيمة معاملات الارتباط بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية (X2)، وكل من

(رأس العامل الى مجموع الموجودات y1 و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات y2والأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات y3 و القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات y4, و المبيعات الى مجموع الموجودات y5) بوصفها مؤشرات فرعية معتمدة كالآتي : (**0.056**, 0 **0.051 , 0.087 , 0.420-, 0.461-**) على التوالي، مما يدل على وجود علاقة ارتباط مختلفة بين الابعاد عند مستوى معنوية (1%) ومما يبين علاقة الارتباط الضعيفة جداً هو إنّ قيمة (t) المحسوبة لعلاقات الإرتباط بين هذه المتغيرات بلغت (0.1 , **0.09** , **0.2**, **0.8-**, **0.9-**) على التوالي، وجميعها اقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (3.707) وهذا يعني ان الارتباط الموجب ضعيف جداً بين الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية والنسب (رأس العامل الى مجموع الموجودات y1 و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات y2والأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات y3 و القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات y4, و المبيعات الى مجموع الموجودات y5وهذا يشير الى رفض فرضية الوجود لهذه المؤشرات وقبول فرضية العدم, وبدرجة ثقة (0.99) .

واعتماد على ما تقدم من النتائج تستدل الباحثة على ان قيام الشركة المبحوثة بتبني الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية بشكل واضح يساهم في اكسابها القدرة على تحقيق الزيادة في (رأس العامل الى مجموع الموجودات y1 و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات y2والأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات y3 لكن بشكل ضعيف جداً اما القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات y4, و المبيعات الى مجموع الموجودات y5 فالإرتباط عكسي وضعيف جداً.

الفصل الرابع-المبحث الثاني

اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

خصص هذا المبحث لعرض ومناقشة نتائج اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وعلى وفق مانصت عليه الفرضية الرئيسة الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها من اجل تحديد مقدار التأثير الذي تفسره المتغيرات المستقلة على المتغيرات المعتمدة عبر توظيف البرنامج الجاهز (SPSS 18) .

ولغرض قياس تأثير مؤشرات الادارة (X) المتمثلة بـ (الهيكل التنظيمي x1، الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية x2) في Z(Y) بابعادها، فقد تم استخدام (إنموذج الانحدار الخطي البسيط)، كما تم إختبار معنوية هذا الإنموذج بإستخدام اختبار (F)، هذا فضلاً عن إستخدام معامل التفسير (R^2) وذلك لقياس نسبة تفسير الادارة بمتغيراتها للتغيرات التي تطرأ على نسب التنبؤ بالفشل المالي.

ومن اجل اتخاذ القرار الدقيق بثبوت صحة الفرضية الرئيسة الثانية من عدمها، سيتم اولاً اختبارها بشكل عام، ومن ثم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وعلى النحو الاتي :

اولا- اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على إنه :

(لايوجد تاثير ذو دلالة إحصائية للادارة على Z)

وللتحقق من صحة الفرضية الرئيسة في اعلاه من عدمها، سيتم اولا اختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين :

- فرضية العدم (H_0) : لا يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية للادارة على Z
- فرضية الوجود (H_1) : يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية للادارة على Z

والجدول (4-4) يشير الى تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط، والمستخدمة في قياس تأثير الادارة في Zبحسب معادلة الانحدار الخطي البسيط الآتية:

$$Y=12.153 + 0.02 * X$$

جدول (4-4) :تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الادارة (X) في عوامل الصحة المالية (Y)*

المتغير المستقل X / المتغير المعتمد	Constant	الادارة X	قيمة (F)		معامل التفسير R^2
	A	B	المحسوبة	الجدولية	

Y				(%1)	
• ملائمةإستمرارية الشركة المساهمة Z	12.153	0.02	0.007	13.75	0.002

***المصدر : اعداد الباحثة على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية** **N= 6**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4-4) ما يأتي :

أ- بلغت قيمة (b) (0.02) وهي تمثل ميل معادلة الانحدار ، وهذا يعني ان أي تغير في قيمة (X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في قيمة (Y) بمقدار (**0.02**) .

ب- بلغت قيمة (F) المحسوبة لإنموذج الانحدار البسيط (0.007) وهي اصغر من قيمة (F) الجدولية البالغة (13.75) عند مستوى معنوية (1%)، بذلك لا يتم رفض فرضية العدم (H_0) وهذا يعني عدم ثبوت معنوية إنموذج الانحدار البسيط المقدر عند المستوى المذكور، مما يشير الى ان للادارة (X) تأثير ضعيف جداً على Z(Y).

ج- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.002) وهذا يعني ان الادارة (X) تفسر ما نسبته (0.2 %) من التغيرات التي تطرأ على Z(Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (99.8 %) فتعود الى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسةالحالي .

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على إنّه :

(لا يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للهيكل التنظيمي على Z)

وللتحقق من صحة الفرضية الفرعية في اعلاه من عدمها، سيتم اولاً اختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين :

- فرضية العدم (H_0) : لا يوجد تاثير ذو دلالة احصائية لبعد الهيكل التنظيمي علىZ .
- فرضية الوجود (H_1) : يوجد تاثير ذو دلالة احصائية لبعد الهيكل التنظيمي على Z.

ويشير الجدول (4-5) الى تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط ، والمستخدم في قياس تأثير المتغير الفرعي المستقل الهيكل التنظيمي (X_1)، على المتغير الرئيس المعتمد والمتمثل بZ(Y) بحسب المعادلة الآتية:

Y= 56.56 -11.776 * X1

جدول (4-5)

تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الهيكل التنظيمي (x_1) في عوامل الصحة المالية (Y) *

المتغير المستقل / المتغير المعتمد Y	Constant	الهيكل التنظيمي X1	قيمة (F)		معامل التفسير R^2
	A	B	المحسوبة	الجدولية (%1)	
• Z	56.562	-11.776	1.625	13.75	0.289

*** المصدر : اعداد الباحثة على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية** **N= 6**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (5-4) ما يأتي :

أ- بلغت قيمة (b) (76 11.7-) وهي تمثل ميل معادلة الانحدار، وهذا يعني ان أي تغير في قيمة (x_1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في قيمة (Y) بمقدار (76 11.7-) .

ب- بلغت قيمة (F) المحسوبة لإنموذج الانحدار البسيط (1.625) وهي اصغر من قيمة (F) الجدولية البالغة (13.75) عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يعني عدم رفض فرضية العدم (H_0)، مما يعني عدم ثبوت معنوية إنموذج الانحدار البسيط عند المستوى المذكور، وبذلك يكون لبعد الهيكل التنظيمي (x_1) تأثير ضعيف جدا على عوامل الصحة المالية (Y)، وهذا التأثير يعد غير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%)، اي بدرجة ثقة (0.99) .

ج- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.289)، وهذا يعني ان بعد الهيكل التنظيمي (x_1) يفسر مانسبته (28.9%) من التغيرات التي تطرأ على متغير Z(Y)، وان النسبة المتبقية والبالغة (71.1%) تعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في مخطط الدراسةالحالي.

وبناءاً على ما تقدم من نتائج التحليل الاحصائي ، تأكد عدم رفض فرضية العدم (H0) للفرضية الفرعية الاولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية .

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على إنّه :

(لا يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للحد من اجراءات المحاسبة الابداعية على Z)

وللتحقق من صحة الفرضية الفرعية في اعلاه من عدمها، سيتم اولاً اختبار الفرضيتين الإحصائيتين الآتيتين :

- فرضية العدم (H_0) : لا يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للحد من اجراءات المحاسبة الابداعية علىZ.
- فرضية الوجود (H_1) : يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للحد من اجراءات المحاسبة الابداعية علىZ.

ويشير الجدول (6-4) الى تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط ، والمستخدمة في قياس تأثير المتغير الفرعي المستقل الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية (x_2)، على المتغير الرئيس المعتمد والمتمثل بZ(Y)، وذلك طبقا للمعادلة الآتية :

Y=47.871- 9.450 * X2

جدول (6-4)

تقدير معلمات إنموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية (x_2)، في عوامل الصحة المالية (Y)*

المتغير المستقل / المتغير المعتمد Y	Constant	الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية X2	قيمة (F)		معامل التفسير R^2
	A	B	المحسوبة	الجدولية (%1)	
عوامل الصحة المالية Y	47.871	-9.450	0.816	13.75	0.169

*المصدر : اعداد الباحثة على وفق نتائج الحاسبة الالكترونية N= 6

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (6-4) ما يأتي :

أ- بلغت قيمة (b) (9.450 -) وهي تمثل ميل معادلة الانحدار ، وهذا يعني ان أي تغير في قيمة (x_2) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في قيمة (Y) بمقدار (9.450-) .

ب- ان قيمة (F) المحسوبة لمعامل الانحدار البسيط ، بلغت (0.816)، وهي اصغر من قيمة (F) الجدولية البالغة (13.75) عند مستوى معنوية (1%)، مما يدل على عدم رفض فرضية العدم (H_0)، وهذا يعني عدم ثبوت معنوية إنموذج الانحدار المقدر عند المستوى المذكور، ومن ثم يكون لمتغير الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية (x_2) تأثيرضعيف جداً على Z(Y)، وهذا التأثير يعد غير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%)، اي بدرجة ثقة (0.99) .

ج- يتضح من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة(0.169)، ان متغير الحد من اجراءات المحاسبة الابداعية (x_2) لايفسر التغيرات التي تطرأ على متغير Z(Y).

وبناءاً على ما تقدم من معطيات احصائية يتم قبول فرضية العدم (H0) والتي تنص: ((لايوجد تاثير ذو دلالة احصائية للحد من اجراءات المجاسبة الابداعية على Z)) للفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية .

الفصل الخامس _الإستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس_المبحث الأول:الإستنتاجات

يتناول هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها على وفق المحورين الآتيين:

- **المحور الأول**: ما تم استعراضـــــه من المفاهيم النظريـــــة والأدبيات حول متغيرات البحث .
- **المحور الثاني**: ما توصل إليه البحث في الجانب التطبيقي .

أولا:الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري للبحث:

1. مصطلح الفشل المالي يختلف عن المصطلحات الأخرى: الإفلاس والعسر المالي والتعثر المالي فالفشل المالي هو عبارة عن إعسار كلي وإخفاق رأس المال وتوقف الشركة المساهمة عن سداد القروض أما الإفلاس هو صدور حكم قضائي بسبب إنحلال الشركة بصافي ثروة سلبية والقيمة الدفترية للمطلوبات تتجاوز القيمة الدفترية للموجودات أما العسر المالي هو إنخفاض عائدات الإستثمار عن كلفة رأس المال بسبب وجود قروض متعثرة وأخيراً التعثر المالي هو تدهور الشركة وضياع الفرص الإستثمارية.
2. للفشل المالي عدة أسباب هي إدارية تنجم عن الإختيار الخاطىء للمدير الإداري للمشروع وهنالك أسباب مالية وتسويقية وإنتاجية وفنية.
3. يعد إنموذج Z-Scoreالجيل الأول إنموذجاً واقعياً للتنبؤ بالفشل المالي ويناسب البيئة العراقية قبل وقوع الفشل بخمس سنوات وتم إستخدام هذا الإنموذج لانه لايمكن التنبؤ بالفشل المالي لافي السنة الأولى ولاالسنة الثانية ولا السنة الثالثة ولاالسنة الرابعة.
4. إنموذج Z-score يقوم بتشخيص الشركات الفاشلة ومعرفة نقاط القوة والضعف ثم علاج الأزمة المالية والوصول الى الصحة المالية والأسواق تعطي للشركة المتعثرة مالياً القدرة على الإستمرار وذلك عن طريق زيادة رأس المال وتغطية الحاجات.
5. إنّ التنبؤ بالفشل المالي يمثل رسالة تذكير وإنذار الى كل الأطراف المعنية من شركةومستثمر حالي أو متوقع ويعبر التنبؤ بالفشل المالي عن مدى موثوقية وعدالة الإدارة

6. تستنتج الباحثة إن معادلة Z-score هي معادلة مالية ومحاسبية وإحصائية في نفس الوقت وتفسير ذلك:أنها مالية لأن(x1:x5)جميعها نسب مالية مثلاًx1 تساوي رأس المال العامل الى مجموع الموجودات وهكذا .ومحاسبية لأنّ المعلومات تأخذ من قائمة الدخل والميزانية العمومية .وإحصائية لأنّ معاملات التمييز تظهر عن طريق الدالة التمييزية لمجموعة شركات من نفس نوع القطاع ولنفس حجم الموجودات عبر التحليل التمييزي متعدد المتغيرات ومعاملات التمييز تقيس التباعد بين الشركات المساهمة.
7. يعد إنموذج أرجنتي إنموذجاً لقياس النجاح أو الفشل الإداري ويعتمد على العوامل الوصفية.
8. للتخطيط دور كبير على نجاح الشركة المساهمة ونجاح القرار الإستثماري.
9. يوفر نظم المعلومات الإدارية معلومات مطلوبة للتخطيط ورقابة أنشطة الشركات بغية وضع السياسات التصحيحية لبعض النشاطات..

ثانيا:الاستنتاجات الخاصة بالجانب التطبيقي للبحث:

1- نجد إنّ Z-score هو مؤشر أفضل وأدق من معيار الصناعة لإكتشاف فشل الشركات
2- أظهرت نتائج وصف وتشخيص آراء عيّنة البحث للشركات المبحوثة اهتماماً كبيراً بمتغيرات الإدارة وكالآتي :

أ- جاء متغير كفاءة الإدارة العليا بالمرتبة الأولى إذ يدل على إهتمام الشركات المساهمة بذلك المتغير للحصول على أعلى فائدة بأقل المفقودات من الموارد.
ب- حصل متغير إستقلالية مراقب الحسابات على المرتبة الثانية إذ يدل على أن الشركات تتبنى هذا المتغير ووجود وجهة نظر غير متحيزة من خلال أداء مهام التدقيق وتقويم النتائج بإعطاء المصداقية وإبداء رأي فني محايد.
ت- أظهرت النتائج أن متغير فاعلية نظام المعلومات الإداريةحصل على بالمرتبة الثالثة وهذا يدل على أن الشركات المبحوثة تعمل على تصنيف وترتيب البيانات المتجمعة وإزالة مافيها من تعارض أو إختلاف وتكرار وإزدواج وتوزيع المعلومات الى مراكز إتخاذ القرارات بحسب إحتياج كل منها.
ث- جاء متغير فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمرتبة الرابعة ويعني ذلك أن الشركات تعتمد هذا المتغير بغية الحصول على المعلومات الموثوقة لمساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات بأقل المخاطر.

ج- أما متغير جودة نظام المعلومات المحاسبية فقد جاء بالمرتبة الخامسة إذ يدل على أن الشركات تستثمركل الجهود والمبادرات للحصول على صحة المعلومات المحاسبية للمساعدة في القضاء على سلبية المعلومات في القيام بدورها لتنشيط حركة سوق العراق للأوراق المالية.

ح- جاء متغير إتساق السياسات المحاسبية بالمرتبة السادسة ويعني ذلك أن الشركات تعتمد هذا المتغير بغية الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية وإنّ الشركات تعمل على الثبات في إستخدام نفس السياسات المحاسبية للعمليات والأحداث والظروف المتشابهة من مدة الى أخرى.

3- أظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وليس لها دلالة إحصائية بين الإدارة ونسب التنبؤ بالفشل المالي وكالآتي :

أ- إن الشركات المبحوثة تستخدم إدارة كفوءة لكنها ترتبط بشكل ضعيف في ملائمة إستمرارية الشركة .

ب- تعتمد الشركات المبحوثة على متغير الإدارة في الحصول على المعلومات في الوقت المحدد لكن الإدارة تترتبط بشكل ضعيف في راس المال العامل الى مجموع الموجودات و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات وترتبط بشكل قوي في الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات وترتبط الإدارة عكسياً القيمة السوقية لأسهم الشركات الى مجموع المطلوبات

ت- هناك إرتباط عكسي بين متغير الهيكل التنظيمي وملائمة فرض الإستمرارية ويرتبط ارتباط ضعيف في نسب التنبؤ بالفشل المالي الثلاث (رأس المال العامل الى مجموع الموجودات و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات و الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات ويرتبط الهيكل التنظيمي عكسياً مع القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات و المبيعات الى مجموع المطلوبات.

ث- هناك إرتباط عكسي بين متغير الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية وملائمة فرض الإستمرارية ويرتبط ارتباط ضعيف في نسب التنبؤ بالفشل المالي الثلاث (رأس المال العامل الى مجموع الموجودات و الأرباح المحتجزة الى مجموع الموجودات و الأرباح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الموجودات ويرتبط

الهيكل التنظيمي عكسياً مع القيمة السوقية الى مجموع المطلوبات و المبيعات الى مجموع الموجودات).

4- أظهرت النتائج الإحصائية تفاوت علاقة التأثير للإدارة في Zوكالاتي :

أ- لا يوجد تأثير كبير للإدارة في Z.

ب- هناك تأثير ضعيف جداً للهيكل التنظيمي فيZ.

ت- يوجد تأثير لكن ضعيف جداً للحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية في Z

الفصل الخامس-المبحث الثاني

التوصيات

إستكمالاً لمتطلبات منهجية الدراسة، واعتماداً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات، ولغرض الإفادة منها مستقبلاً، خصص هذا المدراسة بالتوصيات، ويمكن تحديدها على النحو الآتي:

1. إقامة علاقات طويلة الأجل مع المؤسسات الإستثمارية الكبرى وتوثيق الصلات معها بغية وقاية الشركة من المخاطرة المالية وتأمين سلامتها وإستقرارها ولحماية الشركة من الفشل المالي ومن ثم زيادة طول عمر الشركة والبقاء في عملها.
2. على الشركات المساهمة ان تستخدم مقياس Z-Score لغرض معرفة نجاح الشركة أوفشلها ولمعرفة الشركة في اي مرحلة من الفشل لمعالجة تلك المرحلة قبل حدوث الفشل النهائي فمرور الشركة في مرحلة زيادة التكاليف غير المباشرة وتزايد المنافسة وضعف رأس المال يمكن معالجتها عبر الإقتراض من الشركات الضخمة لمعالجة ضعف رأس المال ولمجابهة المنافسة لتلافي وقوع الأزمة المالية ففي حالة وصول الشركة الى مرحلة التعثر مثلاً فهنا تتبع آليات منها:أ-إعادة الهيكلة المالية عبر تحويل جزء من الدين الى مساهمات وإطفاء بعض الديون وإعادة جدولتها .ب-التدوير لتحقيق الحد الأدنى من الإستقرار المالي حتى لاتقع الشركة في مرحلة الفشل.
3. تجنب الإقراض للشركات المعرضة للفشل والتي لاتستطيع سداد قروضها تجاه الشركة الأخرى والمحافظة على العائد وتحسينه عبر تخليص العائد من خطر المفاضلة من الإستثمارات.
4. شركة المنصور للصناعات الدوائية بالرغم من تعدد فروعها وكثرة الموظفين الكفوئين وتوفر الخدمات في الشركة إلا إن نتيجة إختبار البيانات المالية أثبتت أنها مهددة بالفشل المالي لذا على الشركة تحسين مستوى أداءها على المدى البعيد لأنها وفق معيار الصناعة شركة ذات مديونية قليلة.
5. شركة الخياطة الحديثة هي شركة قادرة على الإستمرار ولايتوقع فشلها على المدى القريب إذا ما إستمرت بنفس مستوى نشاطها لذا على هذه الشركة الإستمرار بهذا المستوى.
6. شركة السجاد والمفروشات نتيجة بياناتها واقعة في المنطقة الرمادية بين1.81و2.99 وذلك يعني صعوبة التنبؤ بشأن مستقبل الشركة فإذا فشلت الشركة لخمس سنوات مقبلة فعليها الإندماج .

7. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف قادرة على الإستمرار وهي أقوى الشركات ولايتوقع فشلها وذلك دليل على قوة إدارتها ودورها للتنبؤ بالتعثر المالي وتلافيه فعليها الإستمرار بنفس مستوى النشاط .
8. شركة الصنائع الكيمياوية هي شركة قادرة على الإستمرار على المدى القصير ولايتوقع فشلها لذا عليها الإستمرار بنفس مستوى النشاط ونظراً لإرتفاع مديونيتها فعليها إعادة جدولتها وتحويل جزء من الديون الى مساهمات وإطفاءها .
9. شركة بغداد للمشروبات الغازية هي شركة ناجحة وشركة كفوءة ولديها موظفين ذي كفاءة فعليها الإستمرار بنفس مستوى النشاط على المدى البعيد وعلى المدى القريب فعليها إعادة جدولة ديونها.

المصادر:

أولاً:المصادر العربية

أ- القرآن الكريم

ب- الكتب العربية:

1. الإتحاد الدولي للمحاسبين(2007) إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام,http://www.ifac.org
2. آل ادم ,يوحنا وصالح الرزق(2000),مبادىء المحاسبة :أسس وإصول علمية وعملية,دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ,عمان,ط1,الأردن.
3. آل شبيب,دريد كامل (2010) إدارة مالية الشركات المتقدمة،اليازوري،عمان ،ط العربية.
4. البسيوني, رضا إسماعيل (2008) الإدارة المالية, مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع, ط1.
5. الجبوري, عبد الكريم راضي (2000) المدير الناجح والتخطيط الاداري الفعال: سبيلك إلى فن الإدارة الحديثة, منشورات دار ومكتبة الهلال, ط1..
6. الجزراوي, إبراهيم وعامرالجنابي (2009) أساسيات نظم المعلومات المحاسبية, الطبعةالعربية, اليازوري للنشروالتوزيع, عمان.
7. الجعارات,خالد جمال(2008) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي:الجوانب النظرية والعملية,الأردن,ط2.
8. جعارات,خالد جمال؛محمود عمر الطبري؛جمال علي الطرايرة وبلال فايز عمر(2009) مبادىء المحاسبة المالية,إ ثراء للنشر والتوزيع ,ج1,ط1.
9. جُمعة, أحمد حلمي (2010) نظرية المحاسبة المالية: الإنموذج الدولي الجديد, دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان, ط1.
10. الحبيطي, قاسم إبراهيم وزياد يحيى السقا (2003) نظام المعلومات المحاسبية, وحدة الحدباء للطباعة والنشر, جامعة الموصل - العراق.
11. الحسيني,فلاح حسن عداي(2000) الإدارة الإستراتيجية :مفاهيمها-مدخلها-عملياتها المعاصرة,دار وائل للنشر,ط1,عمان,الأردن.
12. حميدات,جمعة ومحمد أبو نصار(2009) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:الجوانب النظرية والعملية,الأردن ,ط2..
13. حنّ

وال

14. حنَّان،رضوان حلوة؛هيثم العبادي وفوز الدين أبو جاموس(2009) محاسبة الشركات أموال-أشخاص:التأصيل النظري والتطبيق العملي، إثراء للنشر والتوزيع،الأردن, ط1.

15.ديري, زاهد محمد (2011) الرقابة المالية, دار المسيرة, للنشر والتوزيع والطباعة,عمان,ط1.

16.الرب, سيد محمد جاد (2009)نظم المعلومات الادارية: الأساسيات والتطبيقات الادارية, جامعة قناة السويس, كلية التجارة بالإسماعيلية.

17.الزبيدي,حمزة محمود(2011)التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ,عمان, ط1.

18.السعايدة, فيصل جميل (2007) المحاسبة الإدارية: لتخصيص نظم المعلومات المحاسبية, دار المسيرة للنشر والتوزيع, الأردن, ط1.

19.السلطان, سلطان المحمد ووصفي حسن أبو المكارم (2009) المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الإجتماعية الأخرى, دار المريخ للنشر, السعودية.

20.سواد,زاهرة عاطف(2009) مراجعة الحسابات والتدقيق,دار الراية للنشر والتوزيع,ط1,عمان,الأردن.

21.السيد, سيد عطا الله (2009) النظريات المحاسبية, دار الراية للنشر والتوزيع, عمان, ط1,الأردن.

22.الصيرفي, محمد وعبد الغني حامد (2006) الاتصالات الدولية ونظم المعلومات مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية, البحرين.

23.طالب, علاء فرحان و إيمان شيحان المشهداني (2011) الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والإستراتيجي للمصارف),دار صفاء للنشر والتوزيع ,ط1,عمان,الأردن.

24.عاطف, زاهر عبد الرحيم (2009) الرقابة على الأعمال الادارية, دار الراية للنشر والتوزيع, الأردن, ط2.

25.العامري, خالد (2002) فن ادارة الشركات بنجاح, (مترجم), دار الفاروق, مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم, ط1.

26.العامري, صالح مهدي محسن وطاهرمحسن منصور الغالبي (2008) الإدارة و الأعمال, داروائل للنشر, ط2,عمان,الأردن.

27. العامري,خالد(2008) الإدارة بالأرقام والنسب المئوية,مترجم,دارالفاروق,مصر ،ط1.

28.العبادي,هاشم فوزي وجليل كاظم العارضي(2012) نظم إدارة المعلومات:منظور استراتيجي,دار صفاء للنشر والتوزيع,ط1.

29.عباس, صلاح (2005) تنمية مهارات المديرين الماليين مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية.

30.عبد الحميد, أحمد أمنيسي (2005) الحكم المؤسسي: إدارة البحوث والإحصاء, كتب إرشادات لمجالس إدارة المصارف التجارية, مصرف ليبيا المركزي.

31.عبود, سالم محمد (2008) إدارة الكلفة في النشاط المصرفي: الجزء الثاني المحاسبة الادارية), دار المرتضى للطباعة والتوزيع والنشر,بغداد,العراق.

32.العزاوي,محمد عبد الوهاب وعبد السلام محمد خميس(2010) الأزمات المالية :قديمهاوحديثها,أسبابها ونتاجها والدروس المستفادة,إ ثراء للنشر والتوزيع,ط1,عمان, الأردن.

33.كحالة, جبرائيل وعماد يوسف الشيخ(2010) مبادىء المحاسبة,إثراء للنشر والتوزيع ,الأردن،ج1.

34.ماهر,أحمد(2003) دليل المدير في الخصخصة،الدار الجامعية.

35.الملكاوي, إبراهيم الخلوف (2009) إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن, دار الوراق, ط2عمان,الأردن..

36.نور,عبد الناصر ابراهيم؛وليد زكريا صيام وحسام الدين مصطفى الخداش(2010) إصول المحاسبة المالية,ج2,دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,ط4,عمان,الأردن.

37.هاوس, بيترجنورث (2006)القيادة الإدارية النظرية والتطبيق, معهدالإدارةالعامة, (مترجم), مركزالبحوث.

38.هندي,منير إبراهيم (2005) الفكر للحديث في هيكل تمويل الشركات,منشأة المعارف للتوزيع –الإسكندرية ،ط2,مصر.

39.هندي,منير إبراهيم(2007) الأوراق المالية وأسواق رأس المال,منشأة المعارف للتوزيع ,الإسكندرية,مصر.

ت- المجلات والدوريات:.

1. الإمام, صلاح الدين محمد(2010) إستخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف, مجلة المنصور, الكلية التقنية الإدارية, بغداد,العدد13.

2. بلوافي ,أحمد(2008) البنوك الإسلامية والإستقرارالمالي:تحليل تجريبي:مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الإقتصادالإسلامي،المجلد 21,العدد2.

3. جربوع,يوسف محمود(2004) فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تصنيف هذه الفجوة,مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية),المجلد12,العدد2

4. حمادة,رشا(2010) دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:دراسة ميدانية,مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ,المجلد26,العدد2.

5. رمو,وحيد محمود(2008) الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية,تنمية الرافدين,كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة الموصل.

6. رمو،وحيدمحمود؛سيف عبد الرزاق الوّتار (2010) إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية المُدرجة في أسواق العراق للأوراق المالية مجلة تنمية الرافدين،كلية الإدارة والإقتصاد ,جامعة الموصل ,المجلد 32،العدد100.

7. الزرقان،صالح طاهر(2010) التحليل المالي وأثره في المخاطرة الإئتمانية:دراسة تطبيقية على عيّنة من البنوك التجارية الأردنية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة ،العدد23.

8. شاهين,علي وجهاد مطر(2011) إنموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين :دراسة تطبيقية,مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية),المجلد 25,العدد4..
9. الشَّماع,هُمام(2012) السلامة المالية أم الإقتصادية الأكثر أهمية للسياسة النقدية :منتدى الإمارات الإقتصادي,23مارس.
10. عيسى, إبراهيم ,ندى عبد وخليل القادر (2009) دور الإدراة العُليا في التحسين المستمر للجودة: دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الأسمدة البصرة, المجلد7, العدد25.
11. مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة(2011) كيف تُؤثر مؤشرات الصحة المالية على البورصات:الثورة:يومية سياسية ,دمشق,سوريا E-mailiaadmin@thawra.com
12. النّعامي, علي سليمان (2009) مجالات مساهمة المراجعة الإدارية في خدمة الأداء للوظيفة الإدارية بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية: دراسة لآراء عيّنة من مديري الشركات المساهمة, المراجعين الداخليين, المراجعين الخارجين في قطاع غزة, جامعة الموصل, كلية الإدارة والإقتصاد, المجلد32, العدد99.

ث- البحوث:

1. أبو بكر,عيد احمد(2008) تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التامين على الحياة :بالتطبيق على سوق التامين المصري,جامعة بني سويف,كلية التجارة ,مصر.
2. أبو عمر,هاني عبد الرحمن محمد(2009) فاعلية نظم المعلومات الإدارية والمحوسبة وأثرها في إدارة الأزمات:دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في فلسطين,الجامعة الإسلامية-كلية التجارة-غزة.
3. احمد,محمود جلال وطلال الكسار(2009)استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي),جامعة الزرقاء الخاصة,كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم الإدارية,الأردن.
4. البكري,نور حسين(1998) كفاءة وفاعلية الهياكل التنظيمية ومدى ملاءمته لصيغ الممارسات الفعلية,المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري والمالي,اليمن.
5. جواد, صلاح مهدي (2009) دور تقنية بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء الستراتيجي: دراسة تطبيقية في مصرف الاستثمار العراقي (2008-2004) كلية الإدراة والاقتصاد, جامعة كربلاء.
6. خليل ,محمد أحمد إبراهيم (2009) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سوق الأوراق المالية:دراسة نظرية وتطبيقية,دليل المحاسبين JPs
7. شاهين,علي عبد الله(2012) العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في

8. الشباني, وليد محمد عبد الله(2003) دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية, كلية إدارة الأعمال, جامعة الملك سعود, محافظة السعودية.

9. صالح,مرازقه وبوهرين فتيحه(2010) الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية,مخبر البحوث في الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة,جامعة قسنطينة,كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

10.فضيلة,بوطورة(2007) دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة:الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي –بنك,كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم علوم التسيير,جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة.

11.قاعود,عدنان محمد محمد(2007) دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية:دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة,كلية التجارة,الجامعة الإسلامية – غزة,فلسطين,المصارف التجارية العاملة في فلسطين,كلية التجارة'الجامعة الإسلامية,غزة.

12.المُقرن, سطام بن عبد العزيز (2005) تصميم أنظمة الرقابة الداخلية للقطاع الحكومي: دراسة تحليلية وصفية, ديوان المراقبة المالية, المملكة العربية السعودية.

13. المنصور, محمد طه محمود, (2010) دور مراقب الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل إستخدام النظم الالكترونية, بحث تطبيقي في الشركة العامة لموانيء العراق, الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب – المعهد العربي للمحاسببين القانونيين.

14.الوزير,جهاد خليل(2007) دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين وإستقرار الأسواق المالية,الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني,سلطة النقد الفلسطينية.

ج- المؤتمرات

1. الفضل, مؤيد محمد علي, (2009) محددات السلوك الإداري في إختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية: دراسة إختبارية في الشركات المساهمة العامة في الأردن, وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد, جامعة القادسية للمدة من 17-18/ آذار, المجلد الاول, منشور.

ث -الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. إبراهيم,لبنى زيد(2007) أساليب التمويل الحديثة المحاسبة والإفصاح في القوائم والتقارير المالية:دراسة نظرية وتطبيقية في عينّة من الشركات المساهمة والمتداولة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية),أطروحة منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة بغداد,العراق.

2. الأغا,عماد سليم(2011) دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية:دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية,رسالة ماجستير ,كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر,غزة.
3. الباشا,عادل صبحي عبد القادر(2005) إستخدام التحليل المالي المقارن لإتخاذ القرارات الإستثمارية والإئتمانية:دراسة تطبيقية في عيّنة من الشركات العراقية,كلية الإدارة والإقتصاد,الجامعة المستنصرية.
4. البرواري,أميرة قاسم نجيب(2008) نظرية الإثبات وأهميتها في دعم رأي مراقب الحسابات,المعهد العربي للمحاسبين القانونيين,الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.
5. جابر,علي فاضل(2006) التحليل المالي لإغراض تقويم الأداء :دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية,كلية الإدارة والاقتصاد,الأكاديمية العربية المفتوحة,الدنمارك.
6. الجرجاوي,حليمة خليل(2008) دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم:دراسة تطبيقية على المنشات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية,كلية التجارة ,الجامعة الإسلامية-قسم المحاسبة والتمويل_غزة,فلسطين.
7. حسن,محمد مصطفى حسين(2003) أثر مؤشرات فاعلية نظام المعلومات الإدارية في إقامة متطلبات نظام إدارة الجودةISO 9001-1000 في محافظة نينوى,كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة الموصل.
8. حسين,ظفر ناصر, (2011) أثر عمليات إدارة المعرفة والتعليم التنظيمي في الأداء الإستراتيجي: دراسة إستطلاعيةلأراء عيّنة من القيادات الإدارية في جامعات الفرات الأوسط, كلية الإدراة والإقتصاد, جامعة كربلاء.
9. حمدان,علام محمد موسى(2011) دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية,كلية العلوم الإدارية والمالية,الجامعة الأهلية-مملكة البحرين.
10. الخزعلي,الاء شمس الله(2007) أنموذج حديث مقترح لهرمية المعلومات المحاسبية الحكومية:دراسة تطبيقية للمعلومات المنتجة في دائرة المحاسبة في وزارة المالية,إطروحةدكتوراه,كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة بغداد.
11. الزبيدي,ياسر صاحب(2007)أثر تدقيق التكاليف الصناعية غير المباشرة على رأي المدقق الخارجي:دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الإطارات,رسالة ماجستير,كلية الإدارة والإقتصاد ,جامعة بغداد.
12. الزوبعي, سالم عواد هادي(2010) تأثير قيود القياس المحاسبي في القوائم المالية وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة بغداد, العراق..
13. شيوبلية,عبد الوهاب عبد الرزاق حسن(2009) فجوة التوقعات....مدى مسؤولية مراقب الحسابات عنها:دراسة تطبيقية في البيئة العراقية,المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية,جامعة بغداد.

14.صالحي, سميرة (2008) إسلوب القيادة الإدارية وأثرة على الفاعلية الإنتاجية للمرؤسين: دراسة حالة مؤسسة سونا طراك (المديرية الجهوية بجاية) – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: تنظيم الموارد البشرية, جامعة الحاج لخضر – باتنة, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

15.الصائغ,بلال أمجد محمد سعيد(2005) مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي في الشركة العامة للسمنت الشمالية,رسالة ماجتير,كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة الموصل.

16.الطويل, عمار أكرم عمر(2008) مدى اعتماد المصارف على التحلي المالي للتنبؤ بالتعثر:دراسة تطبيقية على المصارف في قطاع غزة, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية-غزة, فلسطين.

17.العاني,أثير أنور شريف(2002) التخطيط الإستراتيجي والهيكل التنظيمي –العلاقة والأثر:دراسةإستطلاعية لآراء المدراء العاملين في وزارة الصناعة والمعادن,كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة بغداد.

18.عبد اللطيف,دعاء حافظ إمام(2008) أثر تعديل مراقب الحسابات بسبب عدم الإتساق في تطبيق المبادىء والسياسات المحاسبية على قرار منح الإئتمان مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال والممارسة المهنية في مصر,جامعة الإسكندرية,كلية التجارة-قسم المحاسبة.

19.عبد حسين,عادل عباس(2005) تأثير الخيار الإستراتيجي على الهيكل التنظيمي في قطاع الصناعات النسيجية العامة بالعراق,كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة كربلاء.

20.العبيدي,خالد عبيد احمد(2008) تقويم إجراءات قسم الرقابة الداخلية للأداء الإداري في الجامعات العراقية-دراسة تطبيقية في الجامعة المستنصرية ,الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب,المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

21.العزي,أسعد منشد محمد(2008) مسؤولية مراقب الحسابات في التأثير في بواعث الإدارة بإختيار السياسات المحاسبية إطروحة دكتوراه,المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية,جامعة بغداد.

22.عوجة, أزهار مراد, (2010) العلاقة بين بطاقة الأداء المتوازن وإدارة الجودة الشاملة وأثرها في القيمة المستدامة للمنظمة: دراسة تطبيقية في الشركة لإنتاج المشروبات الغازية – الكوفة, كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة الكوفة.

23.الغصين,هلا بسام عبد الله(2004) استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات :دراسة تطبيقية على قطاع غزة,رسالة ماجستير,كلية التجارة –ادارة الاعمال,الجامعة الاسلامية-غزة.

24.قايد,وئام عبدة (2007) العوامل المؤثرة على إستقلال المراجع الخارجي في بيئة ممارسة المهنة في المملكة العربية السعودية :دراسة ميدانية,رسالة ماجستير,كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة الملك عبد العزيز,قسم المحاسبة.

25.الكيلاني,بسمة قيس شهاب الدين(2008) تأثير المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ودور مراقب الحسابات في الحد منها:دراسة تطبيقية في عدد من شركات القطاع المختلط ,إطروحة دكتوراه,المعهد العالي للدراسة المحاسبية والمالية,جامعة بغداد.

26.اللايذ, عبد الكريم عبد الغني عودة (2006) تطوير بطاقة العلامات المتوازنة لتقيم أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء الإستراتيجي للشركات: دراسة ميدانية في الشركة العامة لمؤاني العراق, كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة البصرة.

27.وهاب,أسعد محمد علي(2008) إستخدام مراقب الحسابات للتقنيات المحوسبة لغرض تدقيق البيانات المالية:دراسة تطبيقية في معمل النورة/كربلاء,المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية,جامعة بغداد.

28.يوسف,بان رياض(2009) أثر مخاطر التدقيق على جودة أداء مراقب الحسابات:بحث تطبيقي على عيّنة من مراقبي الحسابات,المعهد العربي للمحاسبين القانونيين,بغداد.

ثانياً: المصادر الإنكليزية:

A. Books:.

1. Anthony,Robert N.**;** David F. Hawkins And Kenneth A. Merchant(2007) Accounting: Text And Cases,12thEd,Mc Graw-Hill,U.S.

2. Biggs, David (2010) Management Consultirg: AGuide For Students South Western, Croatia.

3. Bodie,Zvi**;** Alex Kame And Alan J. Marcy(2008)Investments,7thEd,Mc Graw H ill,Singapore.

4. Bodie,Zvi**;** Alex KaneAnd Alan j. Marcus(2011) Investments And Portfoli Management,9thEd,Mc Graw-Hill Irwin, Singapore.

5. Capon,Claire(2008) Understanding Strategic Management)Prentice Hall,1stEd ,Ashford Colour Press.

6. Chartered Financial Analyst(2007) Ethical And Professional Standards Quantitative Methods And Economics,Pearson Custom Publishing ,V1,U.S.A.

7. Chartered Financial Analyst(2007) Corporate Finacial, Pearson Custom Publishing, V2, U.S.A.

8. Chartered Financial Analyst(2007) Fixed Income,V5,Pearson Custom Publishing,U.S.

9. Curits ,Graham And David Cobham (2008) Busines Information Systems: Analysis,Design And Practice),6th Ed, Prentice Hall, Britain.

10. Elliot,Barry And Jamie Elliot(2006) Financial Accounting:Reporting And Analysis,Prentice Hall,2nd Ed,U.K.

11. Emery,Dougalas R.**;** John D.Finnerty And John D. Stowe(2007) Corporate Financial Management,3rd,Pearson Prentice Hall ,U.S.

12. Hitt, Michael A.**;**J.Stewart Black And Lyman W. Poeter (2009) Management, 2nd Ed, U.S.,Pearson, Prentice Hall..

13. Gibson,Charles H.(2009) Financial Reporting&Analysis:Using Financial Accountig Information,South-Western,11thEd,U.S.

14. Gitman,Lawrence J.(2009) Principles Of Managerial Finance,11thEd,Pearson Prentice Hall ,U.S.

15. Glautier, M.W.E**;** B. Underdown And D. Morris (2011) Accounting ; Theory And Practice, 8th Ed, Pearson, Britain.

16. Goetscn, David L. AndStanley B. Davis (2010) Quality Management For Organizational Evcellence: Introduction To Total Quality, 6th Ed, Pearson.

17. John A. Pearce And Richarad B. Robinson (2011) Strategic Management: Formulatiotion Implementation And Control, 12th Ed, McGraw Hill, Singapore.

18. Kiso,DonaldE.**;**Jerry J. Weygant And Terry D.Warfield(2009) Intermediate Accounting,3rd,Wiley,U.S.

19. Kinicki, Angelo And Brian K. Williams (2008) Management Apractical Introduction,3rd Ed Graw Hill Irwin, U.S

20. Laudon Kenneth C. And Jane P.Laudon (2006) Management Information Systems: Managing The Digital Firm,10th Ed, Pearson Prentice Hall, Canda.

21. Levy,Haim And Thierry Post(2005) Investments,Financial Times, Malaysia.

22. Megginson,William L.**;** Scott B . Smart, And John R. Graham(2010) Financial Management ,3rdEd,South-Western,China.

23. Palepu ;Krishna G. And Paul M. Healy (2008) Business Analysis & Valuation: Using Financial Statements, 4th Ed, Thomson, Canada.

24. Pearce,John And Richard B. Robinson(2011) Strategic Management :Fourmulation,Implementation And Control,12thEd,Mc Graw Hill, Singapore.

25. Revsine,Lawrence**;**Daniel W. Collins, And W.Bruce John(2005) Financial Reporting And Analysis,3rdEd,Pearson,Canada.

26. Robbins, Stephenp. And Neil Bamwell (2006) Organisation Theory: Concepts And Cases 5th Ed, Chaina.

27. Ross, Stephen A. ; Rand W .Westerfied**;** Jerry F JaffeAnd Bradfradford D.Grodan (2008) Fundamentals Of Corporate Finance7thEd , McGraw-Hill, U .S.

28. Saunders,Anthony And Marcia Millon Cornett(2001) Financial Markets And Institution:Amodern Perspective,McGraw-Hill Irwin.

29. Schermerhorn, Johnr. (2010) Introduction To Management, 10th Ed, John Wilely& Sons, Asia.

30. Teague,Olin E. And Clifford P.Case(1975) The Financial Viability Of Conrail, U.S.,Office Of Technology Assessment.

31. Weetman,Freda And Harry(2006) Financial And Management Accounting An Introduction,4thEd,Madrid.

32. William,Gan R . **;** Susan F. Haka**;** Mark S. BettherAnd Goseph V. Cahcello(2008) Financial &Managerial Accounting The Basis For Busisness Decisions , 14th McGraw-Hill Irwin , U. S.

B. Research:

1. Alawode,Abayomi And Mohammed Al Sadek(2008) What Is Financial Stability? Financial Stability Paper Series , Central Bank Of Bahrain.

2. Moorhouse,Andrew(2004) AnIntroduction To Financial SoundnessIndicators,Monetary&FinancialStatistics:Febraary.

3. Schinasi,Garry I. (2004) Defining Financial Stability IMF Working Paper ,International Monetary Fund**.**

4. Shirata,Cindy Yoshiko(1998) Financial Ratios As Predictors Of Bankrupty In Japan:An Empirical Research,Tsukaba College Of Technology,Gapan.

5. Suiis,Paul J. Van(2006) Financial Soundness Indicators,World Bank.

6. Wiliknson,KennethSpong And Jon Cbristensson(2010) Financial Stability Reports:"How Useful During A Financial Crisis?",Federal Reserve Bank Of Kansas City,Economic Review,1thQuarter.

7. Zapodeanu,Daniel And Mihail-Io An Cociuba(2010) Financial SoundnessIndicators ,Annals Of The University Of Pertosani, Economics.

C. Journals:

1. Donth,Lilian Eva And Laura Mariana Cismas(2008) Determinants Of Financial Stability,The Romanian Economic Journal 29.3.

2. Gepp,Adrian And Kumar Kuldeep(2008) The Role Of Survival Analysis In Financial Distress Prediction,International Research Journal Of Finance And Economics.

3. Gerantonis,Nikolaos;Vergos,Konstantionos&ApostolosG.Christopoulos(2009) Can Altman Z-score Models Predict Business Failure In Greece? Research Journal Of International Studies,Issue12.

4. IMF(2004) Glossary Of StaticalTerms:Compilation Guide On Financial Soundness Indicators,Washington Dc ,Para,1.2.

5. Mohamed,Abuch**;**AbdessamadSaidi And FiranoZakaria(2012) Financial Stability :Defintion,Theoretical Foundations And Roles Of The Central Bank,International Reseach Journal Of Finance AndEconomic,Issue84.

Euro**.**

6.Nahma,Abraham y.**;**Vonderembse,Xenoph A. Koufteros,Xenophon A.(2003) The Impact Of Organiational Structure On Time-based:Manufacturing And Plant Performance Journal Of Opertion Mangement U.S.A.

7.Snyder,Anthur;ArthurSyder;Larry G. Mayewski And Paul C. Tininrello(2005) Analyzing Commercial Banking Operations,A.M.Best.

D. Dissertation:

1. Argyou,Argy(2006) Predicting Financial Distress Using Neural Network:Another Eplsode To The Serial?,Doctoral Thesis,Swedish School Of Economics And Business Adminis tration,Swedish.
2. Duffoo,marco A. Arena(2004) Bank Failures And Market Discipline:AnEmpircal Analysis For Emerging Markets During The Ninties,Master thesis.
3. Gepp,Adrian Chales Benjamin(2005) An E valuation Of Decision Tree And Survival Analysis Techiques For Business Failure Prediction,Doctoral Thesis Of Information Technology(Honours),Bond University.
4. Mohamad,Hussain(2005) Determination Of Capital Structure And Prediction Of Corporate Financial Distress,University Putra Malaysia, Faculty Of Economics And Management.
5. Mortensen,Reid And Keith Fletcher(2003) Insolvency And Private InternationLaw:PrincipalIntersts In The Resolution Of Multistate In Solvency Issues, Beirne School Of Law,Phd Thesis The University Of Queensland.

E. Thesis:

1. Falke,Mike(1998) Community Interests:An Insolvency Objective In Transition Economies? Frank FurterInstitutfurTransformationssudien.

2. Kpodoh,Bright(2009) Bankruptcy And Financial Distress Prediction In The Mobile Telecom Industry,Masters Degree In Business Admistration,Chana.

3. Vilen,Makus(2010) Predicting Failure Of Large U.S. Commercial Bank Economics,Masters Thesis,Department Of Economics Alto Un iversity,School Of Economics.

ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية :

(1 WWW.djefa.inf/vb/archive/10-12-2009(التنبؤ بالفشل المالي).

(2 WWW.Moflehakel.com1986(إخفاق المؤسسات التجارية:أسبابه ومظاهره وكيفية التنبؤ به).

(3 .WWW.Cashfbwec.com(03/16/2008)p3(التدقيق-المراجعة-الرقابة)

(4 WWW.Kantakji.com(دور السلطات الرقابية في الحفاظ على السلامة المالية).

(5 WWW.998.gov.Sa/Ar/Aviation Safty.Concept.aspx(تعريف ومفهوم السلامة).

(6 Site.iugaza.edu.ps/ajamassi/files/2011

(7 WWW.hrdiscussim.com.p5

(8 WWW.arabosai.org/p219

(9 WWW.ligernalysis.com

الملاحق-ملحق (1)

أسماء الخبراء والمحكمين

ت	الإسم	الجامعة	القسم
1	أ.د.علاء فرحان طالب	كربلاء	عميد كلية الإدارة والإقتصاد
2	آ.د . عواد كاظم شعلان	كربلاء	قسم الإحصاء/كلية الإدارة والإقتصاد
3	أ.نزار عبد المجيد رشيد	البحرين	قسم الإدارة والتسويق/كلية العلوم الإدارية والمالية
4	آ. محمد عبد الحسين الخطيب	كربلاء	قسم اللغة العربية/كلية التربية
5	آ.م.د عوض خلف دلف	الأنبار	عميد كلية الإدارة والإقتصاد
6	أ.م.د.سلمان حسين عبد الله	بغداد	رئيس قسم المحاسبة
7	آ.م.د أكرم محسن الياسري	كربلاء	رئيس قسم إدارة الأعمال/كلية الإدارة والإقتصاد
8	آ.م.د . ميثم ربيع هادي	كربلاء	كلية الإدارة والإقتصاد
9	آ.م.د. جليل كاظم العارضي	الكوفة	قسم إدارة الأعمال/كلية الإدارة والإقتصاد
10	أ.م.د. خالد حامد عبد	الموصل	كلية الإدارة والإقتصاد
11	آ.م.فؤاد حمودي العطار	كربلاء	قسم إدارة الأعمال/كلية الإدارة والإقتصاد
12	آ.م. صلاح مهدي الكواز	كربلاء	قسم المحاسبة/كلية الإدارة والإقتصاد
13	م.د.ميسون عبد الله	الموصل	قسم إدارة الأعمال/كلية الإدارة والإقتصاد

ملحق(2)

جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العُليا

م/ إستبانة

السلام عليكم ورحمة وبركاته.....

تعد الإستمارة التي بين أيديكم الكريمة جزءاً من متطلبات إستكمال رسالة الماجستير الموسومة (تقويم عوامل الصحة المالية المستقبلية للشركات العراقية المساهمة الخاصة ودور إداراتها في تعزيزها)

وإن إجابتكم الفاضلة تعد مساهمة في الحصول على دقة النتائج لتعزيز أهداف البحث.

شاكرين تعاونكم معنا.

المشرف **الباحثة – طالبة**

ماجستير

أ.د.طلال محمد علي الججاوي **بلاسم محمد إبراهيم الزبيدي**

Sent To:tjajawy@yahoo.com

iblasm@yahoo.com

علماً:الإجابة تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

معلومات عامة

1	الجنس	ذكر		أنثى	

2	المؤهل العلمي	دكتوراه		ماجستير		دبلوم عالي	
		بكالوريوس		دبلوم		أخرى تذكر	

3	التخصص الأكاديمي	محاسبة		محاسبة قانونية		تكنولوجيا		إدارة	
		إحصاء		مراقب مالي		مراقب مالي اقدم		أخرى تذكر	

4	الفئة العمرية(سنة)	اقل من20		40-31		60-51	
		30-21		50-41		63-61	

5	سنوات الخبرة في العمل	5-1		10-6	
		15-11		16فأكثر	

6	عدد الدورات التطويرية (التدريبية)التي شاركت بها	لايوجد		6-4		12-10		
		3-1		9-7		15-13		

ملاحظة: يرجى وضع علامة (✓) داخل المربع المناسب والذي يتفق مع إجابتك.

الإدارة

علم ونظام وفكر وتطبيق وجعل الشركة بمختلف أقسامها ومستوياتها منجزة لأداءها من خلال التخطيط ,التنظيم ,الرقابة والقيادة والإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية لتحقيق أهداف الشركة بطريقة فاعلة وكفوءة.

متغيرات الإدارة

أولاً:الهيكل التنظيمي:-هوالاطار الرسمي الذي يشير إلى توزيع الواجبات على الأفراد للقيام بالتخطيط والتنسيق والإشراف على نشاطات الشركة المساهمة لمواجهة الظروف البيئية المحيطة ويعكس خارطة الشركة لتعزيز العلاقات وتحديد عدد المستويات في السُلم التنظيمي ويفرض على الشركة إختيار أعضاء إدارة كفوئين وقادرين على أن يجمعوا بين أيديهم كل خيوط النجاح والإبتكار .

المتغيرات الفرعية للهيكل التنظيمي:-

1) كفاءة الإدارة العليا: هي تعظيم المخرجات بلغة واحدة والحصول على أعلى فائدة بأقل المفقودات من الموارد.

ت	الفقرات	موافق بشدة 5درجة	موافق 4درجة	محايد 3درجة	غير موافق 2درجة	غير موافق بشدة 1درجة
1	الإدارة العليا في الشركة المساهمة تستخدم الموراد المالية بشكل امثل.					
2	تعمل الإدارة العليا على التخطيط للمستقبل عن طريق إعداد الموازنات.					
3	تسهم الإدارة العليا على تقويم الحسابات غير الواضحة .					
4	تعمل الإدارة العليا على مراقبة مايحدث داخل الشركة المساهمة وخارجها.					
5	لمدراء الإدارة العليا رغبة وإحساس بمهمة الإدارة العليا لإجراء المتابعة.					

2) فاعلية نظم المعلومات الإدارية: هو تصنيف وترتيب البيانات المتجمعة وإزالة مافيها من تعارض أو إختلاف وتكرار وإزدواج وتوزيع المعلومات إلى مراكز إتخاذ القرارات بحسب إحتياج كل منها والإحتفاظ بالمعلومات وتجديدها بإستمرار.

ت	الفقرات	موافق بشدة 5درجة	موافق 4درجة	محايد 3درجة	غير موافق 2درجة	غير موافق بشدة 1درجة
6	تُوَفر المعلومات وقت الحاجة اليها.					
7	هنالك سرعة في الحصول على المعلومات المطلوبة.					
8	تُعبر المعلومات الإدارية عن الواقع الفعلي.					
9	هنالك ملائمة وعلاقة وثيقة بين المعلومات الإدارية والحاجة التي تُعَد من اجلها.					
10	المعلومات المتاحة تشمل جميع جوانب الحالة القائمة.					

3)جودة نظام المعلومات المحاسبية: صحة المعلومات المحاسبية ويساعد ذلك في القضاء على سلبية المعلومات في القيام بدورها لتنشيط حركة سوق العراق للأوراق المالية.

ت	الفقرات	موافق بشدة 5درجة	موافق 4درجة	محايد 3درجة	غير موافق 2درجة	غير موافق بشدة 1درجة
11	نظام المعلومات المحاسبي له مقدرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار.					
12	تعبر المعلومات المحاسبية المُستقاة من النظام بصدق وموضوعية وحياد عن الجوهر وليس الشكل فقط لغايات الإستثمار.					
13	مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل الإدارة (المُستخدم).					

14	تُطبق الوحدة المحاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من مدة لأخرى في إستخدامها للمعايير المحاسبية .					
15	تُسّهل الأنظمة المحاسبية من تمكين الإدارة من مقارنة أعمالها الحالية بأعمالها السابقة وتَوقُع المستقبل.					

4)فاعلية نظام الرقابة الداخلية: إنتاج معلومات موثقة لمساعدة الإدارة في عملية إتخاذ القرار بأقل المخاطر بوصفها جزء من عملية التدقيق.

ت	الفقرات	موافق بشدة 5درجة	موافق 4درجة	محايد 3درجة	غير موافق 2درجة	غير موافق بشدة 1درجة
16	يعمل نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أقصى كفاية إنتاجية وحماية إصول الشركة من الضياع وسوء الإستعمال والسرقة وتقليل فرص إرتكابها .					
17	يسهم نظام الرقابة الداخلية بضبط البيانات المحاسبية ويعمل على إختبار دقتها بحيث يعمل على رسم سياسات إدارية وتغيير إتجاه القرار.					
18	يعمل نظام الرقابة الداخلية على منح الثقة بصحة العمليات والنشاطات المُنفذة في مختلف المستويات.					
19	يعمل نظام الرقابة الداخلية على حماية حقوقه لدى الغير.					
20	يميل نظام الرقابة الداخلية إلى الإعتماد على طرق العمل المباشر بحيث تضطر الإدارة العليا إلى تفويض بعض إختصاصها إلى المستويات الادارية الأدنى.					

ثانياً:الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية:لايوجد ميل مفرط من قبل الإدارة نحو المحاسبة الإبداعية وذلك عن طريق تقليل المعايير المحاسبية المسموحة والتّوحد في إستخدام الطرق المحاسبية وعلى المدققين تحديد التقديرات غير القانونية عند إكمال التقارير التدقيقية.

1)إتساق السياسات المحاسبية:الثبات في إستخدام نفس السياسات المحاسبية للعمليات والأحداث والظروف المتشابهة من مدة إلى أخرى مالم يحدد أو يسمح معيار أو تفسير معين بتصنيف البنود التي قد يكون اختلاف السياسات مناسباً لها.

ت	الفقرات	موافق بشدة 5درجة	موافق 4درجة	محايد 3درجة	غير موافق 2درجة	غير موافق بشدة 1درجة
26	تتبع الشركة الصناعية سياسة محاسبية متسقة حذرة.					
27	تتبع الشركة الصناعية سياسة محاسبية متسقة تنسجم مع معايير المحاسبة الحكومية الدولية.					
28	تستخدم الإدارة حُكمها في حالة عدم وجود معيار محاسبي دولي لتوفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية.					
29	القوائم المالية لنفس الشركة الصناعية قابلة للمقارنة من مدة إلى أخرى.					
30	تعمل الإدارة على إختيار السياسات التي تتفق مع الجوهر وليس الشكل التنظيمي.					

2)إستقلالية مراقب الحسابات:وجود وجهة نظر غير مُتّحيزة من خلال أداء مهام عملية التدقيق وتقويم النتائج وإصدار التقرير على وفق هذه النظرة وتهدف إستقلالية مراقب الحسابات بإعطاء المصداقية وإبداء رأي فني محايد.

		موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق

ت	الفقرات	بشدة 5درجة	4درجة	3درجة	2درجة	بشدة 1درجة
31	الشركة الصناعية تعطي إستقلالية تامة ومؤكدة لمراقب الحسابات.					
32	إدارة الشركة الصناعية لاتمارس أي ضغوط على المراقب وتحافظ على إستقلاله وتُحدد أتعابه.					
33	يُركز مراقب الحسابات جُهده فقط في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات .					
34	يعمل مراقب الحسابات المستقل على تقديم إقتراحات للإدارة ينتج عنها تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة التشغيل وتخفيض التحريفات .					
35	تعمل الشركة الصناعية على مراجعة سنوية لقوائمها المالية للحصول والحفاظ على التمويل.					

ملحق (3)

أسماء السادة مدراء الشركات الصناعية الذين تمت مقابلتهم

ت	الإسم	مكان العمل
1	د.إشراق عبد الحميد	شركة المنصور/ ابو غريب
2	عبد مزبان غنتاب	شركة الخياطة الحديثة/بغداد/الوزيرية
3	عبد الرحمن هادي	شركة السجاد والمفروشات/الداودي/حي الحمراء
4	فوزي خورشيد	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف/الزعفرانية
5	عادل صادق ججو	شركة الصنائع الكيمياوية بغداد /حي بابل
6	حيدر عبد المحسن	شركة بغداد للمشروبات الغازية/الزعفرانية

نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة للشركات الصناعية الست

	Y	Y_1	Y_2	Y_3	Y_4	Y_5
X	0 .043	0.423	0.494	-0.683	-0.059	-0.290
X_1	-0.537	0.093	0.13	-0.096	-0.532	-0.287
X_2	-0.412.	0.056	0.051	0.087	-0.420	-0.461

ملحق(5):معيار الصناعة

شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
2006	1075938378	198335617	5.424836922
2007	1280746127	75591659	16.94295566
2008	1748141882	-25905234	-67.48218843
2009	2272712128	187929761	12.09341254
2010	2267844605	266372909	8.513795992
المتوسطموع		متوسط نسبة التداول	-4.901437462

المبيعات	الموجودات	دوران الموجودات
745144483	1679428066	0.443689431
1247443023	1819346180	0.68565457
2041208370	2363791002	0.863531661
2217499464	3081534302	0.719608885
1426982569	3237813823	0.440724096
	متوسط دوران الموجودات	0.630641729

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	مج الموجودات	نسبة الربحية(100%)
61740502	1679428066	3.676281423
224378802	1819346180	12.33293611
315284397	2363791002	13.33808263
387708590	3081534302	12.58167367
112522773	3237813823	3.475270017
	متوسط نسبة الربحية	9.08084877

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	حق الملكية	نسبة العائد على حق الملكية
61740502	1481092449	4.168578541
224378802	1743754521	12.86756819
315284397	2389696236	13.19349264
387708590	2893604541	13.39881053
112522773	2971440914	3.786808362
	متوسط نسبة العائد على حق الملكية	9.483051652

متوسط المطلوبات	مج الموجودات	نسبة المديونية

198335617	1679428066	11.8097119
75591659	1819346180	4.15488046
-25905234	2363791002	-1.095919
187929761	3081534302	6.09857761
266372909	3237813823	8.22693717
	متوسط نسبة المديونية	5.83883765

شركة الخياطة الحديثة

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
2006	1331293498	181234136	7.345710512
2007	1557456377	246749514	6.311892379
2008	1712828353	592828661	2.88924687
2009	1286247755	289519538	4.442697594
2010	1007478869	351994409	2.86220134
		متوسط نسبة التداول	4.770349739

المبيعات	مج الموجودات	دوران الموجودات
345808208	1569759273	0.220293783
964558630	1760292480	0.547953616
2105782181	1885504094	1.116827159
1866876048	1441399429	1.295183008
772385192	1132336533	0.682116287
	متوسط دوران الموجودات	0.772474771

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	مج الموجودات	نسبة الربحية(100%)
-340034123	1569759273	-21.66154574
167674356	1760292480	9.525369102
-181965774	1885504094	-9.650775863
-81716731	1441399429	-5.66926345
-459678067	1132336533	-40.59553442
	نسبة الربحية(100%)	-13.61035008

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	حق الملكية	نسبة العائد على حق الملكية

-340034123	1388525137	-24.48887052
167674356	1513542966	11.07826866
-181965774	1292675433	-14.07667922
-81716731	1151879891	-7.094205884
-459678067	780342124	-58.90724759
	متوسط نسبة العائد على حق الملكية	-18.69774691

متوسط المطلوبات	مج الموجودات	نسبة المديونية
181234136	1569759273	11.5453458
246749514	1760292480	14.0175293
592828661	1885504094	31.4413882
289519538	1441399429	20.0860034
351994409	1132336533	31.085671
	متوسط نسبة المديونية	21.6351875

الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
2006	1886537763	834079240	2.261820787
2007	2107895213	1048695997	2.010015504
2008	2220428523	915877190	2.424373647
2009	2615187301	1098902332	2.379817773
2010	2624486524	995287690	2.636912473
		متوسط نسبة التداول	2.342588037

المبيعات	مج الموجودات	دوران الموجودات
632472483	2323410317	0.2722173
534075899	2557549421	0.208823296
596281461	2524570481	0.236191251
503989421	2862372322	0.176074027
691789270	2880751054	0.240141983
	متوسط دوران الموجودات	0.226689571

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	مج الموجودات	نسبة الربحية(100%)
264074040	2323410317	11.36579441
-4039962	2557549421	-0.157962226
63897335	2524570481	2.531018067

-34968087	2862372322	-1.221647049
167951618	2880751054	5.830133005
	متوسط نسبة الربحية(100%)	3.669467242

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	حق الملكية	نسبة العائد على حق الملكية
264074040	1489331077	17.73105014
-4039962	1508853424	-0.267750461
63897335	1608693291	3.97200233
-34968087	1763469980	-1.982913653
167951618	1885463364	8.907710497
	متوسط نسبة العائد على حق الملكية	5.67201977

متوسط المطلوبات	مج الموجودات	نسبة المديونية
834079240	2323410317	35.8989212
1048695997	2557549421	41.0039387
915877190	2524570481	36.2785352
1098902332	2862372322	38.3913135
995287690	2880751054	34.5495904
	متوسط نسبة المديونية	37.2244598

شركة بغداد لصناعة مواد التغليف

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
2006	120350936	-1419708	-84.77161219
2007	49452784	1548803	31.92967989
2008	93607080	2630698	35.58260203
2009	85648723	20781493	4.121394117
2010	91666784	37211671	2.463388005
		متوسط نسبة التداول	-2.13490963

المبيعات	مج الموجودات	دوران الموجودات
92360000	280640487	0.329104332
105926610	272964565	0.38805993
120066250	317326240	0.378368489
101715000	315466969	0.322426783
121920000	329774484	0.369707197

	متوسط دوران الموجودات	0.357533346

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	مج الموجودات	نسبة الربحية(100%)
3731455	280640487	1.329621054
-10120683	272964565	-3.707691143
12475556	317326240	3.931460569
-8533198	315466969	-2.704941829
-5951662	329774484	-1.804767285
	متوسط نسبة الربحية(100%)	-0.591263727

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	حق الملكية	نسبة العائد على حق الملكية
3731455	282060195	1.322928604
-10120683	271415762	-3.728848658
12475556	286399542	4.355997189
-8533198	268789476	-3.174677122
-5951662	273866814	-2.173195764
	متوسط نسبة العائد على حق الملكية	-0.67955915

متوسط المطلوبات	مج الموجودات	نسبة المديونية
-1419708	280640487	-0.5058814
1548803	272964565	0.56740075
30926698	317326240	9.74602605
46677493	315466969	14.7963171
55907671	329774484	16.9533041
	متوسط نسب المديونية	8.31143331

شركة الصناعات الكيماوية العصرية

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
2006	229690979	56891001	4.037386844
2007	205327820	56506641	3.633693604
2008	217990297	85461342	2.550747413
2009	243601967	89841418	2.711466186
2010	1117722893	993815604	1.124678349

		متوسط نسبة التداول	2.811594479

المبيعات	مج الموجودات	دوران الموجودات
357905000	381203065	0.938882797
431802000	359286176	1.201833048
454233900	372123153	1.220654765
419936150	391579588	1.072415833
421512050	1305038791	0.322988139
	متوسط دوران الموجودات	0.951354916

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	مج الموجودات	نسبة الربحية(100%)
63097868	381203065	16.55229818
64020540	359286176	17.81881527
39106707	372123153	10.50907655
78718500	391579588	20.10280985
70027104	1305038791	5.365902108
	متوسط نسبة الربحية(100%)	14.06978039

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	حق الملكية	نسبة العائد على حق الملكية
63097868	324312064	19.45591145
64020540	302779535	21.14427582
39106707	286661811	13.64210561
78718500	301738170	26.08834673
70027104	311223187	22.50060629
	متوسط نسبة العائد على حق الملكية	20.56624918

متوسط المطلوبات	مج الموجودات	نسبة المديونية
56891001	381203065	14.924067
56506641	359286176	15.7274743
85461342	372123153	22.965876
89841418	391579588	22.9433353
993815604	1305038791	76.1521888
	متوسط نسب المديونية	30.5425883

شركة بغداد للمشروبات الغازية

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
2006	33000649354	43215981435	0.763621426
2007	30654653083	48440284732	0.632833875
2008	41645743908	6776301274	6.145792848
2009	50885422243	15865418229	3.207316789
2010	59140590568	3455723272	17.11380973
		متوسط نسبة التداول	5.572674934

المبيعات	مج الموجودات	دوران الموجودات
80744917063	110,734,694,273	0.729174516
53367733248	110,686,618,734	0.482151626
81845303654	114,387,667,313	0.71550811
131848691259	138,503,715,090	0.951950575
171,414,964,919	149994181481	1.142810763
	متوسط دوران الموجودات	0.804319118

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	مج الموجودات	نسبة الربحية(100%)
-6709183598	110734694273	-6.058790916
-8518151684	110686618734	-7.695737553
-2614703278	114387667313	-2.285826208
6304605137	138503715090	4.551939371
1952667166	149994181481	1.301828609
	متوسط نسبة الربحية(100%)	-2.03731734

صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب	حق الملكية	نسبة العائد على حق الملكية
-6709183598	67518712838	-9.936776511
-8518151684	62246334002	-13.68458371
-2614703278	107611366039	-2.429764972
6304605137	122638296861	5.140812697
1952667166	146538458209	1.332528805
	متوسط نسبة العائد على حق الملكية	-3.915556739

متوسط المطلوبات	مج الموجودات	نسبة المديونية
43,215,981,435	110734694273	39.0265957
48440284732	110686618734	43.7634515
6776301274	114387667313	5.9239789
15865418229	138503715090	11.4548684
3455723272	149994181481	2.30390488
	متوسط نسب المديونية	20.4945599

النسبة	مقدار النسب على التوالي
متوسطموع نسب التداول لكل الشركات	1.41014335
متوسط دوران الموجودات لكل الشركات	0.623835575
متوسط نسب الربحية	0.581435855-
متوسط نسب العائد على حق الملكية	2.071409634
متوسط نسب المديونية	20.67451108

ملحق(6)نسب Alt-Man(2006-2010)

شركة المنصور

نسبة رأس المال إلى مجموع الإصول	نسبة الأرباح المحتجزة إلى مج الإصول	نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات
0.522560495	0.156834612	0.040923936
0.66241075	0.289144818	0.123665416
0.750509294	0.154030916	0.134748756
0.676540373	0.939014224	0.171253146
0.618155276	0.917730628	0.039719609
0.646035238	0.49135104	0.102062173

نسبة القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات	نسبة المبيعات الى مجموع الإصول
9.21165864	0.443689431
20.13449659	0.68565457
-86.00578555	0.863531661
17.92691047	0.719608885
25.89978097	0.440724096
-2.566587776	0.630641729

شركة الخياطة الحديثة

نسبة رأس المال إلى مجموع الإصول	نسبة الأرباح المحتجزة إلى مج الإصول	نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجمع الموجودات
0.732634221	-0.262126092	-0.195029774
0.74459607	-0.162732635	0.096866775
0.594005442	-0.269065747	-0.095370503
0.691500355	-0.449646431	-0.053096735
0.578877781	-0.105673422	-0.401248427
0.668322774	-0.249848865	-0.129575733

نسبة القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات	نسبة المبيعات الى مجموع الإصول
8.9387134	0.277627414
6.565362475	0.547953616
2.429032357	1.116827159
6.838916688	1.295183008
18.92075507	0.682116287
8.738555999	0.783941497

شركة السجاد والمفروشات

نسبة رأس المال إلى مجموع الإصول	نسبة الأرباح المحتجزة إلى مج الإصول	نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات
0.452980051	0.425809884	0.117459145
0.414146138	0.394460969	0.007957945
0.516741894	0.439161156	0.032092324
0.529730167	0.441406581	-0.003447171
0.565546555	0.480938248	0.066702802
0.495828961	0.436355368	0.044153009

نسبة القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات	نسبة المبيعات الى مجموع الإصول
2.068148825	0.2722173
1.478026048	0.208823296
1.910736526	0.236191251
1.774498009	0.176074027
2.41136309	0.240141983
1.9285545	0.226689571

شركة بغداد لصناعة مواد التغليف

نسبة رأس المال إلى مجموع الإصول	نسبة الأرباح المحتجزة إلى مج الإصول	نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات
-0.576215003	0.042973824	0.014533826
-0.813156748	0.005186615	-0.035647422
-0.696722912	0.051680384	0.040476974
-0.662626435	-0.003837245	-0.016176648
-0.609192159	0.011725631	-0.014772708
-0.671582651	0.021545842	-0.002317195

نسبة القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات	نسبة المبيعات الى مجموع الإصول
-437.4138907	0.329104332
566.8893978	0.38805993
37.12003137	0.378368489
31.08867383	0.322426783
39.60100574	0.672944727
47.4570436	0.418180852

شركة الصنائع الكيماوية

نسبة رأس المال إلى مجموع الإصول	نسبة الأرباح المحتجزة إلى مج الإصول	نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات
0.453301649	0.693362904	0.180355368
0.414213485	0.67572746	0.1855387
0.356142728	0.609104296	0.135680652
0.392667426	0.617341091	0.206412061
0.094945292	0.238478112	0.054896149
0.342254116	0.566802772	0.152576586

نسبة القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات	نسبة المبيعات الى مجموع الصول
0	0.938882797

1.201833048	95.56398866
1.220654765	50.1981352
1.072415833	46.08119609
0.322988139	4.150669383
0.951354916	39.19879787

شركة بغداد للمشروبات الغازية

نسبة رأس المال إلى مجموع الإصول	نسبة الأرباح المحتجزة إلى مج الإصول	نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات
-0.092250511	-0.005917461	-0.060587909
-0.160684569	-0.059986549	-0.076829949
0.304835682	-0.058389502	-0.021507505
0.252845232	0	0.045665108
3.713765061	0	0.133590448
0.803702179	-0.024858702	0.004066039

نسبة القيمة السوقية إلى مجموع المطلوبات	نسبة المبيعات الى مجموع الإصول
1.318956509	0.729174516
1.48636616	0.482151626
18.59421459	0.71550811
8.603618135	0.951950575
39.78906561	11.43209885
13.9584442	2.862176736

ملحق(8)

الوسائل الإحصائية المستخدمة

1- **النسبة المئوية** :

$$\frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} * 100$$

2- **الوسط الحسابي :**

$$\bar{X}=\frac{\sum \bar{X}_i}{N}$$

حيث أن:

X= تقدير الوسط الحسابي.

X i= استجابات أفراد العينة.

N = حجم العينة.

3- **الوسط الحسابي الموزون** :

$$=\frac{F_{iXW_i}}{\sum \mathrm{F_i}}$$

$$W\bar{X}$$

حيث أن:

W = الوسط الحسابي الموزون.

Fi = التكرار.

4- **الانحراف المعياري**: يستخدم لقياس التشتت وهو الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي.

$$S=\sqrt{\frac{\sum f_i(x_i-\bar{x})}{f_i-1}}$$

حيث أن:

S= تقدير الانحراف المعياري.

XI=استجابات أفراد العينة.

Fi= التكرار.

X= تقدير الوسط الحسابي للاستجابات؟

5- **معامل التحديد R^2**: $R^2 = r^2$

6- **معادلة الانحدار البسيط**

$$\hat{Y} = \hat{a} + \hat{b}\bar{X}\mathbf{i}$$

$$a = \bar{Y} - b\bar{X}$$

$$b=\frac{n\sum xiyi-\sum xi\sum yi}{n\sum xi^2-(\sum xi)^2}$$

حيث أن:

Y= قيمة y التقديرية.

A= القيمة الثابتة.

B= ميل خط الانحدار.

7- اختبارF ويستخدم لقياس المعنوية الإحصائية للاتجاه في معادلة الانحدار .

$$\boldsymbol{F = \frac{MSA}{MSE} = \frac{mean\ square\ among}{\text{mean square error}}}$$

8- اختيار T ويستخدم لقياس المعنوية الإحصائية للارتباط بين متغريين .

Abstract

This study seeks to indicate the role of management to predict the failure of financial framework model Altman industrial companies listed on the Iraq Stock Exchange for these companies of the importance in being a tributary of important economic structure and its impact heavily on the national economy by contributing actor in advancing economic and social development.

According to the offer came this research to demonstrate the role of management as a variable independent Bmngaradtha of (b organizational structure, which includes variables sub} efficiency of senior management, effective management information system, the quality of accounting information system, the effectiveness of the internal control system {, avoid creative accounting and variables subsidiary as follows :} consistency of accounting policies, the independence of the auditor {) to predict the failure of financial as a variable dependent dimensions represented by (b Working capital to total assets, retained earnings to total assets, earnings before interest and taxes to total assets, the market value to total liabilities, Sales to Total Assets).

It was the use of the questionnaire as a tool to solicit the views of the study sample for the purpose of testing hypotheses have been induction reality of industrial companies and study aims to a statement attributed Altman to judge the success or failure of companies and predict failure of financial by applying analytical models (model Z-Score, model A-Score, which depends on factors descriptive) . and industrial companies suffer from problems in the collection of the debt and the inability to carry out the activities in a specific period of time and lack of awareness of the departments

of industrial companies corporate exposure to risk failure in the future and lack of ratios used to predict financial failure.

For the purpose of achieving the objectives of the research theory and field has been developed model hypothetically determines the nature of the relationship between the dimensions of the independent variable and variable adopted in order to detect the nature of this relationship has been formulated several hypotheses were tested using statistical methods and advanced application of statistical software For Windows-Spss18 were selected sample deliberate composed (6)

All of this has been to reach a set of conclusions highlighted that the model Z-Score model realistic to predict the failure of financial and there is little effect between the administration and Z and that the small sample and the formulation of a number of recommendations, notably: the successful companies in the same level of activity in the near term and the companies threatened to fail to improve the level of performance and the establishment of long-term relationships with institutions Alastosmariakabry. We hope from God to help and guide.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

Karbala University

College of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

Management Role in predicting failure of corporate financial model framework Altman

An Empirical Study in a sample of industrial companies listed on the Iraq Stock Exchange

a Thesis Presented to

The Council of Administration and Economics College-

Karbala University

As a Part of Fulfillments of M.Sc. in Banking & Financial Sciences

Presented by

Balassim Mohammad Ibraheem

Supervision by

Prof. Dr. Talal M. A. EL Jajawy

2013 A.B **1434 A.H**